No. 7414 الاربعاء ٢٠٢٠/١٠/١٤

الإنصات المركزي

شؤون عراقية و كردستانية.. شؤون تركية .. شؤون إيرانية.. شؤون سورية .. شؤون عالمية.. ضد الارهاب والتطرف.. رؤى و افكار.. تحليلات سياسية

السنة 26 12-3-1994 المرصد اليومي لقضايا كردستان والعراق والمنطقة والعالم

Website: pukmedia/ensat | Email: ensatmagazen@gmail.com | facebook: ensatpuk

النزول من قطار الديمقراطية

إردوغان بين الماضي والحاضر..

"تركيا تحارب على جميع الجبهات وعداؤها للكرد لن ينتهي"

حصاد كورونا

13-10-2020 ➤ Time: 10 pm

إقليم كردستان	العراق	العالم
الاصابات: 900	الاصابات: 3921	38.300.000
الوفيات: 22	الوفيات: 58	1.111.000
الشفاء: 429	الشفاء: 4158	28.725.000

الانصات المركزي

رصد توثيقي يومي
يصدره مركز الرصد والمتابعة
بمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني
-السنة 25 -

رئيس التحرير:
محمد شيخ عثمان

لقراءة وتحميل العدد يوميا
www.pukmedia.com/ensat
facebook: ensat.puk

هيئة التحرير:
دياري هوشيار خال
ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري
هه لو ياسين حسين

الاشراف اللغوي:
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:
هريم عثمان

للاشتراك و إرسال مساهماتكم
Email:ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 07701564347
العنوان: السليمانية - رزكاري

الانصات المركزي

يومية اخبارية تحليلية، تصدر بشكل ورقي و الكتروني ايضا منذ الثاني عشر من مارس العام ١٩٩٤ عن مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، تتناول قضايا كردستانية وعراقية واقليمية وعالمية راهنة في عوالم السياسة ومستجداتها اضافة الى آفاق الاحداث والتطورات واتجاهاتها وغيرها من المجالات التنموية والفكرية والحضارية ومايتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف.

تخدم "الانصات المركزي" في قالبها المطبوعي والإلكتروني الأهداف السياسية والاعلامية و الفكريّة للنخبة السياسية والاعلامية وكذلك صناع القرار والباحثين اضافة الى مراكز البحوث والدراسات، في ظلّ التحدّيات الراهنة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات عبر الاسهام الجاد في المساعدة للاطلاع على ابرز التطورات واحدث الرؤى والدراسات ، بما يعزّز الرؤية الثاقبة ازاء مجمل الاحداث بخلفياتها وحاضرها وآفاقها المستقبلية.

وتركز السياسة التحريرية للانصات المركزي على دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضايا الكردستانية والعراقية ولذلك تهتم برصد التطوّرات الستراتيجيَّة المتعلقة بكردستان والعراق والشرق الأوسط، مع التركيز على الأحداث العالمية المؤثرة ايضا.

وكذلك ابواب «مرصد الرؤى العالمية»و«آفاق وأبعاد»و«قضايا التطرف والارهاب» و«قضايا الاسلام السياسي» التي تهتم بإلقاء الضوء على الأحداث والقضايا الحيوية محلياً وإقليمياً ودولياً واتجاه التطورات وتأثيراتها عبر اعادة نشر رؤى ودراسات بحثية مختارة ومنشورة في الصحف والمواقع والوكالات العالمية الموثوق بها .

وتتضمَّن أبواباً أخرى تتناول شؤون دول معينة بالمنطقة والعالم منها «شؤون امريكية» ،«المرصد التركي»،«المرصد الايراني»، «المرصد السوري»، «المرصد المصري»، «المرصد الخليجي»، «المرصد الصيني»و «المرصد الروسي» وذلك حسب مستوى التطورات اليومية المتعلقة بتلك الدول على الساحة الداخلية والخارجية .

للانصات المركزي اصدار فصلي الكتروني لابرز التطورات والرؤى حول كردستان والمنطقة والعالم باسم (المرصد).

تعتمد «الانصات المركزي» في إنجاز أعمالها على العديد من مصادر المعلومات والأخبار، متمثلة في وكالات الأنباء العالمية الكبرى، والصحف اليومية والأسبوعية الصادرة محلياً وفي الدول العربية والعواصم العالمية المهمَّة، بالإضافة إلى وسائل البث الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، ومراكز الدراسات وبنوك المعلومات.

وتسعى الانصات المركزي دوماً إلى التميز بالموضوعية والدقة في العمل، والتنوُّع في الموضوعات.

لاهور شيخ جنكي يجدد اهتمام ودعم الاتحاد الوطني لمنطقة رابرين وبشدر

ويؤكد: لن ندخر جهدا لدعم القطاع الصحي في مواجهة انتشار فايروس كورونا في اقليم كردستان

الانصات المركزي- PUKmedia :

أكد الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني لاهور شيخ جنكي، دعم الاتحاد الوطني لجماهير منطقة رابرين وبشدر ومساندتهم وتلبية مطاليبهم.واشار خلال اجتماع جماهيري مع ابناء منطقة بشدر، أهمية دورهم في الثورة الجديدة والتضحيات الكبيرة التي قدمتها جماهير المنطقة.

واضاف: نحن في قيادة الاتحاد الوطني قدمنا دعما ومساندة كبيرة للمواطنين للتقليل من معاناتهم ونحن وقفنا مع جماهيرنا لكن انتشار فايروس كورونا والعزل الصحي الذي حدث منعنا من زيارة اغلب المناطق والاطلاع على مشاكل المواطنين. وتابع: نحن في قيادة الاتحاد الوطني لم ننتظر ان يأتي المواطنون الينا نحن نذهب اليهم بانفسنا للاطلاع على مشاكلهم والعمل على معالجتها.

وقدم لاهور شخ جنكي الشكر لجماهير منطقة رابرين، وقال: انه لشرف كبير لي ان اكون بينكم اليوم، اشكركم على حفاوة الاستقبال. واكد ان الاتحاد الوطني الكردستاني سيقدم كلما يستطيع لدعم القطاع الصحي لمواجهة انتشار فايروس كورونا في اقليم كردستان.

الاتحاد الوطني يجدد دعمه ومساندته للقطاع الصحي

من جهة أخرى أكد الاتحاد الوطني الكردستاني، يوم الثلاثاء، دعمه ومساندته للقطاع الصحي في محافظة السليمانية.

وقال جزا سيد مجيد مسؤول مركز تنظيمات السليمانية للاتحاد الوطني الكردستاني خلال مؤتمر صحفي: نحن اليوم نزور مستشفيات السليمانية لتقديم الدعم والمساندة للكوادر الصحية والاطباء، وتثمين جهودهم في مواجهة فايروس كورونا.

واضاف: نحن نعلم بان رواتب الموظفين تأخرت كثيرا مع ذلك فإن المقاتلين في الجيش الابيض استمروا في العمل ومواجهة فايروس كورونا. واشار الى ان الرئاسة المشتركة للاتحاد الوطني تؤكد ضرورة عدم توقف القطاع الصحي لان ذلك يؤثر على المواطنين وذوي الدخل المحدود لانهم لايستطيعون زيارة المستشفيات الاهلية.

واوضح: نحن اليوم هنا لايصال رسالة دعم ومساندة من الرئاسة المشتركة والمكتب السياسي والمجلس القيادي للاتحاد الوطني الى الكوادر الصحية والاطباء وسنفعل كل ما بوسعنا لدعمهم.

من جانبه، قال الدكتور صباح هورامي المدير العام للصحة في السليمانية: ان الاتحاد الوطني الكردستاني كان دائما الداعم والمساند لقطاع الصحة، ونحن نشكر الرئاسة المشتركة للاتحاد الوطني.

واضاف: نحن ندعو المواطنين الى الالتزام بالتعليمات الصحية لتقليل عدد الاصابات والوفيات بفايروس كورونا، مشيرا الى ان مستشفيات السليمانية تعج بالمصابين وليست لديها قدرة على استعاب عدد اكبر منهم.

واوضح: ان المواطنين يستطيعون الحد من انتشار فايروس كورونا بارتداء الكمامات فقط لذا نحن ندعوهم الى الالتزام بالتعليمات الصحية.

رئيس الإقليم وأمير الكويت: تأكيدات على تعزيز العلاقات الثنائية في المجالات كافة

Presidency.gov:

اجتمع نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٠، في قصر البيان بالكويت، مع الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وخلال الاجتماع، جدد نيجيرفان بارزاني التعبير باسم شعب وحكومة إقليم كردستان عن تعازيه وتعاطفه ومشاركته هو وشعب وحكومة إقليم كردستان الأحزان مع أمير وشعب وحكومة الكويت، لوفاة أمير دولة الكويت السابق، وقدم التهاني للأمير الجديد لتسنمه منصبه آملاً له التوفيق والتقدم لدولة الكويت.

من جانبه عبر أمير دولة الكويت عن شكره لتعازي وتعاطف وزيارة رئيس إقليم كردستان.

وبحث الجانبان في الاجتماع العلاقات بين إقليم كردستان والكويت، وأكدا على تطويرها في كافة المجالات.

حيث عبر نيجيرفان بارزاني عن الشكر للدعم والمساعدات الإنسانية التي تقدمها الكويت لإقليم كردستان، وخاصة المساعدات التي تقدمها للاجئين السوريين والنازحين العراقيين في إقليم كردستان، كما شكر دور وعمل ونشاطات القنصلية العامة الكويتية في إقليم كردستان.

كما وشغل التباحث حول مجموعة مسائل تهم الجانبين، جانباً من الاجتماع الذي حضره الوفد المرافق لرئيس إقليم كردستان.

مسرور بارزاني: حملة الإعمار ستصل لكل شبر من إقليم كردستان

K24:

وضع رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني، الثلاثاء (١٣ تشرين الأول ٢٠٢٠)، الحجر الأساس لمشروع إنشاء جسر ستراتيجي في قضاء رانية ضمن منطقة رابرين.

وقال رئيس الحكومة خلال مراسم إرساء الحجر الأساس، إن هذا الجسر هو أحد المشاريع المهمة والستراتيجية في منطقة رابرين، ولن يكون الأخير، مؤكداً أنه سيسهل تنقلات المواطنين وسيعزز الحركة التجارية والسياحية ونقل المحاصيل الزراعية وتسويقها.

وأشار إلى أن أربعة مشاريع أخرى سيتم الشروع بتنفيذها في المنطقة، وهي ترميم المدارس في رابرين بمبلغ مليار و٥٠٠ مليون دينار، وإنشاء طريق (الـ٦٠ متراً) في قلعة دزة بكلفة إجمالية قدرها مليار و٨٠٠ مليون دينار، وإنشاء طريق مزدوج في سوق رانية بأربعة مليارات و٥٠٠ مليون دينار.

وبيّن أن المشاريع تشمل كذلك إنشاء مركز لسرطان الثدي بمبلغ يزيد عن مليار دينار، لتبلغ التكلفة الكلية للمشاريع الخمسة نحو ٢٠ ملياراً و٢٥٦ مليون دينار.

وجسر (دربند رانية) الذي تبلغ كلفته الإجمالية أكثر من ١١ ملياراً و٣٨٧ مليون دينار، هو أحد المشاريع الخمسة التي وافق مجلس الوزراء، في الآونة الأخيرة، على تنفيذها.

وتابع بارزاني: "أريد أن أؤكد أن هذه الحكومة تسعى إلى أن تخدم مواطنيها على أفضل وجه، ولكن للأسف، نواجه أزمات ألحقت الضرر الكبير بالمواطنين، وقيّدتنا في تنفيذ المشاريع الخدمية، ولا سيما بعد تفشي فيروس كورونا وما تبع ذلك من أزمة اقتصادية عالمية".

وأكد أن تلك الأزمات أثرت سلباً على إقليم كردستان، غير أن الحكومة بذلت كل ما في وسعها للحيلولة دون عرقلة المشاريع الخدمية، وأوضح أن الحكومة تبذل أقصى الجهود، وفق ما متاح لديها من ميزانية وإمكانات، في سبيل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

بارزاني أوضح أن أهالي كردستان يستحقون الأفضل، وشدد على أن الحكومة تكرس كل قدراتها لتحقيق مطالب المواطنين، مردفاً: "أنا على ثقة تامة بأننا، وبمساعدة وصبر وتفاني المواطنين، سنتمكن من تجاوز هذه الأزمات، للمضي نحو مستقبل أكثر إشراقاً".

وأشاد بجميع المشاركين في تنفيذ المشاريع، وعبر عن ثقته التامة من أن المشاريع الخدمية ستستمر وستنجز في كل شبر من إقليم كردستان.

وتطرق رئيس الحكومة إلى ملف محاصيل القمح والشعير، وقال إن هناك برنامجاً لإنشاء مراكز استلام تلك المحاصيل في أربيل ودهوك والسليمانية، فضلاً عن إنشاء مدينة للصناعة الغذائية في حلبجة، ولفت إلى وجود برنامج لإنشاء طرق جديدة وتأهيل المستشفيات في عموم إقليم كردستان.

بدوره، قال وزير الإعمار والإسكان في حكومة الاقليم دانا عبدالكريم في كلمة له على هامش وضع الحجر الاساس للمشروع، إن جسر رانية سيسهل التنقل بين القرى والقصبات والأقضية في محافظة السليمانية بشكل عام. موضحاً، أن الجسر سيكون له منظر من شأنه أن يجذب السياح.

يشار إلى أن جسر رانية سيتم بناؤه على نهر الزاب الصغير، وفق طريقة حديثة ويبلغ طول الجسر ٤٢٠ متراً بعرض ١٥ متراً وبارتفاع ٣٠ متراً.

وزير البيشمركة: النساء الايزيديات تعرضن لأبشع الجرائم

PUKmedia :

التقى وزير البيشمركة في حكومة اقليم كردستان شورش اسماعيل يوم الاثنين ١٢ تشرين الاول ٢٠٢٠ عددا من الناشطات والناجيات الايزيديات من قبضة تنظيم داعش الارهابي وعددا من ورثة الشهداء والمؤنفلين.

واكد وزير البيشمركة خلال اللقاء على ضرورة تعويض المتضررين بسبب الارهاب، مضيفا، ان ما تعرض له الفتيات والنساء الايزيديات من أكبر الجرائم البشعة ولا يمكن نسيان ذلك.

وتحدث وزير البيشمركة عن صبر وتحمل النساء الايزيديات جراء ما تعرضن له من جرائم على يد ارهابيي داعش.

من جانبهن تحدثت الناجيات الايزديات عن قصصهن الزاخرة بالآلام وعن تحملهن وبقائهن حيال الجرائم والصعوبات التي تعرضن لها.

وقال شورش اسماعيل، ان النساء الايزيديات يستحقن كافة انواع الخدمات، مضيفا، ان ابواب وزارة البيشمركة مفتوحة دائما للمساعدة وضرورة حتمية ان يتم تعويض المتضررين من الارهاب وضمان حياة مستحقة وتحقيق كافة حقوقهم.

مقترح لتأسيس شركة نفط كردستان لإدارة شؤون الاستخراج والتصدير

وزير النفط: الاقليم لديه تحركات إيجابية لحل نقاط الافتراق والنزاع

صحيفة (الصباح) :

وصف وزير النفط، إحسان عبدالجبار، طبيعة وتوجه المفاوض في حكومة إقليم كردستان بالروح (الايجابية) التي تتناغم مع توجهات الحكومة المركزية، للتوصل الى صيغة حلول دستورية للخلافات بشأن إنتاج وتصدير النفط الخام في كردستان.

وأعلن عبدالجبار، عن مقترح لتأسيس شركة نفطية في إقليم كردستان لإدارة عمليات الاستخراج والتصدير في حقول الاقليم، ترتبط فنياً وإدارياً برئاسة الاقليم ووزارة النفط الاتحادية، طبقاً لمشروع التوصل لاتفاق نهائي بين الحكومة الاتحادية والإقليم أسوة بالشركات النفطية العاملة بالمحافظات المنتجة.

وكشف الوزير، عن تفاهمات إيجابية بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان بشأن إنتاج وتصدير النفط المنتج في حقول الاقليم ضمن المفاوضات الجارية بين الطرفين، والمتعلقة بالسياسة النفطية في الإقليم طبقاً للدستور النافذ ومصالح الشعب العراقي كافة.

وقال عبدالجبار: "نعتقد أن الإقليم – وفقاً للمعطيات على الواقع– لديه تحركات إيجابية لحل نقاط الافتراق والنزاع على طبيعة نقاط إدارة الحقول النفطية بالاقليم، وكميات تصدير النفط الخام للأسواق العالمية"، مشيراً إلى ظهور مؤشرات إيجابية تبينت من خلال المباحثات مع كردستان، أكدت وجود رؤى وأفكار جديدة للإقليم لإدارة الحقول النفطية مع الحكومة الاتحادية.

فتح مركزين للتنسيق الأمني في أربيل وبغداد

وكالات :

اجتمعت لجنة التنسيق العسكري والعمل الأمني المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، الثلاثاء، لمناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام الأمني المشترك على طول الخط الأمني الفاصل بين القوات الأتحادية وقوات البيشمركة للوقوف على طبيعة التهديدات الأمنية من عصابات داعش الأرهابية.

وجاء في بيان صادر عن قيادة العمليات المشتركة: ان الاجتماع صدر عنه عدد من القرارات لاتخاذ الاجراءات العسكرية والأمنية المشتركة لمعالجة الثغرات، مبينا انه تم الاتفاق على مايأتي:

أولا: المباشرة بفتح مركزي التنسيق الأمني المشترك الرئيسيين في بغداد وأربيل.

ثانيا: تشكيل لجان أمنية وعسكرية ميدانية مشتركة لتقييم التحديات الامنية حسب قواطع العمليات والمحاور وإعداد خارطة طريق للتعامل معها.

ثالثا: المباشرة بالعمل الأمني والعسكري لقاطع ديالى بشكل مشترك لإنشاء مركز التنسيق الامني المشترك والاتفاق على آلية عمل السيطرات المشتركة ونقاط الاتصال المشتركة والتخطيط لتنفيذ عمليات عسكرية وأمنية مشتركة ضد الإرهاب.

من جانبه اكد الفريق جبار ياور الامين العام لوزارة البيشمركة الثلاثاء، ان لجنة التنسيق العسكري والعمل الأمني المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان عقدت اجتماعا في العاصمة الاتحادية بغداد، مؤكدا على ضرورة تنفيذ النقاط والاجراءات العسكرية الصادرة عن الاجتماع.

مجلس الوزراء الاتحادي يعقد جلسته الإعتيادية ويصدر عدة قرارات

المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء :

عقد مجلس الوزراء، الثلاثاء، جلسته الإعتيادية برئاسة رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، تمت خلالها مناقشة جملة من القضايا والموضوعات المُدرجة ضمن جدول الأعمال.

وقدم وزير الصحة والبيئة في مستهل الجلسة، تقريراً مفصلاً عن آخر مستجدات جائحة كورونا في العراق، والجهود الحكومية المبذولة في سبيل إحتواء الفيروس، وتقليل نسب الإصابات والوفيات في عموم البلاد، وجهود وزارة الصحة في توفير العلاجات والمستلزمات الصحية اللازمة لجميع المستشفيات، فضلا عن مواصلة حملات التوعية الخاصة بإتخاذ التدابير الوقائية الواجب التقيد بها.

وجرت خلال الجلسة مناقشة الورقة البيضاء الإصلاحية، حيث قدم وزير المالية التقرير النهائي لخلية الطوارىء للإصلاح المالي في العراق، الذي يتضمن خططاً آنية للخروج من الأزمة المالية الراهنة، وشرح مضامين الورقة البيضاء، وقدرتها على تحقيق النهوض باقتصاد البلد الذي يعاني من مشاكل شتى، ويواجه تحدياتٍ خطيرة، والورقة البيضاء كفيلة بمعالجة الكثير من نقاط الخلل التي تراكمت على مدى سنوات طويلة.

وبعد مناقشة ما مُدرج في جدول الأعمال، وما خلصت اليه النقاشات بشأنها، أصدر المجلس القرارات الآتية:

اولا/ إقرار الورقة البيضاء للإصلاح الإقتصادي والمالي، مع الأخذ بعين الإهتمام رأي الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وملاحظات أعضاء مجلس الوزراء.

ثانيا/ تمديد الإستثناء الممنوح الى وزارة الصحة، بموجب قرار اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية (٩ لسنة ٢٠٢٠)، وقرار مجلس الوزراء (٤٢ لسنة ٢٠٢٠)، بشأن إستثناء وزارة الصحة من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (٢ لسنة ٢٠١٤) وضوابطها الملحقة، وتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الإتحادية عند إصدارها، ولغاية القضاء على جائحة كورونا، لضمان توفير الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية والمختبرية دون تأخر.

ثالثا/ إقرار توصية اللجنة المؤلفة بموجب الأمر الديواني (٣٤ لسنة ٢٠٢٠)، والأمر الديواني (٢٤٧ لسنة ٢٠٢٠) والمتضمنة:

- تخويل وزارة النقل التفاوض بشأن مشروع قطار بغداد المعلق مع إئتلاف شركتي (اليستوم-هونداي)، وبالكلفة والمدة التي سيتم تحديدهما إستناداً الى مخرجات التقرير الذي سيقدمه الإستشاري، الذي سيقيّم العرض المقدم من إئتلاف الشركتين، وما سيتم التوصل اليه من خلال المفاوضات بين الجانبين، وعرض الموضوع لاحقاً على مجلس الوزراء.

رابعا/ الموافقة على ما يأتي:

١- قيام الوزارات والجهات الحكومية الدائنة كافة، بتزويد وزارتي (التجارة والزراعة)، بقوائم مع قرص مدمج تتضمن الديون المستحقة لهما على الفلاحين، لإجراء مقاصة بين مستحقات الفلاحين وتلك الديون وتحويلها من وزارتي التجارة والزراعة الى الجهات الدائنة.

٢- قيام الوزارات والجهات الحكومية كافة بعدم إستيفاء أصل الديون المستحقة على الفلاحين، وإلغاء الفوائد التأخيرية المترتبة عليهم، ممن لديهم ديون مستحقة على الجهات الحكومية تعادل او تزيد على المبالغ، ويجري المطالبة بدفعها في ضوء تسديد مستحقاتهم على المؤسسات الحكومية.

٣- قيام الفلاحين المسوقين للمحاصيل الستراتيجية (حنطة، شعير، شلب، ذرة) بفتح حسابات لهم في المصرف الزراعي.

٤- قيام وزارتي (التجارة والزراعة) بإطلاق المبالغ المستحقة للفلاحين الى حساباتهم في المصرف الزراعي.

٥- قيام وزارة الزراعة بتجهيز الفلاحين والمزارعين بالبذور والأسمدة، على ان تقوم وزارة التجارة بتسديد مبالغها الى الوزارة المذكورة.

الكاظمي يبحث مع نظيره الهولندي تعزيز العلاقات الثنائية

تلقى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي اتصالاًهاتفياً من رئيس الوزراء الهولندي مارك روته.

وجرى خلال الاتصال بحث مجمل العلاقات العراقية الهولندية، والتعاون بين البلدين في الجانب الأمني وبالأخص ما يتعلق بمكافحة ما تبقى من فلول داعش الإرهابية ضمن إطار التحالف الدولي.

كما جرى بحث التعاون في ملف النازحين واللاجئين، فضلاً عن عمل المنظمات الدولية داخل العراق.

ويستقبل الرئيس التنفيذي لشركة توتال النفطية الفرنسية

إستقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الثلاثاء، الرئيس التنفيذي لشركة توتال النفطية الفرنسية باتريك بويانيه والوفد المرافق له بحضور وزير النفط احسان عبدالجبار.

وجرى خلال اللقاء بحثَ سبل تطوير الشراكة والتعاون مع شركة توتال الفرنسية في مجال النفط والغاز، واستثمار الغاز المصاحب في توليد الطاقة الكهربائية.

وعبر الرئيس التنفيذي للشركة الفرنسية عن بالغ شكره لهذا اللقاء، مؤكدا استعداد الشركة للاستثمار في العراق في المجالات النفطية المتعددة.

رئيس مجلس النواب يؤكد حرص العراق على توسيع آفاق التعاون مع فرنسا

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب:

استقبل رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، يوم الثلاثاء، القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد، جان نويل بونيو.

وبحث اللقاء تعزيز وتطوير العلاقات المتنامية بين البلدين، ونتائج زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى بغداد مؤخرا، والملفات التي سيبحثها وفد الحكومة العراقية خلال الزيارة المقررة إلى باريس الأسبوع المقبل، حيث عبَّر عن حرص العراق على توسيع أفق التعاون، وبناء شراكة ستراتيجية بين البلدين.

من جهته، أكد القائم بالأعمال الفرنسي رغبة بلاده بالتعاون الجاد مع العراق، من خلال المشاريع الخدمية التي لها تماس مباشر مع المواطنين، وتلبي احتياجاتهم.

وزير المالية: نواجه تداعيات خطرة والورقة البيضاء خارطة طريق إصلاحية

pukmedia، ناس نيوز:

اكد وزير المالية علي عبدالأمير علاوي، الثلاثاء، ان الغرض الأساسي من الورقة البيضاء هو نقل محور البوصلة الاقتصادي الحالي إلى وضع مستقبلي أفضل يواكب التطورات في العالم.

وذكر علاوي في مؤتمر صحفي، ان "الورقة البيضاء هي برنامج إصلاحي للشأن المالي والاقتصادي في العراق"، لافتاً الى ان "الغرض الأساسي من الورقة البيضاء هو نقل محور البوصلة الاقتصادي الحالي إلى وضع مستقبلي أفضل يواكب التطورات في العالم".

واضاف علاوي ان "الورقة البيضاء موجهة إلى الجانب الاقتصادي والمالي، وان أحد المحاور الرئيسية بالورقة البيضاء هو إصلاح الوضع في المحافظات".

وصرح علاوي بالقول: "نواجه تداعيات خطرة والورقة البيضاء خارطة طريق إصلاحية"، مبيناً ان "المنافذ الحدودية مرتبطة بحركة الاستيراد ولن تكون بأهمية النفط". واوضح ان "استيراد العراق يقدر بـ٦٠ مليار دولار في السنة، كما ان العراق لديه التزامات دولية وإقليمية متعلقة باتفاقيات تجارية"، مبيناً ان "السيطرة على المنافذ أمر مهم وبدأنا بطريقة جدية لتطبيق نظام الأتمتة".

وتابع وزير المالية ان "الورقة البيضاء ستكون خارطة طريق للموازنات اللاحقة"، منوهاً الى ان "الإيرادات النفطية غير كافية لتغطية متطلبات الرواتب والتقاعد". واكد الوزير "العمل على تنويع الإيرادات".

من جهته أعلن أحمد ملا طلال، المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الثلاثاء، أن السقف الزمني لتنفيذ الورقة البيضاء يمتد من ٣ إلى ٥ سنوات، فيما قدّر وزير المالية علي علاوي استيراد العراق سنوياً بـ٦٠ مليار دولار.

ملا طلال عدّ، في المؤتمر الصحفي الاسبوعي، الورقة البيضاء "تنموية للسياسات الخاطئة خلال العقود الماضية". وأوضح أن السقف الزمني للورقة البيضاء يمتد من ثلاث إلى خمس سنوات لتنفيذها، لافتاً إلى أن الورقة البيضاء تعد أساساً للحكومات المقبلة.

ونوه ملا طلال إلى أن مهمة الحكومة الحالية تتمثل بالتهيئة لإجراء الانتخابات المبكرة.

المالية النيابية تدرس الورقة الاصلاحية لحكومة الكاظمي

الى ذلك عقدت اللجنة المالية النيابية اجتماعا مع وزير المالية الاتحادي الثلاثاء ٢٠٢٠/١٠/١٣.

وقال عضو اللجنة المالية جمال كوجر في تصريح خاص لـ PUKmedia، ان اللجنة استضافت وزير المالية علي علاوي، مشيرا الى ان الوزير قدم الخطوط العريضة للورقة البيضاء التي اعدتها الحكومة بشأن الاصلاحات.

وأضاف النائب جمال كوجر ان اللجنة المالية ستدرس الورقة البيضاء ولن تناقش وزير المالية بشأنها في الاجتماع، لافتا الى ان الاجتماع لم يبحث ملف رواتب الموظفين ولا اي مواضيع اخرى سوى طرح الخطوط الاساسية للورقة البيضاء.

يذكر ان الحكومة الاتحادية التي يرأسها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي أعلنت في حزيران الماضي إعداد "ورقة بيضاء" للإصلاحات المرتقبة التي ستقوم بها الحكومة.

توافق مصري عراقي أردني على حفظ الأمن العربي ومنع التدخلات

وكالات :

عقد وزراء خارجية مصر والعراق والأردن الثلاثاء، جلسة مباحثات رسمية في القاهرة حيث تم الإعلان عن اتفاقات وآليات للتنسيق والتعاون بين البلدان الثلاثة، بهدف مواجهة التحديات المشتركة، وتحقيق مزيد من التعاون والتكامل.

وقال وزير الخارجية المصري، سامح شكري، إنه تم خلال المباحثات مناقشة التعاون بين الدول الثلاث لا سيما في مجالات الطاقة والإعمار والكهرباء وتفعيل التعاون لصالح شعوب الدول الثلاث، وسط أجواء من التوافق السياسي والاقتصادي.

وأضاف شكري أنهم بحثوا التطورات في ملفي ليبيا وسوريا، وأكدوا على ضرورة التوصل لحل سياسي في البلدين لإنهاء الأزمة.

بدوره قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إن تحقيق الأمن العربي المشترك يتطلب تعاونا أكبر، مثمنا جهود مصر لحل الأزمة الليبية في إطار الحل السياسي، كما أكد دعم الأردن للجهود المصرية وكل الجهود التي تسير في هذا الإطار.

وأكد الصفدي موقف الأردن بضرورة حماية العراق من تبعات أي خلافات إقليمية، وقال إن المعركة في العراق هي معركة تكريس استقرار وإعادة إعمار.

من جهته قال وزير خارجية العراق فؤاد حسين إنه تم التركيز على العلاقات الاقتصادية وكيفية بناء الآلية للتنسيق واستمرار الأعمال المشتركة والتكامل المستقبلي بين الدول الثلاث.

وأضاف حسين أنه تم البحث في آليات التعاون والتنسيق بمجالات الطاقة والكهرباء والنفط والتعاون الغذائي والدوائي، كما أكد البحث في كيفية الاستفادة من الخبرات المصرية والأردنية لإعادة إعمار المدن المدمرة في العراق.

وأكد الوزيران المصري والأردني أيضًا على ضرورة دعم العراق في إعادة الإعمار وذلك بعد الانتصارات التي تحققت على التنظيمات الإرهابية هناك، وبدوره أشار الوزير العراقي أن بلاده ترحب بالدور المصري الأردني في إعادة الإعمار.

وناقش الوزراء الثلاثة قضايا الأمن المائي العربي وتطورات القضية الفلسطينية واستمرار دعم الجهود لتسويتها في إطار حل الدولتين، وعبر العراق والأردن عن تضامنهما مع مصر فيما يتعلق بملف سد النهضة.

وتم وضع إطار لتفعيل التعاون بين وزراء المالية في الدول الثلاث، لتحديد مشاريع بعينها والتوصل إلى طريقة لتنفيذها.

يذكر أن وزير الخارجية العراقي وصل إلى مصر الإثنين والتقىبالرئيس عبدالفتاح السيسي لتأكيد الحرص على التعاون بين البلدين، والتقى أيضًا الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط لمناقشة التطورات الإقليمية وأكد الأخير رفض التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

وبدوره التقى الصفدي أيضًا الرئيس المصري والأمين العام للدول العربية، وركز اجتماعه مع الأخير على القضية الفلسطينية والتمسك بحل الدولتين.

وعقدت قمة ثلاثية على مستوى القادة، بين العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، في العاصمة الأردنية منتصف شهر آب/ أغسطس الماضي، وذلك في إطار آلية التنسيق الثلاثي بين البلدان.

وأشار بيان مشترك صدر في نهاية القمة الثلاثية على أن القادة بحثوا "سبل تطوير الآلية الثلاثية والمضي بها نحو آفاق أرحب من التعاون والتنسيق، عبر آلية التنسيق الثلاثية بإنشاء سكرتارية تنفيذية، يكون مقرها بالتناوب سنوياً في إحدى الدول الثلاث"، وتأتي الزيارة الحالية لوزيري الأردن والعراق إلى مصر كجزء من تطبيق تلك الآلية المتفق عليها.

قانون (النفط الوطنية) يطرق باب البرلمان

صحيفة (الصباح) :

بغداد: هدى العزاوي: بعد الطعون التي قدمتها المحكمة الاتحادية والبنك المركزي وخبراء النفط، بالقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الخاص بتأسيس "شركة النفط الوطنية العراقية"، الذي صوت عليه مجلس النواب في دورته السابقة، ها هو مشروع القانون يعود إلى المجلس مرة أخرى بعد إجراء التعديلات عليه من قبل مجلس الوزراء، للتصويت عليه مرة أخرى بعد قراءته من قبل لجنة النفط والطاقة النيابية.

مشروع قانون شركة النفط الوطنية "النسخة المعدلة" وصل إلى مجلس النواب الأسبوع الماضي، بعد أن طالبت لجنة النفط النيابية بإرساله أكثر من أربع مرات في زمن حكومة عادل عبد المهدي، وفي زمن حكومة مصطفى الكاظمي الحالية، وقال رئيس لجنة النفط والطاقة النيابية هيبت الحلبوسي في حديث خاص لـ "الصباح": إن "هذا القانون مقر من الدورة السابقة، ولكن جرى الاعتراض على بعض بنوده من قبل المحكمة الاتحادية، فجرى إيقاف العمل به، وتم الآن تعديل بعض البنود التي جرى الاعتراض عليها، والقانون حاليا في لجنة النفط والطاقة النيابية من أجل المناقشة وعرضه على مجلس النواب للتصويت عليه".

وأكد الحلبوسي أن "هذا القانون من القوانين المهمة، لذا نحن ماضون بأن تكون (شركة النفط الوطنية العراقية) شركة عالمية مثل شركة (أرامكو) والشركات العالمية الكبرى"، منوها بأن "هذه الشركة (في حال إقرار قانونها) ستنضم اليها بعض الشركات الاستخراجية، وهي بحدود تسع شركات، تنفصل عن وزارة (النفط) في إدارتها، وتكون إدارتها مستقلة عن الوزارة، والشركات هي نفط الشمال ونفط البصرة ونفط الوسط وبعض الشركات الاستخراجية الأخرى، ويكون المدير العام المسؤول عنها بدرجة وزير، ويوجد فيها مدير تنفيذي إضافة الى نائبين اثنين وهيئة إدارية، لذا نحن نطمح الى أن تكون هذه الشركة بمثابة العمود الفقري للواردات النفطية في العراق".

ويبدو أن الجدل الكبير الذي أحدثه القانون عند ظهوره والتصويت عليه في البرلمان بصورة "سريعة غير مسبوقة" في العام ٢٠١٨، سيعود من جديد عند عرضه للتصويت مرة أخرى.

← رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

د.عادل عبد المهدي

نحو فهم أفضل للواقع:الأرقام والحقائق حجة على العقلاء

الصفحة الشخصية للكاتب :

نستثمر تصريحات السيد وزير المالية مؤخراً لعدد من وسائل الإعلام لنطرح بعض الأرقام والحقائق بحسب مصادرها الموثوقة، بهدف تطويق المزايدات وتصحيح كثير من المعلومات الرائجة المغلوطة، بما يسمح لتعاون الجميع من حكومة وقوى سياسية ومجتمعية ورأي عام للخروج من أزمة البلاد الاقتصادية.

الدكتور علي علاوي وزير المالية هو من العقول العراقية المتقدمة ويمتلك من الشجاعة والعلم ما يجعله الرجل المناسب في المكان المناسب في الظرف المناسب. اجرى الدكتور علاوي سلسلة لقاءات إعلامية ، وكان موضوعياً في طرحه وانتقاده للسياسات التي تتبعها الحكومات المتعاقبة وللأزمة المالية التي تعاني منها البلاد حالياً، إذ أشار لأمور عدة، لكننا سنتناول هنا نقطتين اساسيتين أثارهما : أ- عدم توفر السيولة الكافية عند الدولة. ب- قرار "الاوبك زائد" بتخفيض انتاج الدول لتحسين الأسعار، مما ألزم العراق بتخفيض صادراته النفطية. وسنلجأ للتبسيط وتقريب الأرقام من أجل السهولة. وجميع الأرقام الواردة مصدرها البنك الدولي والبيانات الرسمية، عدا ما نقوم به من حسابات خاصة.

أولا : عدم توفر السيولة ومن يتحمل المسؤولية؟:

١- منذ أن ألغينا في نهاية خمسينات القرن الماضي قرار تخصيص موارد النفط لمجلس الإعمار وتحويلها تدريجياً لتمويل الموازنة العراقية، بحيث أصبحت موازنة الدولة، بل مجمل الاقتصاد العراقي خاضعين للموارد النفطية، فإننا ، أي حكومات وثقافة وسلوك عامين، نتحمل مسؤولية ذلك. فتم الخضوع لهذا الواقع التاريخي، برغم التحذيرات من عقلاء القوم، وبرغم بعض المحاولات الرسمية التي لم تترسخ فاجهضت سريعاً. وهكذا ذهبت أموال البلاد في العبثيات والمناهج الخاطئة وفي الحروب الداخلية والخارجية.

٢- بعد ٢٠٠٣ كانت الخزينة خاوية تماماً، بل كان الدين الخارجي يتجاوز ١٢٠ مليار دولار، والدين الداخلي ما يصعب حسابه. فتم إلغاء الدين الداخلي عدا دين البنك المركزي، ونجح العراق في مفاوضات نادي باريس، وخُفض الدين الخارجي بمعدل يقترب من ٩٠٪.

٣- دأبت جميع الحكومات في الإعتماد على التوظيف كوسيلة رئيسية لامتصاص البطالة المتصاعدة، بل تكيف التعليم والقطاع الخاص والمفاهيم المجتمعية مع هذا التوجه. ففي ٢٠٠٤ كان عدد الموظفين يقارب ٧٥٠ ألف موظف ومثلهم عدد المتقاعدين. وقد تصاعدت الأرقام اليوم إلى حوالي ٨ مليون من الموظفين والمتقاعدين، أي ٥ أضعاف تلك الأرقام، ناهيك عن زيادة غير منضبطة للنفقات التشغيلية والاستهلاكية والمخصصات على حساب تنمية الاقتصاد الوطني. كان معدل الراتب الفردي قبل التغيير حوالي ٢-٣ دولار شهرياً وارتفع في ٢٠١٧ إلى حوالي ٦٦٣ دولارا بحسب تقارير منظمات عربية. وكان سعر النفط يومها ٢٠-٣٠ دولاراً وحجم الصادرات ١,٥-٢ مليون برميل، برغم ذلك لم تواجه الدولة صعوبة كما هو الأمر حالياً في دفع المرتبات، إلا في مرحلة الحصار والعقوبات، فلجأت للإصدار النقدي التضخمي الذي قاد لانهيار الدينار من ٠,٣٣ دينار/دولار الى ٣٠٠٠ دينار/دولار مع تذبذب شديد.

٤- اختلفت الأرقام عن السيولة المتوفرة للحكومة الحالية عند استلامها المسؤولية.. ففي أول التصريحات قيل إن الخزينة خاوية، ثم قيل ٧٠٠-٨٠٠ مليون دولار.. وقيلت أمور كثيرة ،أقل وأكثر ، بينما يؤكد السيد وزير المالية في تصريحاته الأخيرة، إن السيولة كانت ١,٣ ترليون دينار (١,١ مليار دولار). فالمتفق عليه هو أن هناك انهياراً في موارد الدولة بسبب اعتماد الاقتصاد ونفقات الدولة على الموارد النفطية التي إنهارت بانهيار اسعار النفط، وكذلك لارتفاع النفقات بسبب السياسات المترسخة التي تواجه بمقاومات شديدة عند السعي للتصدي لها كعامل تاريخي، وبسبب حركة الاحتجاجات وكورونا كعوامل راهنة.

٥- لنأخذ دور الحكومة السابقة في مرحلتين:

١- خلال ٢٠١٩، دون ذكر آخر ٦٨ يوماً من ٢٠١٨:

لقد دوّر من ٢٠١٨ إلى موازنة ٢٠١٩ مبلغ ٧,٧٥٩ ترليون دينار (اي ٦,٥٦٤ مليار دولار). صحيح إن ما تسلمته الحكومة الحالية من الحكومة السابقة في آيار ٢٠٢٠ أقل من هذا المبلغ، بعد إنهيار أسعار النفط في بداية عام ٢٠٢٠ والاحتجاجات وتلبية المطلبيات، الخ. أي عانت الحكومة السابقة ما تعانيه الحكومة الحالية من زيادة النفقات وقلة الواردات. ففي نهاية ٢٠١٩ كان احتياط الخزينة يتجاوز المدور من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ بما يقارب الثلاث مرات. إذ شهد الاقتصاد تقدماً متنامياً خلال عام ٢٠١٩ برغم تراجع أسعار النفط من ٦٥,٥ دولارا للبرميل كمعدل في عام ٢٠١٨ إلى ٦١,١ دولار/برميل في عام ٢٠١٩، أي بفارق ٤,٤ دولار للبرميل في اليوم. وهذا بمفرده يمثل تراجعاً في الإيرادات مقداره ٥,٥٨٤ مليار دولار على أساس الصادرات النفطية الفعلية التي بلغت ٣,٥٤٠ مليون/برميل/ يوم في ٢٠١٩، مقابل ٣,٥ م/ب/ي في ٢٠١٨، وارتفعت الإيرادات النفطية والمنح من حوالي ٩٠ مليار دولار في ٢٠١٨ الى ٩١ مليار دولار في ٢٠١٩. علماً أن المطلوبات والنفقات إزدادت -أيضا -زيادات كبيرة بسبب المطالبات والمظاهرات خصوصاً في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ وبدايات عام ٢٠٢٠، وبسبب زيادة موازنة الحشد الشعبي ومساواتهم ببقية القوات، وتسديد جانب من موازنة كردستان بما يتناسب والنفط المسلم، وذلك حسب قانون موازنة ٢٠١٩، وكذلك تسديد الكثير من الديون والمستحقات ،كما سيشار لذلك في أدناه. فلقد شهد عام ٢٠١٩ تقدماً في المعدل الفردي (per capita) من الناتج الوطني الإجمالي، وبلغ ٥٨٤١ دولاراً للفرد في ٢٠١٩، بعد أن كان ٥٦٤١ في ٢٠١٨ بحسب البنك الدولي. وهذه تشير إلى خط متصاعد للتقدم بدءاً من ٢٠١٨ و٢٠١٩ بحيث تجاوزت البلاد الأزمة المالية في ٢٠١٤-٢٠١٥ والحرب ضد داعش، وبدأت مرحلة تقدم وانتعاش ملموسين.

• إرتفاع إحتياطات البنك المركزي في نهاية ٢٠١٩ والربع الأول من ٢٠٢٠ إلى ٦٧,٦ مليار دولار مقابل ٦٤,٣ مليار دولار في نهاية ٢٠١٨.

• تراكم ما يقارب مبلغ مليار دولار في صندوق الاستثمار الصيني/العراقي، فسحبت الحكومة معظمه ان لم يكن كله لسد بعض العجز في الموازنة. وهذا الصندوق فرصة مهمة لوضع النفط في خدمة الإعمار والخروج من الاقتصاد الريعي، وهو ما نرجو عدم التفريط به.

• في حصاد ٢٠١٩ و٢٠٢٠، توفر خزين كبير من الحنطة والشعير والرز والخضروات والثروة الحيوانية قريبة من الاكتفاء الذاتي، مما وفر كلفا كبيرة كانت تخصص للاستيرادات، وساعد ويساعد العراق اليوم في ظروف الجائحة في منع إرتفاع الأسعار، وتوفر السلع الضرورية في الأسواق. وهذه من الاختراقات المهمة لتطوير القطاعات الحقيقية، وتخفيف الإعتماد على النفط، ويبدو أن الحكومة الحالية عازمة في المحافظة على هذا التوجه، وهو ما نتمناه. إضافة لتوفر خزين مائي كبير تجاوز ٥٠ مليار متر مكعب من المياه، بعد حسن استثمار أمطار وسيول عام ٢٠١٩ مما سيساعد في مواجهة شحة المياه في السنوات غير الرطبة القادمة.

• زادت الطاقة الكهربائية في صيف ٢٠١٩ بحوالي ٢٣٪ عما كانت عليه في صيف ٢٠١٨. وكانت ساعات القطع في ٢٠١٩ أقل من السنوات الأخرى. وحصل بعض التراجع في صيف ٢٠٢٠، لكن هناك توجه طيب لتخفيف المعاناة عن المواطنين في صيف ٢٠٢١

• اعتماد متزايد في ٢٠١٩ على العملة الوطنية، إذ إرتفعت بنسبة ٨٪ عما كانت عليه عام ٢٠١٨ بحسب تقرير البنك الدولي، وتقدمنا في توطين الرواتب بنسبة أكثر من ٣٠٪ مع نهاية ٢٠١٩، بعد أن كان المستهدف ١٥٪، مما يقلل من الفضائيين ويساعد في إنتشار العادة المصرفية، والتخلص من إقتصاديات العملة الورقية. وقد أكد الدكتور علاوي إن نسبة التوطين بلغت ٤٠٪ اليوم ،وهذا أمر في الاتجاه الصحيح.

• إرتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة ٤,٩٪ من الناتج الوطني الإجمالي في ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨، وهذا بمفرده يعني ١١,٤٧ مليار دولار أضيفت للاقتصاد الوطني.

• تراجع الدين العام من ١١٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٧ إلى ١١٠,٤ مليار دولار عام ٢٠١٨ إلى ١٠٤,٤ مليار دولار عام ٢٠١٩. والدين الخارجي إلى ٥٤ مليار دولار عام ٢٠١٩ بدل ٥٩ مليار دولار و ٦٩,٥ مليار دولار لعامي ٢٠١٨ و٢٠١٧، وفي هذه فوارق وتوجهات مهمة تساعد الموازنة والاقتصاد.. وأمور كثيرة أخرى كتسديد الكثير من المستحقات ومعالجة مشاكل المشاريع المتوقفة، والتي سمحت لإعادة النشاطات لكثير من القطاعات غير النفطية، وعودة مئات المشاريع للعمل، وتحريك مليارات الدولارات، وكذلك عودة مئات الالاف من العاطلين إلى العمل. إذ يوضح كتاب الهيئة الوطنية للاستثمار رقم ٥٢ بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٠ إن عدد المشاريع التي طالتها الإجراءات والحلول للمدة من ٢٠١٩/١/١ لغاية ٢٠١٩/٨/٣١ شملت ٤٦٥ مشروعا استثماريا في مختلف القطاعات بقيمة مالية تجاوزت ٢٧ مليار دولار، ساهمت بتشغيل ما يقارب ٣٩٦ ألف عامل في مختلف المحافظات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. إضافة إلى إعادة إعلان المشاريع المسحوبة اجازاتها أصوليًا، والبالغة ١٨١ مشروعا بقيمة ٢١ مليار دولار، وتشغيل ٣٨٦ ألف عامل، ليكون المجموع الكلي للمشاريع التي تمت معالجتها خلال المدة أعلاه ٦٤٦ مشروعا استثماريا بقيمة ٤٨ مليار دولار، وتشغيل أيدي عاملة بعدد ٧٨٢ ألف عامل، كل ذلك بحسب كتاب الهيئة أعلاه.

ويمكن إيراد تفاصيل كثيرة أخرى، ولكي لا نطيل ونرهق القارىء، نعتقد إن ما طرح يكفي لتوضيح الاتجاهات العامة الإيجابية التي بدأت تأخذ سياقاتها في التطبيق برغم قصر المدة.

٢- خلال الأشهر الخمسة من ٢٠٢٠:

الفارق بين ما تم تدويره من ٢٠١٨، وما تم تسليمه في نيسان ٢٠٢٠ بحسب تصريحات السيد وزير المالية مؤخراً هو ٥,٤ مليار دولار تقريباً (٦,٥ مليار دولار – ١,١ مليار دولار)، وإن ما ترك تحت يد الحكومة، بل بيد الاقتصاد الوطني من احتياطيات، وما سدد من ديون، وما تم تنشيطه من قطاعات حقيقية خارج الدورة النفطية ودورة الدولار، يمكن ويجب استثماره، لمواجهة الضغوطات والسلبيات الكثيرة التي يتفق الجميع على أنها حاكمة –كما يؤكد السيد وزير المالية –ايضاً– وهذه بعض الإشارات لأهما:

• إنهيار أسعار النفط ووصولها إلى ١٧ دولاراً خلال مدة من الربع الأول من عام ٢٠٢٠، لتستقر حالياً عند ٤٠ دولار تقريباً بعد التخفيضات التي اجرتها "اوبك زائد" في ٢٠٢٠. والمسؤول هنا اقتصاد ريعي على حساب الاقتصاد الحقيقي من جهة، وأسواق دولية لا نتحكم بها من جهة أخرى، إضافةً لازدياد مستمر في النفقات، لم نجد كمسؤولين، وتشريعيين، وثقافة مجتمعية سياقات عملية ممكنة للحد منها.

• ضغوطات بسبب الاحتجاجات والمظاهرات منذ تشرين الأول ٢٠١٩ والتي طالب الجميع بتلبية مطالبها العادلة، وأهمها التوظيف وتحسين الرواتب، الخ. إضافة للخسائر التي تسببتها، والتي عطلت وهددت الكثير من المصالح والأعمال بكل ما رافقها من أضرار بفوات فرص ،وتعطيل مصالح أو بتدمير ممتلكات وموجودات.

• جائحة كورونا التي بدأت مع بداية عام ٢٠٢٠ والتي تصاعدت لتعطل النشاطات والحياة العامة بما في ذلك الاقتصادية. فالوفيات بلغت في ٢٠٢٠/١٠/١٠ ما عدده ٩٧٩٠ وفاة. ويتعذر على أية حكومة بدون تعاون الشعب والمجتمع من إيقاف وطأة الجائحة التي وضعت العراق اليوم كأكثر البلدان إصابة في المرتبة الـ١٥ عالمياً والأولى عربياً.

ثانياً: إتفاق اوبك لتخفيض الإنتاج

١- إن إنخفاض دولار واحد من أسعار النفط يؤثر بمقدار ٠,١٤٪ من الناتج الوطني الإجمالي سلباً أو ايجاباً بمعدلات التصدير الحالية. ويعلم الجميع باستمرار إنخفاض أسعار النفط طوال الربع الأول من ٢٠٢٠ ليبلغ في ٢ نيسان أقل من ١٧ دولاراً للبرميل. وباعت دول كثيرة نفطها بخسارة لامتلاء الخزانات والعجز عن المزيد من الخزن. بل إن هذا السعر يغطي بالكاد التكاليف حتى بالنسبة لبلد كالعراق والكويت والسعودية المعروفة بانخفاض تكاليف الاستخراج فيها

٢- بسعر ١٧ دولاراً للبرميل، لن تكون موارد العراق أكثر من ٢١,٩ مليار دولار سنوياً (١,٨٢٥ مليار دولار شهرياً) من دون حساب التكاليف، حتى لو قام بتصدير كامل ما اشترطته الموازنة، أي ٣,٥٤٠ مليون برميل يومياً. وهذا أقل بكثير من الموارد المتحققة من تصدير الكميات بعد تخفيضات "اوبك زائد". فاذا أخذنا أيلول الماضي، فإن الكميات المصدرة بحسب "سومو" هي ٢,٦١٣ مليون برميل يومياً، بواردات بلغت ٣,١٦٧ مليار دولار (دون حساب التكاليف أيضا) وبمعدل سعر موزون أولي هو ٤٠,٤٠٧ دولار للبرميل.

٣- لقد قاوم العراق كل الضغوطات عليه للالتزام بـ"كوتا" الاوبك سابقاً. فرفض إتفاق الدوحة بين السعودية وروسيا وقطر وفنزويلا في ٢٠١٦/٢/١٦ خلال المباحثات التي جرت في طهران بين وزراء النفط العراقي والايراني والفنزويلي والقطري. وتشبث العراق بموقفه إلى أن أضطر بعد أشهر قليلة من ذلك بقبول إجراء التخفيض الذي طالبت به الاوبك وروسيا. أما مع الأزمة النفطية الأخيرة في ٢٠١٩-٢٠٢٠ فلقد اشتكت الدول الأخرى من موقف العراق غير الملتزم بالإتفاق الذي تعهدت به مع"اوبك زائد". وبعد أن أغرقت الأسواق بالفائض النفطي اشتكت "سومو" من آن الشركات والمصافي المتعاقدة مع العراق يتخلون عن عقودهم لتراجع معدلات النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي وعدم وجود الخزانات الكافية لديهم، وان هناك عروضاً للأسعار أفضل من أسعار العراق. وفي اجتماع نيسان ٢٠٢٠ لتحديد الأسعار اضطرت وزارة النفط إلى مجاراة السعودية بتخفيض أسعارها للحفاظ على عقودها وأسواقها . فالمشكلة ليست قراراً يتخذه العراق لتصدير ما يشاء. فالأسواق هي أسواق مشترين وليس بائعين. وفي الأوضاع الحالية يجد المشترون نفوطاً أقل سعراً ،بل احياناً أفضل نوعا. لهذا نقول لمن يفكر بالكمية، أن يفكر بالسعر أيضا. ويجب عدم تبسيط الأمور خارج ظروفها الواقعية.

٤- لا أحد يمنع الحكومة من التخلي عن إتفاق "اوبك زائد" وإعلان انها ستعود الى معدلات التصدير السابقة اي ٣,٥٤٠ للجنوب او ٣,٨٥٠ مليون برميل/يومياً لعموم العراق. لا شيء سوى التحسب من إنهيار الأسعار وتحميل العراق المسؤولية ليس داخلياً فقط بل دولياً -أيضا -. فانخفاض دولار واحد من أسعار النفط سيعني تراجع الواردات بمعدل ٢,٦ مليون دولار في اليوم بمعدل الصادرات الحالية (٢,٦ م.ب.ي). ولتعويض الدولار الواحد من الانخفاض يجب أن ترتفع الصادرات بمعدل ٦٥ الف برميل يومياً على افتراض بقاء السعر بحدود ٤٠ دولاراً للبرميل. فإذا وصلت الحكومة لتقدير انه بامكانها زيادة الصادرات من دون التاثير على الاسعار فواجبها القيام بذلك. والأمر نفسه يمكن ان يتحقق اذا ما تصدى طرف اجنبي متمكن من تحمل الفروقات لمصلحة العراق. فعندما رفضت المكسيك الالتزام بالتخفيض، وهو بحدود ٤٠٠ الف برميل يومياً كاد اتفاق "اوبك زائد" أن ينهار، وتنهار معه الاسعار، لولا تعهد الولايات المتحدة بتحمل الجزء الأكبر من الحصة المكسيكية، وتحملت المكسيك الباقي.

القاضي كاظم عبد جاسم الزيدي:

«الخدمة الاتحادي» وتنظيم الوظيفة العامة

موقع مجلس القضاء العراقي:

يرى فقيه القانون الفرنسي (Leon Duguit) أن بناء الدولة والقانون تكون على أساس العلاقة بين الحكام والمحكومين، وهو ينطلق من هذه الرؤية من الفهم الواقعي لوجود الدولة، فالدولة لديه مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية لذلك يعرفها بالقول: «حيث نقر في مجموعة معينة وجود قوة إرغام نستطيع أن نقول ويجب أن نقول بوجود دولة، ففي كل مجتمع بشري كبيراً كان أم صغيراً، إذ نرى افراداً أو مجموعة افراد يقبضون على قوة ارغام يفرضونها على الآخرين، ويجب ان نقول بوجود سلطة سياسية (اي) دولة».

من أجل تنظيم شؤون الوظيفة العامة وتحريرها من التسييس والتحزب وبناء دولة المؤسسات وتشكيل مؤسسة مهمتها تطوير العمل في دوائر الدولة وبلورة القواعد والأسس السليمة وتأمين العدالة والحيادية وضمان معايير الكفاءة في التعيين والترقية وتطبيقا لاحكام المادة (١٠٧) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ والتي نصت على: (يؤسس مجلس يسمى مجلس الخدمة العامة الاتحادي يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية، بما فيها التعيين و الترقية وينظم تكوينه واختصاصاته بقانون) تم تشريع قانون مجلس الخدمة الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩ ونشر في الجريدة الرسميَّة (الوقائع العراقية) بالعدد ٤١١٦ في ٦ / ٤ /٢٠٠٩.

وتم تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي والتصويت عليه من قبل مجلس النواب في شهر تشرين الاول من عام ٢٠١٩ و بموجب القانون يرتبط مجلس الخدمة العامة الاتحادي بمجلس النواب ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري ويهدف الى رفع مستوى الوظيفة العامة وتنمية وتطوير الخدمة العامة وإتاحة الفرص المتساوية وضمان مبدأ المساواة للمؤهلين لاشغالها وتخطيط شؤون الوظيفة العامة والرقابة والاشراف عليها وتطوير الجهاز الاداري ورفع مستوى الهيكل الوظيفي للدولة وتطوير كفاءة موظفي الخدمة العامة وتوفير الرعاية الاجتماعية الملائمة لهم بالتنسيق مع الجهات المختصة ويتم تأسيس معهد الوظيفة العامة ووفقا للمادة (٩) من قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي يتولى المجلس تنفيذ قانون الخدمة الاتحادية عند تشريعه وما زال هذا القانون لم يتم تشريعه من قبل مجلس النواب.

رغم القراءة الاولى لمسودة القانون منذ قرابة ٢٠ شهرا، حيث يعد قانون الخدمة العامة الاتحادي من اهم القوانين الستراتيجية وهو يلغي قرابة ١٠٠ تشريع قانوني منها قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقانون انضباط موظفي الدولة و القطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ وقانون الملاك الوظيفي رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ وقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ وقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المتعلقة بالوظيفة العامة وهو ينظم عمل مجلس الخدمة العامة الاتحادي، كما يتولى مجلس الخدمة العامة الاتحادي التعيين واعادة التعيين و الترقية في الخدمة العامة ويكون من اختصاص المجلس حصرا وعلى أساس المهنية والكفاءة.

ما زالت أسس التعيين في الوظيفة العامة لم تحدد، وكذلك في ما يتعلق بالترقية والعلاوة والترفيع والسلم الوظيفي ويتولى مجلس الخدمة العامة الاتحادي تخطيط شؤون الوظيفة العامة والاشراف والرقابة عليها في دوائر الدولة ورسم سياسات الخدمة العامة وتحديد وسائل تنفيذها وتقييم مستوى الانجاز، حيث ما زالت لا توجد قاعدة بيانات عن اعداد الموظفين العاملين في دوائر الدولة والحاجة الفعلية بما ينسجم مع استيعاب اعداد الخريجين، حيث يتولى مجلس الخدمة العامة الاتحادي اعداد الهيكل الوظيفي للوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة وكل مؤسسة فيها وظيفة عامة بالتنسيق مع الجهات المعنية ووصف الوظائف العامة وشروط اشغالها بالتنسيق مع الاجهزة المتخصصة في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهات الاخرى ذات العلاقة ورسم سياسة التاهيل والتدريب في معهد الوظيفة العامة ورسم سياسة التأهيل والتدريب أثناء الخدمة لموظفي الدولة من خلال مدارس التطوير الوظيفي في الوزارات وبالتنسيق مع الاجهزة المختصة في وزارة التخطيط ويتولى مجلس الخدمة العامة الاتحادي اقتراح مشروعات القوانين والانظمة الخاصة بتنظيم وتطوير شؤون الوظيفة العامة أو إبداء الرأي فيها وبالتنسيق مع الجهات المعنية.

إنَّ وجود كم هائل من القوانين والقرارات والانظمة التي تتعلق بالوظيفة العامة، أسهمت بترهل المؤسسات العامة في الدولة واضفاء تعقيدات روتينية ساهمت في خلق بطالة مقنعة ولغرض تحديث النظام الاداري للدولة من خلال اصلاح ركني الخدمة المدنية الموظف والوظيفة العامة وتوحيد احكامها في قانون واحد جامع يسهل تطبيقه تم اعداد مسودة قانون الخدمة المدنية العامة الاتحادي وبموجب هذا القانون يتم تحديد مفهوم الموظف الاتحادي والموظف المحلي و تنظيم الوظيفة العامة و تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في تولي الوظائف العامة، من دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي و اعداد وصف الوظائف وتصنيفها في ضوء طبيعتها ومستواها وتحديد الموارد البشرية والملاك الوظيفي واسس التعيين و اجراءاته، ولا يجوز التعيين في الوظيفة الا عند توفر وظيفة شاغرة في الملاك ويجب اختيار أكفأ العناصر و اقدرها على اشغال الوظيفة العامة عن طريق الاختبار التحريري او العملي وعن طريق المقابلة وحسب طبيعة الوظيفة.

كما حدد القانون الوظائف القيادية الخاصة والوظائف القيادية العليا، كما حدد القانون التعيين المؤقت والتعاقد والرواتب ونظام راتب الموظف ومخصصاته والزيادة السنوية واسس الترفيع والترقية والحوافز المادية والمعنوية والتدريب والتطوير الوظيفي وتحديد اوقات العمل والاجازات الزمنية والاعتيادية والمرضية والاجازة من دون راتب والاجازة الخاصة والدراسية.

كما ينظم القانون التنسيب والنقل والاعارة ويحدد واجبات الموظف في الالتزام الوظيفي والتقيد بمواعيد العمل و احترام المواطنين وتسهيل انجاز معاملاتهم و الحفاظ على الاسرار الوظيفية، كما حدد القانون الافعال المحظورة على الموظف، حيث يحظر على الموظف الازدواج الوظيفي ومزاولة الاعمال التجارية والاشتراك في المناقصات والمزايدات، كما حدد القانون حالات انتهاء العلاقة الوظيفية، حيث تنتهي العلاقة الوظيفية للموظف في حالة الاحالة على التقاعد والاستقالة والاقصاء والعزل والاستغناء والوفاة.

كما حدد القانون العقوبات الانضباطية للموظف العام وهي لفت النظر والانذار وقطع الراتب والتوبيخ وانقاص الراتب وتنزيل الدرجة، كما حدد القانون اجراءات فرض العقوبات الانضباطية واثارها وكيفية إلغاء العقوبات الانضباطية، حيث انه بموجب القانون الجديد يتم الغاء قانون انضباط موظفي الدولة ويقوم مجلس الخدمة المدنية الاتحادي بالتنسيق مع دوائر الدولة بإعداد قاعدة بيانات مركزية ونظام معلومات موحد في ادارة الموارد البشرية وتشكل لجنة. في المجلس تسمى لجنة شؤون خدمة الموظفين، تختص بالنظر في التظلمات التي يقدمها الموظفون والمتعلقة بتطبيق احكام قانون الخدمة المدنية الاتحادي، عدا قضايا انضباط الموظفين ويجوز الطعن بقرارات لجنة شؤون خدمة الموظفين خلال ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ به او اعتباره مبلغا ويكون قرار المحكمة خاضعا للطعن لدى المحكمة الادارية العليا وقد اصدر المشرع العراقي قانون التعديل الاول لقانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي المرقم (٨) لسنة ٢٠١٥، إذ تم إلغاء نص البند (أولاً) من المادة (٥) من قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي، حيث يتكون من رئيس ونائب للرئيس وتسعة اعضاء متفرغين ممن يحملون شهادة أولية في الاقل ثلاثة منهم في

القانون وثلاثة منهم في الادارة والاقتصاد وواحد في كل من الطب والهندسة والزراعة وذلك لغرض ضمان مشاركة أغلب أطياف ومكونات الشعب العراقي في التمثيل بتكوين مجلس الخدمة الاتحادي و تؤسس الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في اقليم مجلس خدمة مدنية يتولى جميع شؤون الوظيفة المدنية، التي هي من صلاحيات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وعلى اساس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والكفاءة والعدالة وإن عمل مجلس الخدمة العامة الاتحادي مرتبط بتشريع قانون الخدمة المدنية الاتحادي والغاء القوانين والقرارات التي تتعلق بالوظيفة العامة التي لم تعد تتلاءم مع الوضع الحالي، ذلك لأن قانون الخدمة المدنية يتعلق بتنظيم مراكز قانونية لادارة الهيكل التنظيمي للوظيفة العامة وان الضرورة تقتضي اعادة النظر في آليات التعيين واختيار الموظف الأصلح للوظيفة العامة.

د. سعد السعيدي:

الاقتصاد العراقي بين واقع الوهم وحقيقة الإنتاج

مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية :

ينشغل العراقيون اليوم أكثر من أي وقت مضى بمناقشة أمور حياتهم الملحة، وشغلهم الشاغل لا سيما تلك الأمور المتعلقة بالجوانب المعيشية التي باتت تضغط سلبا بشكل غير مسبوق على قدرات المجتمع في مجال مواصلة الحياة بمستويات مقبولة تحفظ كرامتهم, ولعل هذا الضغط هو الذي يدفعنا ويدفع غالبية الشعب العراقي لطرح سؤال كبير يبدو كالسهل الممتنع، ألا وهو هل نحن بلد غني؟، وإذا كنا بلد غني لماذا نرى كل هذا العسر والفقر؟، ولماذا نحن في ضائقة مالية كبيرة؟، ولماذا نعاني من فشل تام على مستوى البنى التحتية وعلى مستوى التنمية؟، ولماذا تفشل الدولة في توفير فرص عمل لقوى العمل المتزايدة؟، وما هي أسباب كل هذا الفشل وغيره؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة التي ما انفكت تشغل بال الشعب العراقي وبدون مقدمات فأن المفاجئة هي أننا لسنا بلد غني بالمرة! فهل تبدو هذه الإجابة منطقية؟. نعم، أنها منطقية حينما نفهم ما هو الغنى وفقا للمنطق الاقتصادي الحديث, إن الغنى الاقتصادي الحديث بات يتعلق بالقدرة على الابتكار وتحويل هذا الابتكار إلى سلع وخدمات مختلفة تلبي الطلب المحلي وتسمح بتصدير فائض الإنتاج إلى الأسواق الدولية مقابل الحصول على تدفقات من النقد الأجنبي لا سيما الدولار.

بمعنى أنه إذا أردنا أن نعرف مستوى الغنى الاقتصادي فيجب أن ندرك أولا أنه يرتبط بشكل أولي بالقدرة على الإنتاج، سواء كان إنتاج زراعي أو صناعي أو خدمي أو أي نوع آخر من أنواع الإنتاج الذي يضيف دخل جديد للاقتصاد, وثانيا هو الريع الذي يمكن أن يضيف دخل مهم إلى الاقتصاد كمصادر الطاقة المختلفة، وفي مقدمتها النفط والغاز على شرط أن لا يكون مصدر الدخل الوحيد.

ووفقا لهذا المنطق، فأن الكثير من الدول التي لا تمتلك أي نوع من أنواع الطاقة التقليدية يمكن أن تكون غنية وغنية جدا كما هو الحال مع سنغافورة واليابان وأغلب دول الاتحاد الأوروبي وغيرها, ويمكن أن تكون دول تمتلك نفط وغاز ومصادر ريع أخرى لكنها دول أقرب إلى الفقر منها إلى الغنى كالعراق مثلا، فامتلاك النفط والغاز دون توظيفه بطريقة ناجحة وفقا للمنطق الاقتصادي السليم لا يعني بالضرورة أنه سيفضي إلى غنى وتقدم اقتصادي.

إذن أين تكمن المشكلة ولماذا أصبحنا بلد يعيش في تناقض وفرة موارد الطاقة (الريع) من جهة وتراجع الموارد النقدية وانكماش الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، وبالتالي أصبحنا أمام مشكلة اقتصادية كبيرة جدا وصلت إلى حد عجز الحكومة عن الإيفاء بالتزاماتها بدفع رواتب الموظفين.

يتعلق هذا الفشل بالدرجة الأساس بالفلسفة الاقتصادية للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣, فقد قامت هذه الفلسفة على أساس التحول الاقتصادي من النظام الاشتراكي المختلط إلى النظام الرأسمالي التام، ومن أجل هذا

تم تحرير أغلب القطاعات الاقتصادية وفسح كامل المجال أمام المشاريع الخاصة للنمو وإدارة الاقتصاد, وشرعت الدولة بزيادة الأجور العامة بشكل لا يتناسب مع حقيقة قدرة الاقتصاد مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٦, كما أن هذه الفلسفة الاقتصادية قامت على أساس فرضية أثبتت الوقائع أنها فاشلة وعملت بشكل عكسي إلى حد كبير ألا وهي: إن رفع الأجور سيؤدي إلى رفع مستوى الإنفاق وزيادة مستوى الطلب، وإذا زاد الطلب سيفضي إلى دفع المنتجين المحليين إلى زيادة الإنتاج وتنويعه للتقليل لاحقا من الاعتماد على واردات النفط وجذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي ينتهي إلى توسع اقتصادي ونمو مستمر.

إلا أن قوى الفساد المرتبطة بالعملية السياسية وبالقوى الخارجية استطاعت أن تجعل من هذه الفرضية عامل هدم واستنزاف للاقتصاد العراقي, فبعد أن تحول القطاع الخاص العراقي المرتبط بالقوى السياسية النافذة إلى وكالات استيراد عملاقة عمل على تعطيل أي فرصة لقيام هيكل إنتاج محلي متنوع وإلغاء أي فرصة لجذب الاستثمار الأجنبي عبر التعمد بإثارة الفوضى ورفع مستوى المخاطر الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي أجهضت فكرة تطوير الجهاز الإنتاجي المحلي والإبقاء قدر الإمكان على جهاز إنتاجي عند حدوده الدنيا والتي تعجز عن تلبية الطلب المحلي المتزايد والتواق لتنويع الاستهلاك.

إن فشل الجهاز الإنتاجي المحلي بالتزامن مع استمرار الطلب أفضى إلى نقل شبه تام للعملة الاحتياطية الموجودة في العراق إلى الخارج عبر التزامات البنك المركزي لتمويل التجارة الخارجية والتي تقدر بـ ٥٠ مليار دولار سنويا, وقد كان لإيران وتركيا حصة الأسد من هذا التدفق النقدي العراقي، بعد أن أقامت وكالات الاستيراد العراقية علاقات تخادم وعرى تجارية لا تنفصم مع الدولتين إلى الدرجة التي باتت مستويات النمو في تركيا وإيران وغيرهما تعتمد على نسب تجارتها مع العراق، وأصبحت السياسة النقدية العراقية في خدمة أهداف التنمية الإقليمية بدل أن تكون ماكنة للنمو المحلي.

وهكذا أصبحنا أمام مشهد محزن قوامه العجز عن الإنتاج المحلي المتعمد يفضي إلى الاعتماد على الإنتاج الأجنبي الإقليمي عبر تجارة خارجية مختلة وفاسدة انتهت إلى استنزاف أغلب موجوداتنا النقدية دون أن يكون لها أثر في الاقتصاد المحلي، يصاحبه عجز حكومي غير مسبوق عن تعديل هذه المعادلة الظالمة، وقد ساهم انخفاض أسعار النفط في تعميق هذه المشكلة وتعقيدها إلى الدرجة التي لم تعد واردات النفط قادرة على تلبية نصف الأجور، يرافق كل هذا فساد وهدر وتسرب مالي وفشل في النظام الضريبي والكمركي وارتباك الجهاز المالي والنقدي والمصرفي بشكل غير مسبوق.

المشكلة الأكبر في هذه التراجيديا الاقتصادية هي أن الشعب العراقي لا زال غير مدرك لهذا الواقع وما زال يعتقد أنه شعب غني يعيش في دولة من أغنى دول العالم لمجرد أنه يمتلك النفط والغاز، متغافلا أن هذه الموارد لم تعد تعني شيئا مهما في الاقتصاد الحديث القائم على الابتكار والذكاء الصناعي، ويكفي أن نشير إلى أن ما تحصل عليه شركة أبل الأمريكية لوحدها من دخل يعادل خمسة أضعاف ما يحصل عليه العراق سنويا، فهل نحن أغنياء حقا وبلدنا الذي التهمته قوى الفساد غني أم أننا نعيش الوهم الاقتصادي؟.

حسني محلي:

إردوغان بين الماضي والحاضر.. النزول من قطار الديموقراطية

تركيا تحارب على جميع الجبهات وعداؤها للكرد لن ينتهي

الميادين نت- صحيفة (الاخبار) اللبنانية :

انفجر الخلاف بين إردوغان وبين فتح الله غولن نهاية العام ٢٠١٣، عندما سرَّب أتباع الأخير تسجيلات صوتية لإردوغان ووزرائه أثبتت تورطهم في قضايا فساد خطيرة جداً، مع مخططات باجتياح سوريا.

بدأ رجب طيب إردوغان مساره السياسي بانضمامه إلى التيار الإسلامي تحت راية حزب السلامة الوطني الذي كان يتزعمه الراحل نجم الدين أربكان، مؤسس الحركة الإسلامية، والذي أصبح رئيساً للوزراء في العام ١٩٩٦، بعد أن شغل منصب نائب رئيس الوزراء في العديد من الحكومات اليمينية واليسارية، ومنها حكومة بولند أجاويد التي اتخذت قرار التدخل في قبرص في العام ١٩٧٤.

وكانت المؤسَّسة العسكريّة وحلفاؤها المدنيون في المرصاد دائماً لأربكان ونهجه الديني، الذي اعتبره هؤلاء خطراً على النظام العلماني، وبالتالي الديموقراطي، الذي تخلص منه إردوغان بعد ١٧ عاماً من استلامه السلطة في انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

وكان حزب العدالة والتنمية قد سيطر بفضل قانون الانتخابات على ٦٦٪ من مقاعد البرلمان، بعد أن حصل على ٣٤٪ من الأصوات، فأصبح عبد الله جول رئيساً للحكومة التي نجحت في إقناع المعارضة بتغيير الدستور ورفع الحظر الذي كان مفروضاً على إردوغان، بسبب قصيدة ألقاها بعد أن تم انتخابه رئيساً لبلدية إسطنبول في العام ١٩٩٤ بحصوله على ٢٥,١٩٪ فقط من أصوات الناخبين، وبعد أن فشل اليسار في الاتفاق على مرشح مشترك.

ورغم أنَّ إردوغان في بدايات حكمه، وبشيء من الذكاء، حرص على الحوار مع المؤسَّسة العسكريّة وباقي القوى السياسيّة، وتهرَّب من استفزازها، فإنه لم يتأخّر في استهداف الجيش، بدعم من حليفه السابق وعدوّه الحالي فتح الله غولن المقيم في أمريكا.

وكان أتباع غولن يسيطرون على القضاء والأمن، فاعتقلوا (الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨-٢٠١٢) المئات من جنرالات الجيش، ووضعوهم في السجون، بتهمة التخطيط لانقلاب عسكري ضد الحكومة، ومن بين هؤلاء رئيس الأركان السابق إيلكار باشبوغ. وقيل إن رئيس الأركان السابق حلمي أوزكوك هو الذي وشى بهم جميعاً، لأنه كان مقرباً من غولن وإردوغان.

وجاء "الربيع العربي" والدور الذي أدته أنقرة ليساعد إردوغان في تنفيذ ما تبقى من أجندته، بعد أن استغلّ القضايا الخارجية في ستراتيجياته الشخصية التي أراد لها أن تساعده ليتحوَّل إلى زعيم مطلق للبلاد من دون منافس ومنازع، وبدعم من دول وقوى خارجية، سعت لتسويقه في دول المنطقة وشعوبها كنموذج ديموقراطي علماني في دولة مسلمة مهمة كتركيا وريثة الدولة العثمانية.

وكان الخلاف الذي انفجر بينه وبين الداعية الإسلامي نهاية العام ٢٠١٣، عندما سرَّب أتباع غولن تسجيلات صوتية لإردوغان ووزرائه أثبتت تورطهم في قضايا فساد خطيرة جداً، مع مخططات باجتياح سوريا، كافياً لفتح صفحة جديدة في الحياة السياسية في البلاد، فقد شنّ إردوغان، ومعه الإعلام الموالي، هجوماً عنيفاً على جولان، وقال عنه الإعلام إنه عميل لأمريكا و"إسرائيل" وألمانيا التي حصلت على جميع أسرار تركيا بفضل أتباعه في الأمن، الذين كانوا يتنصتون على مكالمات كل المسؤولين، السياسيون منهم والعسكر.

وكان هذا التوتّر بين الطرفين مؤشراً مهماً على المرحلة التالية من المواجهة بينهما، وهو ما تحقّق بمحاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦. وشكّك زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو وقادة أحزاب المعارضة الأخرى بجدية هذا الانقلاب، وقالوا عنه إنه مدبّر، إذ استغلَّ إردوغان هذه المحاولة، فتخلَّص من مئات الآلاف من أتباع غولن في جميع مؤسَّسات الدولة، وأهمها الجيش والأمن والمخابرات والقضاء، فأصبح الحاكم المطلق للبلاد، بعد أن نجح في تمرير التعديلات الدستورية في استفتاء ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الذي قالت المعارضة إنه قام بتزوير نتائجه.

وتحول النظام إلى نظام رئاسي، وأحكم إردوغان سيطرته على كلّ شيء، والأهم هو الجيش الَّذي كان مصدر قلق وخوف للإسلاميين، الذين لطالما كانوا هدفاً لهذه المؤسسة العسكرية التي تدخَّلت ٤ مرات وأطاحت بالحكومات المدنية في الأعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، وآخر مرة ضد حكومة أربكان في العام ١٩٩٧.

واتهم إردوغان آنذاك زعيمه وأستاذه نجم الدين أربكان بعدم التصدي للمؤسسة العسكرية، كما اتهمه بـ"الديكتاتورية" داخل حزب الرفاه الذي تمرَّد عليه إردوغان ورفاقه، ومن بينهم عبد الله جول وعبد اللطيف شنار وآخرون.

وسعى هؤلاء إلى السيطرة على قيادة حزب الفضيلة الَّذي حلّ محلّ حزب الرفاه الذي حظرت المحكمة الدستورية نشاطه في العام ١٩٩٩، إلا أنهم فشلوا، ما دفعهم إلى الاستقالة من الحزب وتشكيل حزب العدالة والتنمية في آب/أغسطس ٢٠٠١.

استلم الحزب السلطة بعد ١٤ شهراً، ليكون ذلك بداية النهج الجديد لإردوغان.

وقد أثبتت السنوات اللاحقة أنه خطّط بذكاء لكلّ ما قام به حتى الآن، فبعد أن اتهم زعيمه أربكان "بالاستبداد، وعدم الالتزام بمبدأ الشورى" داخل الحزب، وعدم الاستماع إلى آراء الآخرين، بات يواجه الآن التهم نفسها من رفاقه السابقين، الذين يقولون عنه "إنه بات أكثر ديكتاتورية من أربكان، بل وحتى أولئك الذين ناضل ضدهم بشعار الديموقراطية والحرية"، فقد تخلص الأخير من جميع معارضيه داخل الحزب، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق عبد اللطيف شنار (٢٠٠٧) وآخرون، إلى أن انتهى به الصراع مع رفاقه السابقين، وفي مقدمتهم الرئيس السابق عبد الله غول، ورئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو، ووزير الاقتصاد السابق علي باباجان، وجميع مؤسسي حزب العدالة والتنمية الحاكم، وهم يشنّون الآن معاً هجوماً عنيفاً ضده، ويتهمونه بالفساد والاستبداد والديكتاتورية، وهو ما كان يشكو منه عندما كان شاباً، ثم رئيساً لبلدية إسطنبول.

ولم يكن غول وباباجان وداود أوغلو وغيرهم من الرفاق وحدهم الذين شنّوا، وما زالوا يشنّون، ومعهم جميع أحزاب وقوى المعارضة السياسية والشعبية، حملاتهم العنيفة ضد إردوغان، فقد انتبه زعيمه السياسيّ والروحيّ، نجم الدين أربكان، مبكراً لسلوكه، وقال عنه وعن حزبه العدالة والتنمية "إنه صنيعة الإمبريالية والصهيونية العالمية، وهدفه تمزيق وحدة الصف الإسلامي، عبر المساهمة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، ثم الربيع العربي، الذي يهدف إلى تدمير سوريا ودول أخرى خدمةً لإسرائيل، بعد أن أيّد إردوغان الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان ودعمه".

وتذكّر أوساط المعارضة باستمرار بمقولات إردوغان السابقة خلال جلسات خاصَّة ومغلقة، إذ كان يقول لرفاقه إن "الديموقراطية بالنسبة إلينا وسيلة، وليست هدفاً، وسنبقى ملتزمين بها إلى أن نحقّق أهدافنا، وسوف ننزل من قطار الديموقراطية في المحطة التي نحن بصددها".

ولم يعادِ إردوغان العسكر والعلمانيين ومعارضيه من كل الفئات فقط، بل استهدف أيضاً "إخوته في الدين" من أتباع جولان، بعد أن شعر بأنهم سيشكلون خطراً عليه، وهو يسعى إلى إحياء ذكريات الخلافة والسلطنة العثمانية بعد أن بايعه الإسلاميون العرب كزعيم للأمة الإسلامية، ودفعه ذلك، بل شجعه أيضاً، نحو المزيد من التشدد في المعاملة مع معارضيه الذين يعتقد أنهم يعرقلون مساعيه لأسلمة الأمة والدولة، وهو حاكمها المطلق، وفق توصيفات كلّ المعارضة بمختلف اتجاهاتها وميولها، وهي تعاني معاً من "بطش" مؤسَّسات الأمن والقضاء التي لم تعد ترحم أحداً من السياسيين والإعلاميين والأطباء والمحامين والفنانين، والمواطنين البسطاء أيضاً، ما داموا متهمين بالإساءة إلى الرئيس إردوغان.

وتقول المعارضة عنه "إنه لا ولن يسمح بعد الآن لأحد بأن يعكّر صفو مزاجه"، بعد أن سيطر على جميع مؤسسات الدولة الّتي كانت ضده ومرافقها وأجهزتها، وهي الآن تحت إمرته، وأهمها المؤسَّسة العسكرية والمخابرات والأمن والقضاء والمال، وذلك مهمّ جداً في مشاريعه وحساباته الداخلية، والأهم الخارجية، فقد بات واضحاً إنه لن يتراجع عن "نهجه العقائدي" في الخارج، وهو يقول إنه سيدافع عن قضايا كلّ الإسلاميين في العالم، مهما كلّفه ذلك وكلّف تركيا التي جعل منها دولة شرق أوسطية بكل المعايير والمقاييس.

ويعتقد إردوغان أنَّ هذه المعايير والمقاييس، وليست معايير كوبنهاغن الأوروبية، ستساعده على تحقيق كلّ ما تبقى من أهدافه، العلنية منها والسرية، ما يتطلب القضاء على الديموقراطية التي ناضل من أجلها وحقّق ما حقق من أهدافه بفضلها، وهو الآن يقول إنه ليس بحاجة إليها وإلى كل من يطالب بها للتخلّص منه!

تحارب على جميع الجبهات وعداؤها للكرد لن ينتهي

ويرى إردوغان في أزماته مع روسيا في ليبيا وأوكرانيا والآن في القوقاز ذرائع فعّالة لمواجهة ضغوط بوتين عليه في سوريا، والتي تحوّلت إلى ساحة أساسية لمجمل الحسابات التركية الإقليمية والدولية منها.

بعد سوريا وليبيا والعراق وهي الساحات الساخنة التي تتواجد فيها تركيا بثقل عسكري واستخباراتي فعّالَين، تدخّلت أنقرة في ناغورنو كاراباخ في رسالة واضحة منها مفادها إنها لا ولن تتخلى عن نهجها الحالي منذ ما يسمى بالربيع العربي. فقد أرسل إردوغان قواته إلى قطر والصومال ولطالما أكّد على أهمية المخابرات ودورها في مجمل الانتصارات التي حقّقتها تركيا في المناطق المذكورة أو تلك التي يتحدث عنها الإعلام باستمرار لاسيما مصر ولبنان واليمن والسودان وتونس وغيرها.

لم يكتفِ إردوغان بهذا القدر بل اتخذ هذه المرة مواقف مماثلة مصحوبة بشعارات حماسية قومية ودينية وتاريخية ضد اليونان وقبرص (حيث الجيش التركي ما زال منذ ١٩٧٤) وهما لا يقلّان "عداوة" عن الأرمن، وفق المنظور الرسمي للدولة والأمة التركية.

لكن انشغال أنقرة بكل هذه الملفات الخارجية ومواقف المدّ والجزر في مجمل هذه الملفات، لم يمنع الرئيس إردوغان من العودة إلى نهجه وسياسته وسياسات الدولة التركية التقليدية ضد الكرد، والمقصود بهم هنا حزب العمّال الكردستاني إضافة إلى وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا.

فبعد مضيّ عام ونصف على انتخابات آذار/مارس العام الماضي، وبعد فوز مرشّحي حزب الشعوب الديمقراطي بخمسة وستين بلدية بما فيها ٩ ولايات مهمة، لم يبقَ سوى ستة مرشحين فقط يشغلون مناصبهم،

بسبب إقالة وزير الداخلية الآخرين وزجّ معظمهم في السجون بتهمة الإرهاب، والمقصود به هنا علاقتهم بحزب العمال الكردستاني.

كان آخر هؤلاء، الرئيسيين المشتركين لبلدية كارس، شرق البلاد واللذين تمّ اعتقالهما ومعظم العاملين في البلدية وشخصيات من قيادات الحزب وأعضاء برلمان سابقين، وسط معلومات تتوقع حظر نشاط الحزب نهائياً.

حصلت كل هذه الإنتهاكات، وسط تجاهل الغرب "المدافع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية" باستثناء بيانات استنكار خجولة عوّدنا عليها الإتحاد الأوربي بكل مؤسساته، يقابله تهديدات إردوغان بين الحين والحين بإرسال اللاّجئين السوريين إليها. فحتى القمة الأوروبية الأخيرة التي تمحورت معظم نقاشاتها حول الملف التركي "وسياسات تركيا الاستفزازية في الأبيض المتوسط وبحر إيجة ضد اليونان وقبرص والآن كاراباخ" لم تتحدث ولو بعبارة واحدة عن سياسات إردوغان الداخلية، ليس فيما يتعلق باستهداف الكرد فحسب، بل عن جميع فئات الشعب، ما دفع رئيس وزرائه السابق أحمد داوود أوغلو إلى اتهام إردوغان بالاستبداد ناسياً أنه هو أيضاً كان جزءاً من هذه السياسات الإستبدادية. فقد سعى هو شخصياً مع بدايات الأزمة السورية وحتى حزيران/يونيو ٢٠١٥، إلى إقناع صالح مسلم زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بالتمرد ضد الرئيس الأسد، ولكن مساعيه باءت بالفشل لأسباب عدة أهمها أحداث عين العرب /كوباني. وكان هذا الفشل سبباً مباشراً في اندلاع الحرب التي أعلنها الرئيس إردوغان ضد الكرد في الداخل بعد انتخابات حزيران/يونيو ٢٠١٥ والتي انتهت معها مسيرة السلام بين الدولة التركية وحزب الشعوب الديمقراطي، الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني. وترى أنقرة في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ذراعاً سورياً له.

جاء اعتقال صلاح الدين دميرطاش وفيكان يوكساداغ وهما الرئيسان السابقان للحزب مع تسعة آخرين من أعضاء البرلمان – الذين مازالوا في السجن منذ أواخر ٢٠١٦ – ليزيد الطين بلة في تدهور العلاقة بين الطرفين، دون أن يساعد ذلك إردوغان في التخلص من الحزب الذي فاز بـ ٦٧ مقعداً في الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيو ٢٠١٨ بعد أن حصل على حوالي ٦ مليون صوتاً ليصبح الحزب الثالث في البرلمان، ويليه حزب الحركة القومية العنصري بـ ٤٩ مقعداً مقابل ٢٩٥ مقعداً لحزب العدالة والتنمية و١٤٦ مقعداً لحزب الشعب الجمهوري و٤٣ مقعداً للحزب الجيد.

كما لم يحالف الحظ إردوغان في مساعيه للتخلص من المسلّحين الكرد شمال شرق سوريا وترى فيهم الدولة التركية الخطر الأكبر لأنهم يحظون بدعم أمريكي كبير وباتوا يملكون كافة أنواع الأسلحة الثقيلة والتكنولوجيات العسكرية المتطوّرة التي ستشكل خطراً جدياً على تركيا، تركيا التي تحارب حزب العمال الكردستاني منذ حوالي أربعين عاماً وهو حزب لا يملك سوى المتفجرات والأسلحة الخفيفة.

وعلى الرغم من التهديدات التي أطلقها إردوغان وتوعّد بها الكرد في سوريا، فقد اضطر للتراجع عنها بعد رسالة مهينة بعثها له الرئيس ترامب وهدّده "بتدميره وتدمير اقتصاد تركيا في حال الاعتداء على الكرد في سوريا"، ثم عاد وسمح له بعدها بدخول شرق الفرات بعمق ٢٠-٣٠ كم وعرض ١١٠ كم من رأس العين الى تل أبيض، بموافقة روسيّة ايضاً.

وترى أنقرة في هذا التواجد العسكري في المنطقة المذكورة وبدعم من الآلاف من المسلحين السوريين صمام الأمان ضد أي خطر كردي محتمل في المنطقة، ويراهن إردوغان على بقاء الوضع على حاله إلى ان يتم تقرير مصير سوريا عموماً.

وقد يرى إردوغان في بقاء الوضع على ما هو عليه الآن، مسعىً مع مساعي واشنطن لترسيخ الكيان الكردي الانفصالي، مبرراً بقاء القوات التركية والفصائل الحليفة لها في شرق الفرات وغربه بأنها فصائل مسلّحة كانت

ومازالت في خدمة حسابات ومخططات الرئيس إردوغان الخاصة بسوريا والمنطقة عموماً. مما يفسّر رفض إردوغان المطالب الروسية الحثيثة بسحب القوات التركية من جوار إدلب ومناطق أخرى غرب الفرات. كما هو يفسر التهديدات التي أطلقها (السبت) وتستهدف روسيا وأمريكا معا حيث قال "إن تركيا ستعمل بنفسها على تطهير أوكار الإرهابين في سوريا إذا لم يتم الوفاء بالوعود المقدمة لها في هذا الصدد". وأضاف "أن الوجود العسكري التركي سيستمر في المنطقة إلى أن يتحقق الاستقرار والأمن على حدود تركيا الجنوبية".

ويرى إردوغان في أزماته مع روسيا في ليبيا وأوكرانيا والآن في القوقاز ذرائع فعّالة لمواجهة ضغوط الرئيس بوتين عليه في سوريا، والتي تحوّلت إلى ساحة أساسية لمجمل الحسابات التركية الإقليمية والدولية منها. وهو ما كان واضحاً في نقل المرتزقة السوريين وغيرهم، من سوريا الى ليبيا والآن الى كاراباخ، ولاحقاً الى أماكن أخرى "وطأتها أقدام العثمانيين وفيها أعداء الأمة والدولة التركية بملامحها الإردوغانية الجديدة".

لم تمنع هذه المعطيات إردوغان من الاهتمام بحلفائه الكرد في الشمال العراقي، والمقصود بهم عائلة البرزاني، والذي يريد لهم أن يكونوا، كما عهدهم في السابق، بالمرصاد لحزب العمال الكردستاني وذراعه السوري، خاصة بعد أن تحوّلوا الى حلفاء حقيقيين لأمريكا وفرنسا وبريطانيا التي ترى فيهم قوة فعّالة لمواجهة "المد الايراني في العراق ومنه الى سوريا".

إنه الهمّ الأكبر بالنسبة لـ"إسرائيل" التي ترى في الدعم الإيراني لدمشق خطراً يعرقل مشاريعها ومخطّطاتها التاريخية، وقد يعرقل استسلام أنظمة الخليج لها. وقد ترى أنقرة بدورها أن التصدي الأمريكي / الأوروبي "للمد الإيراني الشيعي" يخدم مصلحتها لاسباب تكتيكية وستراتيجية قومية وطائفية خاصة اذا ساهمت في إضعاف الدور الإيراني في العراق وسوريا ولبنان.

وتعكس الحملة الأخيرة، التي تشنّها وسائل الإعلام الموالية للرئيس إردوغان ضد إيران في موضوع كاراباخ، هذه العقلية التركية التي تستغلها العواصم الغربية وتل أبيب وتستفيد منها بشكل مباشر وغير مباشر وتستخدمها كورقة مساومة في العديد من الملفات لاسيما ملف الكرد. ويعيش أكثر من ٢٠ مليون كردياً في تركيا والباقي في إيران (٧) والعراق (٥) وسوريا (٣) و كانوا طيلة ١٠٠ عام الماضية، أي منذ اتفاقية سيفر (آب ١٩٢٠) ورقة قابلة للاستعمال والاستهلاك من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية إقليمياً ودولياً.

إن سياسات الرئيس إردوغان خير دليل على ذلك، بعد أن سعى إلى استمالتهم مع بدايات الربيع العربي من أجل حساباته الإقليمية الجديدة. وعندما فشل في مخططه، رسم لهم مخططات جديدة. لكن، لطالما حظي الكرد بدعم أمريكي مباشر لا يسَعُ إردوغان مواجهته أو تحدّيه، مما دفع الرئيس إردوغان إلى الرهان على التغيرات المحتملة التي قد تدفع واشنطن للتضحية بالكرد، وهو ما فعلته عدة مرات سابقاً، هذا بالطبع إن رأت الولايات المتحدة أن تركيا، ولأسباب عدة، أهم من الكرد بكثير. وقد يدفع مثل هذا الاحتمال الرئيس إردوغان إلى العودة للحليف التقليدي واشنطن، مسبباً الإحراج لروسيا ليس في سوريا وليبيا والقوقاز وأوكرانيا فحسب، بل في كل مكان تتواجد فيه.

هذا ما كانت تركيا تفعله في العهد الثاني لجلال بايار – عدنان مندرس للفترة ١٩٥٠–١٩٦٠، فقد انضمت آنذاك إلى حلف بغداد والأطلسي وأرسلت جيوشها للقتال في كوريا وتصدّت للمدّ القومي الناصري والشيوعية وسمحت إبقامة أكثر من مائة قاعدة أمريكية – أطلسية على أراضيها. ولطالما تظاهر اليساريّون ضد السياسات التركية وكان الإسلاميون لها بالمرصاد وهم يحملون الأعلام الأمريكية!

سياسة أردوغان تجاه الكرد.. القمع وشرخ المعارضة كتكتيك انتخابي؟

DW الالماني:

آيدين أوستونيل: أحدث حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) الموالي للكرد الفارق في الانتخابات الكبرى الأخيرة في تركيا. وبشكل خاص الانتخابات المحلية في مارس/ آذار من العام الماضي التي ساهمت في تأكيد سمعته كـ "صانع للملوك". ففي خطوة ذكية ساهم في الهزيمة الانتخابية الأولى للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه الحاكم، حزب العدالة والتنمية، بعدما سحبت قيادة حزب الشعوب الديمقراطي مرشحيها في بعض المدن وطالبوا ناخبيهم بالتصويت بدلاً من ذلك لمرشحي حزب الشعب الجمهوري المعارض (CHP) فبدون الدعم الكردي، كان فوز حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات في بعض المدن التركية غير وارد.

لكن هذه الخطوة التي أفادت حزب الشعب الجمهوري، سيدفع ثمنها حزب الشعوب الديمقراطي في الأشهر التي تلت الاستحقاقات الانتخابية. فخلال الأسبوع الماضي فقط، تم اعتقال ١٧ سياسيا ينتمي إلى الحزب الكردي.

ويبرر الادعاء العام في أنقرة هذه الاعتقالات بأحداث شغب اندلعت بسبب ما كان يقع في مدينة كوباني شمال سوريا في عام ٢٠١٤.

أدلة مختلقة؟

عندما حاصر تنظيم "الدولة الإسلامية" مدينة كوباني ذات الأغلبية الكردية خلال الحرب الأهلية السورية قبل ست سنوات، دعت التكتلات الكردية – بما في ذلك حزب الشعوب الديمقراطي – إلى تنظيم مظاهرات لحمل الحكومة التركية على اتخاذ موقف أكثر حزما تجاه تنظيم "داعش". ولم تكن كل التظاهرات سلمية، حيث اندلعت آنذاك أعمال شغب في عدة مدن جنوب الأناضول، مما أسفر عن مقتل العشرات. ويقول المدعي العام الآن إن "جرائم القتل ومحاولات القتل وعمليات النهب" خلال أعمال الشغب هي سبب أوامر الاعتقال الصادرة.

بالنسبة لخبراء سياسيين وقانونيين تحدثوا إلى DW، فإن هذه الاعتقالات المتعلقة باحتجاجات كوباني هي ذريعة أخرى بالنسبة للحكومة التركية للتخلص من المعارضين المزعجين. وينتقد المحامي فيغان جاليكوسو من حزب الشعب الجمهوري قائلاً: "ما الدليل الذي يُفترض أنه ظهر فجأة بين عشية وضحاها، بحيث يمكن اعتقال ٨٢ شخصًا؟".

وبالإضافة إلى ١٧ سياسياً من حزب الشعوب الديمقراطي، تم اعتقال أشخاص آخرين خلال الأشهر القليلة الماضية. وانتقد السياسي المعارض هذه الاعتقالات باعتبارها "لم تتم في إطار إجراءات التحقيق والادعاء المعتادة".

وذهب المحلل السياسي التركي بوراك بيلجيهان أوزبيك في نفس الاتجاه في تقييمه لموجة الاعتقالات الأخيرة. ويقول أوزبيك: "يبدو أن أحداث كوباني أصبحت أداة لنسف المواقف السياسية للحركة الكردية وحزب الشعوب الديمقراطي وحلفائه".

تكتيكات سياسية؟

نجحت مؤخرًا المعارضة في تركيا، التي كانت منقسمة غالبا في الماضي لأسباب أيديولوجية، في حشد قواها ضد حكومة أردوغان. وقد ظهر ذلك جليا بشكل خاص في الانتخابات المحلية العام الماضي، حيث وحدت مجموعة واسعة من أحزاب المعارضة – إسلاميين وقوميين وديمقراطيين اجتماعيين وليبراليين يساريين – رغم كل الخلافات السياسية، قواها لأول مرة ضد "عدوها المشترك" أردوغان. وبذلك أصبحت تمثل وحدة المعارضة إلى جانب الأزمة الاقتصادية، أحد أكبر التحديات التي تواجه أردوغان للاحتفاظ بالسلطة.

وعلى ضوء ذلك، يعتقد بعض خبراء السياسة الأتراك أن الحكومة التركية تحاول تشتيت صفوف المعارضة باستخدام القضية الكردية الحساسة للغاية، حيث تقوم حسابات السلطة، حسب مراقبين، على التالي: كتلة المعارضة تضم الجمهوريين ممثلين بحزب الشعب الجمهوري وحزب "الخير" (IYI) القومي. وأي تقارب بين هذين الحزبين وحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد الذي تتهمه الحكومة بـ"الإرهاب" قد يردع قاعدة الناخبين الأساسيين لديهما.

لكن من الواضح أن ستراتيجية شرخ المعارضة، التي تحاول الحكومة التركية اتباعها، لم تحقق أي نجاح. فقد أبدى زعيم الاشتراكيين الديمقراطيين كمال كيليجدار أوغلو تضامنه مع سياسيي حزب الشعوب الديمقراطي مرة أخرى هذا الأسبوع" وانتقد موجة الاعتقالات منوها بالتعاون الجيد مع حزب الخير القومي. وقال كيليجدار أوغلو في كلمة بالبرلمان التركي "لا أحد يستطيع تدمير تحالفنا. سنقيم دائما علاقات طيبة".

الحزب الحاكم يضع نفسه في مأزق بقمع الشعوب الديمقراطي

أحوال تركية:

إيرول كاتيريسي أوغلو: أواجه صعوبة حقيقية في فهم ما يحاول "العقل" الذي يحكم تركيا فعله. في رأيك، ما الذي يحاول هذا "العقل" تحقيقه من خلال الخنق الذي فرضه على المشرعين القدامى والجدد لحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد من خلال لوائح اتهام ملفقة؟

قبل شهر واحد فقط، تحركت تركيا لاعتقال ٨٢ شخصًا، بمن فيهم كبار مسؤولي حزب الشعوب الديمقراطي، كجزء من تحقيق في احتجاجات كوباني ٢٠١٤. وتعد هذه هي الحادثة الأخيرة في حملة القمع المستمرة منذ سنوات على حزب الشعوب الديمقراطي من قبل الحكومة التركية الحالية، التي تتهم الحزب بصلات مع حزب العمال الكردستاني المحظور، وسُجن مسؤولو الحزب أثناء طردهم رؤساء بلديات من أكثر من ٥٠ بلدية منذ عام ٢٠١٩.

في الحقيقة، أنا مندهش من أن أنقرة ما زالت تفشل في فهم أن مثل هذه الخطوات لن تعالج مخاوفها، لكنني أفهم أيضًا أنه لا ينبغي لأحد أن يفاجأ بهذا بالنظر إلى مدى سوء إدارة البلاد من قبل أولئك الذين يحكمونها، لا سيما عند النظر إلى الاقتصاد.

لم يكن حزب الشعوب الديمقراطي، منذ إنشائه، حزبًا فقط لكرد البلاد. إنه بالأحرى حزب يروج للقيم الديمقراطية وقد حصل على دعم من جميع شرائح المجتمع، بدءًا من الكرد، الذين يشكلون ما يقدر بنحو ١٥ بالمئة من السكان.

وبينما نما حزب الشعوب الديمقراطي، أصبح "العقل" الذي يحكم البلاد سلطويًا بشكل متزايد من خلال ممارسة أعمال الضغط غير القانونية على جماعات المعارضة.

أدى تحرك الحكومة لتعيين مسؤولين معينين من قبل الدولة في جميع بلديات حزب الشعوب الديمقراطي تقريبًا في شرق وجنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكردية إلى تآكلها من الناحية السياسية، كما فشلت السلطة الحاكمة في التعافي من ذلك.

لكن لماذا تختار الحكومة تدمير نفسها من خلال شن هذه الحملة على حزب الشعوب الديمقراطي؟ هناك بلا شك إجابات مختلفة على هذا السؤال.

أولاً، قد تكون أنقرة لا تعرف كيف تحل المشكلة مع الكرد، وهم مجموعة عرقية تصادف أنها مجموعة ديموغرافية قديمة ومؤسِّسة لتركيا. قد يكون التفكير في أن القضية الكردية قد تؤدي إلى التقسيم، بسبب عدم قدرتها على قراءة اتجاهات التنمية العالمية بشكل صحيح.

ثانيًا، قد تخشى أنقرة من تفكك تركيا مع اقتراب الدولة من الذكرى المئوية لتأسيسها في عام ٢٠٢٣، مما يؤكد نظرية أكدها المفكر المسلم ابن خلدون في القرن الرابع عشر، والذي أكد أن كل دولة، مثل البشر، لديها فترة حياة محدودة تصل إلى ما فوق ١٠٠ –١٥٠ سنة.

ثالثًا، قد تطمح الإدارة الحالية إلى النجاح في صراع سياسي ضد النهج الكمالي للحكم، وبذلك، تعيد كتابة التاريخ بجمهورية جديدة – جمهورية يتم دمج الكرد فيها.

وامتدادًا لهذا الهدف الأخير المحتمل، يمكن أن تسعى أنقرة إلى البقاء في السلطة ولعب دور مهم في السياسة المحلية من خلال تشكيل تحالف "قومي – عثماني – إسلامي" يعادي حزب الشعوب الديمقراطي.

قد تكون هناك أسباب أخرى للسياسة التي تنتهجها السلطة الحاكمة في تركيا، لكن تلك التي قدمتها هي السيناريوهات الوحيدة التي تتبادر إلى ذهني. أعتقد أن هذه الأسباب تعتبر أساس موقف البلاد في سعيها للسلطة في سوريا والعراق وليبيا وشرق البحر المتوسط ، ومؤخراً أذربيجان. لكن هذا "العقل" الذي يحكم تركيا ينسى أن حزب الشعوب الديمقراطي ليس فقط الحزب الذي يمثل الكرد، ولكن جميع الجماعات في تركيا التي تتوق للعودة إلى الديمقراطية.

إن فشل أنقرة في رؤية ما يُلحق بالكرد في شرق تركيا يزيد أيضًا من الدعوات إلى الديمقراطية والحرية بين السكان الغربيين في البلاد. وقد فشلت الحكومة كذلك في التصديق بأنه لم يكن هناك نظام استبدادي حافظ على وجوده إلى الأبد. وبالمثل، تتجاهل أنقرة حقيقة أن الجماهير تطالب بمزيد من الحرية والعدالة في هذه الدولة، بداية من الكرد، وسوف تنتصر هذه الجماهير في النهاية بكل تأكيد.

مجزرة أنقرة".. أردوغان وداعش يعمقان جراح الكرد

العين الإخبارية :

شهدت العاصمة التركية، أنقرة، السبت، فعالية لإحياء الذكرى الخامسة للهجومين الانتحاريين اللذين شنهما تنظيم "داعش" الإرهابي عام ٢٠١٥ ضد تجمع "لقاء السلام" الذي نظمه حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، أمام محطة قطار أنقرة. وأسفر الهجوم الذي وقع يوم ١٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٥، عن مقتل ١٠٣ أشخاص، معظمهم من الكرد، من بينهم ٦٩ شخصا لقوا حتفهم على الفور عقب الهجوم، وإصابة أكثر من ٥٠٠ آخرين.

وبحسب ما ذكره الموقع الإلكتروني لصحيفة "يني جاغ" التركية المعارضة، وتابعته "العين الإخبارية"، أقيمت اليوم السبت، فعالية حيث اجتمعت مجموعة بقيادة بعض المنظمات غير الحكومية أمام محطة مترو أولوس بالمدينة، بسبب إجراءات احتواء فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩).

ورفع المشاركون لافتة كتب عليها "لن ننسى مجزرة العاشر من أكتوبر" وصورا لمن فقدوا أرواحهم في الهجوم الإرهابي، هذا إلى جانب تلاوتهم أسماء الضحايا في الوقفة.

ولم تكتف سلطات أردوغان بالجراح الذي لحق بالكرد فعمقت ذلك بالتحذير من تنظيم أية فعاليات لإحياء ذكرى المجزرة، واعتقلت بعضا ممن خرجوا لإحيائها لا سيما في الولايات ذات الغالبية الكردية.

جدير بالذكر أنه حتى الآن لم تصدر أية أحكام ضد الجناة، في القضية التي عقدت جلستها السادسة في ٢٠ سبتمبر/أيلول الماضي، لكن السلطات التركية امتنعت عن إمداد هيئة المحكمة بالمعلومات والوثائق المطلوبة.

وخلال الجلسة المذكورة، سألت المحكمة التركية ولاية إسطنبول عما إن كان أمير داعش في تركيا إلهامي بالي عضوا في جمعيتي "الخير" و"أنصار" المقربتين للحكومة أم لا، ولم تجب الأخيرة.وكشفت صحيفة "جمهورييت" أن مديرية الأمن العام وقيادة قوات الدرك ومحكمتي غازي عنتاب وكيليس ووزارة الداخلية التركية امتنعت مرة أخرى عن إرسال الوثائق والمعلومات التي بحوزتها.

وكذلك طلبت المحكمة من الدائرة الثانية للمحكمة الجنائية في غازي عنتاب تقديم جميع التسجيلات الصوتية للاتصالات المسجلة التي أجراها المتهمان إلهامي بالي ودنيز بويوك شلبي ونموذج الملف كاملا.

وطالبت المحكمة أيضا نيابة كيليس بتقديم التسجيلات الصوتية للمتهم إلهامي بالي، غير أن كليهما امتنعتا عن إرسال الملف والتسجيلات الصوتية.

المفوضية الأوروبية: تركيا تواصل الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي

الى ذلك أكد تقرير لمفوضية الاتحاد الأوروبي، أن السياسة الخارجية التركية أصبحت عدوانية بشكل متزايد، وأن هناك الكثير مما يجري في الداخل ليس على ما يرام. لذلك فإن محاولة أنقرة للانضمام للاتحاد تتلاشى وفي المقابل تنتقد تركيا بروكسل.و اتهمت المفوضية الأوروبية حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان بتقويض اقتصاد تركيا وانتقاص مساحة الديمقراطية وتدمير استقلال المحاكم، وقالت إن هذه الأفعال جعلت أنقرة أبعد من أي وقت مضى عن الانضمام الاتحاد الأوروبي.وألقت المفوضية الأوروبية باللوم في تدهور الأوضاع في مجال حرية التعبير والسجون والبنك المركزي على "الإفراط" في مركزية السلطة الرئاسية، وقالت إن الحكومة تعرض تركيا أيضا "لتغييرات سريعة في معنويات المستثمرين".وأضافت المفوضية في تقريرها السنوي بشأن تركيا إن "تركيا لم تعالج بشكل موثوق به مخاوف الاتحاد الأوروبي الجادة بشأن استمرار التطورات السلبية في سيادة القانون والحقوق الأساسية والسلطة القضائية". وقالت إن "مفاوضات انضمام تركيا (إلى الاتحاد الأوروبي) وصلت لطريق مسدود". كما أشار التقرير إلى تدهور أوضاع حقوق الإنسان منذ ١٥ يوليو / تموز ٢٠١٦.

نواف خليل:

أردوغان والعدالة والتنمية: من نموذج الاعتدال إلى إشعال الحروب الأهلية ودعم الجهاد الدولي!

المركز الكردي للدراسات:

جاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ م، بعد عقد من انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة المرتبطة به، واعلان العالم الغربي انتصاره في الحرب الباردة التي دامت عشرات السنوات.

تلك الهجمات هزت العالم نتيجة قوتها ووحشيتها، وأدت إلى تعاطف شعبي ورسمي دولي غير مسبوق مع الأمريكيين، وتضامن لا مثيل له مع الرئيس الامريكي جورج بوش الابن، الذي سيتحدث لاحقا بالتفصيل في مذكراته المعنونة ب "قرارات مصيرية"عن اللحظات العصيبة التي عاشها كرئيس للولايات المتحدة، وعن الاستعدادات الكبيرة التي تم الاعداد لها، سواء على الصعيد الداخلي أوالخارجي، وصولا لتلك اللحظة التي أمر بها بالتدخل العسكري في افغانستان، والاطاحة بنظام حركة (طالبان)، التي آوت منظمة "القاعدة"، ورفضت التخلي عنها، رغم اعلان هذه المنظمة تبني الهجمات الارهابية.

كان ذلك ايذاناً بعمل مراجعة امريكية لطريقة التعاطي مع جماعات الإسلام السياسي بمختلف أطيافها وتوجهاتها، وخاصة بعد الدعم الأمريكي غير المسبوق للجماعات الجهادية الافغانية، من التي استقبل الرئيس الامريكي رونالد ريغن قادتها في البيت الابيض في ١٩٨٥ م، وشاهد العالم كله اللقاء على الهواء مباشرة، وسمع ريغن وهو يقول عن ضيوفه الإسلاميين الأفغان: "انهم المعادل الأخلاقي للآباء المؤسسين لأمريكا"!. وكان ريغان قد خصص في وقت سابق من عام ١٩٨٢ م المكوك الفضائي كولومبيا لمن أسماهم "مقاتلي الحرية في أفغانستان"، منوها أنه إذا كان كولومبيا "يمثل أرقى طموحات الإنسان في مجال العلم والتكنولوجيا، فإن نضال الشعب الأفغاني يمثل أعلى تطلعات الإنسان للحرية "!.

لكن افغانستان لم تتحول للحرية وبناء المدنية، بل تحولت إلى منصة للهجوم على رموز القوة والحضارة الامريكية، وتحول من اطلق عليهم ريغان اسم "مقاتلي الحرية" الى "جماعات ارهابية"، و"حكومة مارقة تؤوي الارهابيين"، ولهذا كان التدخل والاطاحة بحكومة طالبان وفق العقيدة الجديدة التي يتحدث عنها جورج بوش الابن، والذي يقول انهم سيستهدفون الدول التي تقدم الدعم للارهاب، وليس فقط الارهابيين أنفسهم، في اشارة الى استهداف ادارة بيل كلينتون لتنظيم "القاعدة" في افغانستان، وإعادة النظر في طريقة التعاطي مع مختلف الجماعات الاسلامية حول العالم.

جاء الإعلان عن تأسيس حزب العدالة والتنمية التركي في ١٤ آب ٢٠٠١ م، قبل أقل من شهر من هجمات ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ م. هذه الصدفة المحضة كانت فرصة كبيرة جداً كي يستثمرها قادة الحزب الجديد، وخاصة كل من رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، لتقديم انفسهم للعالم كنموذج جديد للإسلام السياسي، والذي اطلقوا عليه صفة "المرن"، وبالتالي كمساهمين في الحرب على الارهاب بطرق غير عسكرية، في ظل الحملة الأمريكية ضد الجماعات الجهادية، والبحث الأمريكي الحثيث عن اساليب وطرق اعلامية وسياسية وتربوية ودينية، عبر القوة العسكرية، لمواجهة حركات الإسلام السياسي والتأثير في حاضناتها الاجتماعية بين ملايين المسلمين.

كان التوجه لتقديم الدعم لمن سيطلق عليهم ستراتيجيون أمريكيين لاحقا ب"الاسلاميين المعتدلين"، وخاصة بول وولفويتز نائب وزير الدفاع آنذاك، والذي يقول عنه جنكيز تشاندار في كتابه (قطار الرافدين السريع): انه "من أكثر شخصيات الادارة الامريكية قرباً من تركيا، وأكثرهم احتراماً لها. فهو يقدر تركيا اكثر من الجميع، ومقبول في أواساط الادارة الامريكية". وولفويتز الذي كان له دوره في إسقاط حكومة ماركوس في الفلبين، وتحول

هذا البلد للديمقراطية في عهد رونالد ريغن عام ١٩٨١ م، مما فتح امامه المجال لتعيينه سفيرا في إندونيسيا. وهناك بدأت تتشكل قناعة بول وولفويتز القوية حول إمكانية تعايش الاسلام السياسي مع الديمقراطية.

يصف وولفويتز عبد الرحمن وحيد، الرئيس الإندونيسي الإسلامي، بأنه "إنسان رائع. ما أردت قوله هو أنه قائد أكبر تنظيم إسلامي ومثال للتسامح. كيف لا تعجبون بإنسان كهذا"؟.

ويضيف تشاندار ان وولفويتز حدّثه باندفاع طفولي لساعات عديدة عن عبد الرحمن وحيد في تأكيد على فكرته وقناعته التي لا تشوبها شائبة حول امكانية تطبيق الديمقراطية من خلال هكذا شخصيات.

من جانب آخر، كان وولفوينز يرى بأن تركيا قدّمت له مثالاً أهمّ من إندونيسا، فهي "إضافة لكونها دولة إسلامية وديمقراطية علمانية، تقع فوق الفالق الزلزالي السياسي، وليست بعيدة عنه مثل إندونيسيا. فالشرق الاوسط على حدودها".

فتح بول وولفويتز أبواب البيت الابيض أمام أردوغان، حين استقبل من قبل جورج دبليو بوش، رغم أن ذلك خصوصية لا يتمتع بها سوى قادة انكلترا واسرائيل، وذلك على الرغم من أن أردوغان كان محظوراً من ممارسة السياسة. كما أستقبل من قبل الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ورؤساء حكومات أوروبية. كل ذلك وهو لا يزال رئيسا لحزب العدالة والتنمية، وليس له أي صفة رسمية في الدولة أو الحكومة. في وقت كان المدعي العام صبيح قناد أوغلو يلاحقه، وهو تحت تهديد الاعتقال والسجن.

وهذا ما يظهر مدى التعويل الكبير من وولفويتز على أردوغان وحزبه، والذي أراد له أن يصبح نموذجا للتعايش مع الديمقراطية، وبذلك ستكون لتركيا الريادة والقدرة على تقديم النموذج الذي سيحدّ من قدرة الجماعات الجهادية ويطعن في شرعيتها، من خلال تقديم نموذج لنظام حكم يمزج بين حكم علماني وحكومة اسلامية. وهي الرغبة/الرسالة التي سرعان ما تلقفها أردوغان وجماعته، لتوطيد ودعم وشرعنة نموذجهم للحكم. وبدا الترويج للنموذج التركي في "الإسلام المعتدل"، من خلال الاتباع في العالم العربي والاسلامي، عبر أذرع وشبكات جماعات الإخوان المسلمين، وتعدى ذلك لاحقاً إلى عموم العالم العربي. حتى قسم من المثقفين العلمانيين، وهناك من أعرفهم، كان مصدقاً لأردوغان ومقدّراً موقفنا ككرد منه (أقصد الإنخراط معه في مباحثات سلام لحلّ القضية الكردية) بوصف ذلك أمراً حميداً ومنح فرصة لأردوغان "الصادق في مساعيه الرامية في التوجه الديمقراطي وترسيخ دولة القانون، والحد من قوّة وسطوة العسكر"!.بدات تركيا الأردوغانية باستخدام "القوة الناعمة"، من خلال الترويج ل"النموذج"، من خلال المسلسلات المدبلجة والسياحة والتبشير في وسائل الاعلام التركية والعربية والدولية.

بقي التعويل على تركيا الأردوغانية، والتي كانت تزداد حضوراً في العالم العربي والإسلامي، حتى بدأ "الربيع العربي"، والذي اطاح بحكومات تونس ومصر وليبيا.

مصر التي كانت أولى محطة لأردوغان في دول "الربيع العربي". ففي أيلول العام ٢٠١١ استقبلت القاهرة أردوغان شعبياً ورسمياً كرئيس وزراء تركيا، حيث نصح المصريين بالعمل على بناء دولة علمانية على النموذج التركي، لكنه في حقيقة الامر، كان يطلب من جماعة الاخوان المسلمين في مصر، التروّي وعدم التسرع في أسلمة/أخونة اجهزة الدولة، واتخاذ نموذجه في قضم مؤسسات الدولة والسيطرة عليها بشكل هادئ من خلال "القوة الناعمة" وأيضاً السيطرة على الإعلام والاقتصاد.

لقد توهّم أردوغان وأقنع الدول الغربية وأمريكا بإمكانية صعود جماعات الإسلام السياسي لاستلام دفّة القيادة والتغيير في العالم العربي والاسلامي على غرار "النموذج التركي"، لكنه سرعان ما كشف عن نواياه وحلمه بإعادة احياء الخلافة العثمانية بنسخة اردوغانية، وهو الذي صرّح في اجتماع جماهيري في تموز من العام ٢٠١٢ م في مدينة اسكي شهير قائلا: "إن حزب العدالة والتنمية يحمِل في جُذوره العميقة، إرث روح السَّلاجِقة والعثمانيين".

لكن الرياح لم تجري بما تشتهي سفن أردوغان، حيث سقط حكم الإخوان المسلمين في مصر في الثالث من يوليو ٢٠١٣ م، واعتبر ذلك بداية الضربة القوية للنموذج الأردوغاني. الضربة التي لا يريد أردوغان أن يقبل نتائجها. فهو يستضيف جميع التيارات المعادية للحكومة المصرية، ومعه إمارة قطر. حيث يعمل الطرفان، بكل ما يملكناه من إمكانيات مادية ضخمة وامبراطورية إعلامية، على إعادة عجلة التاريخ للوراء، وإسقاط الدولة المصرية، واسترجاع حكم الإخوان.

لقد سقط مشروع التعويل على أردوغان وحزبه، و"النموذج" الذي كان منتظرا، ليس في الخارج فقط بل الى حد معقول في الداخل أيضا. فأردوغان يستمر في خوض حرب الابادة السياسية والعسكرية ضد الكرد، من خلال اعتقال البرلمانيين ورؤساء البلديات وتعيين "وكلاء" من الحزب الحاكم ليديروا البلديات المنتخبة ديمقراطياً، واستمرار عزل القائد الكردي عبد الله أوجلان، والاصرار على إبقاء القيادي صلاح الدين دمرتاش في السجن، والذي كان أحد المشرفين على عملية السلام، والتي أطاح بها أردوغان بعد اللقاء الذي تم في قصر (دولمه بخجه) والذي جمع بين قياديين من حزب الشعوب الديمقراطي ويالجين آكدوغان نائب رئيس الوزراء التركي آنذاك في تموز من عام ٢٠١٥ م. لقد رفض أردوغان السلام وحل القضية الكردية، واضعاً مخطط الحروب والفوضى نصب عينيه، كوسيلة للبقاء في السلطة، وحماية نفسه وعائلته من الدعاوي المقامة والتحقيقات المستمرة ضدهم بتهم الفساد والتربح ودعم الجهاديين.

أردوغان نجح لاكثر من عقد في خداع ملايين الأتراك، وقسم من الكرد في الداخل والخارج، حيث عوّل عليه البعض مثل بول وولفوينز، لكنّه في النهاية لم ولن يخرج عن جلده وتوجهه السياسي المتمثل في قيادة جماعات الإسلام السياسي، وحتى الجهادي، في سبيل تحقيق طموحه في تحويل تركيا من دولة علمانية أتاتوركية إلى "دولة إسلامية أردوغانية"، ولهذا يواصل التدخل المستشرس داخلياً وخارجياً، ويسارع الخطى لتحقيق أحلامه التوسعية، قبل الاحتفال بمئوية الجمهورية التركية، أي الانتهاء من الكمالية والاحتفاء بالأردوغانية القادمة، مخيّباً بذلك آمال العالم الغربي، وكلّ من وثق به لعقد من الزمن. هذا العقد الذي كلّف المنطقة كثيراً، وكان متوحّشاً ودمويّاً، دفعت فيه الشعوب أثماناً باهظة، وفي المقدمة الشعب الكردي، الذي لم تنل منه عقود من الاتاتوركية والإبادات والإنكار، ولن تنل منه ومن توقه للحرّية، الأردوغانية، بنسختيها القومية والاسلاموية الأكثر إجراماً ودموية.

كنت ولا زلت وسأبقى معوّلاً على الحوار والمفاوضات، فتركيا التي توعدت الكرد بأنها ستقضي على تلك "المجموعة الصغيرة" من الثوار، التي أعلنت الكفاح المسلح في ١٥ من آب ١٩٨٤م، بواسطة القوة وفي مدة أقصاها ٧٢ ساعة فقط، ها هي تخوض معاركها السياسية والعسكرية بعد ٣٦ عاماً من تلك الانطلاقة، التي لم تكن محصورة فقط في العمل العسكري، بل شملت كافة المجالات السياسية والعسكرية والثقافية، وبات الحديث عن الكردي الذي لا يخشى طغيان وجبروت القوة العنيفة لدولة بكل هذا الميراث الدموي. وبات الكرد، وفي كل ولايات كردستان الشمالية مسيطرين، ينتخبون ممثليهم، ولهم نوّاب في البرلمان، ويديرون شؤونهم الحياتية من خلال البلديات، رغم كل الاعتقالات، وسياسة تعيين الوكلاء على بلدياتهم، بعد مصادرتها من رؤسائها ومسؤوليها المنتخبين.

واخيراً: لو أن هناك عقلاء في الدولة التركية وضمن حزب العدالة والتنمية، لاختاروا المفاوضات لإنهاء قرن من الحروب والمظالم التي ترتكب بحق الشعب الكردي، ولاختاروا أن تكون كردستان عمقاً ستراتيجياً، وأعادوا ترتيب الأوراق من الداخل، كي تكون "صفر مشاكل" في الداخل، كمقدمة ل"صفر مشاكل" في الخارج، وإلّا فإنّ المعادلة ستكون قريبة من الصفر في الداخل والخارج على حدّ سواء.

رستم محمود:

الحل الأردوغاني للمسألة الكردية في تركيا

شبكة سكاي نيوز عربية:

في الأول من شهر أكتوبر الحالي، يكون قد مرّ عام ونصف فحسب على آخر انتخابات بلدية في تركيا، وتكون السلطات التركية قد عزلت نصف رؤساء البلديات التي فاز بها حزب الشعوب الديمقراطية المؤيدة للكرد. فمن أصل ٦٥ بلدية "كبرى" لمدن ومراكز محافظات فاز بها حزب الشعوب الديمقراطية خلال تلك الانتخابات جنوب شرق البلاد، حيث الغالبية السُكانية الكردية.

خلال ثمانية عشر شهراً، تم عزل ومقاضاة وسجن ٣٣ رئيس بلدية ومجلس بلدي، وتعيين ولاة وإداريين مواليين لحزب العدالة والتنمية عوضاً عنهم، وكل ذلك بشُبهٍ ضبابية غير واضحة، تحت بند "تأييد الإرهاب"، الذي هو بالنسبة للأجهزة الأمنية والقضائية التركية قد يطال كل من يدعم ويساهم بالمساواة القومية بين الكرد والأتراك في البلاد، بما في ذلك الحديث والنشر والدعاية للثقافة واللغة الكردية.

في نفس اليوم الذي بلغت فيه الإحصائية العامة للبلديات الكردية التي تم الاستيلاء عليها مُعدل النصف، كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يخاطب البرلمان التركي، بغياب برلماني حزب الشعوب الديمقراطية "الكرد"، الذين كانوا ينفذون وقفة احتجاجية في الحديقة المقابلة لمبنى البرلمان، تنديداً بحملات الاعتقال التي تطال المئات من أعضاء حزبهم، ودون أية براهين على اقترافهم لأية مخالفات. لم يهتم أردوغان أثناء إلقاء كلمته بغياب البرلمانين الكرد، بل نعتهم بأقذع الألفاظ: "لا يستحقون أمثال هؤلاء أن يكونوا ضمن قُبة البرلمان، فمكانهم هو الشوارع والجبال"، في إهانة لفظية ورمزية لـ"ممثلي الشعب".

أفعال السلطة الأردوغانية الحاكمة، تأتي تتويجاً لنهج مستمر منذ قُرابة خمسة أعوام، تلهث فيها الأجهزة الأمنية والقضائية التركية الموالية للرئيس أردوغان في ملاحقة وتضييق كل اشكال تحرك الفاعلين السياسيين الكرد في البلاد، حتى أن السلطات التركية اعتقلت المئات من الناشطين الكرد، بسبب تظاهرات نظموها عام ٢٠١٤ لمناهضة تنظيم داعش، ولم تطلق سراح الرئيسان السابقان لحزب الشعوب الديمقراطية، المسجونان منذ العام ٢٠١٦، دون أية محاكمة، ودون توجيه أي اتهام ذو مضمون ودلالة إليهما، خلا التهمة الجاهزة المتعلقة بـ"مؤازرة الإرهاب". ولا يعرف المرء مثلاً كيف لزعيم سياسي مثل رئيس حزب الشعوب الديمقراطية صلاح الدين ديمرتاش أن يكون مؤيداً للإرهاب، وهو الذي كان منافساً رئيسياً في الانتخابات الرئاسية التركية الأخيرة، التي نال فيها أصوات أكثر من خمسة ملايين ناخب!

على جنبات ذلك الحصار السياسي، ثمة ثلاثة أنواع من الضغوط الأخرى التي تمارسها الأردوغانية منذ خمسة سنوات:

فالآلة العسكرية التركية هي في أوج مناهضتها العسكرية للكرد منذ ذلك التاريخ، ففي سوريا وإقليم كردستان وداخل تركيا وعلى الشريط الحدودي مع إيران، ثمة حروب مفتوحة يخوضها الجيش التركي، يسعى لتحطيم أية إرادة عسكرية كردية، وأحداث تحولات ديموغرافية وجغرافية في كل تلك المنطقة، لتهجير السكان الكرد من مناطقهم التاريخية، وغالباً عبر عصابات من المرتزقة المرتبطين بها.

صارت الأردوغانية تعتبر بأن الخضوع السياسي الكردي يجب أن يحدث عبر الضغط العسكري، وأن ما لا يمكن تحقيقه عبر ذلك الضغط العسكري، يمكن تحقيقه عبر المزيد من ذلك الضغط.

كذلك فأن عجلة التنمية الاقتصادية المتراجعة في عموم تركيا، ألقت بثقلها الأكبر على كاله المواطنين الكرد جنوب شرق البلاد، حيث توقفت المشاريع الاستثمارية القليلة التي كانت في تلك المنطقة، وتراجع الدعم الزراعي لجنوب شرق البلاد، لصالح المشاريع الاسطورية التي تتبناها الأردوغانية، مثل بناء أكبر مطار في منطقة الشرق الأوسط في اسطنبول، أو تشييد قناة بحرية في بحر أيجة، دون أن يكون لها عوائد اقتصادية إنتاجية ذات ديمومة، وعلى حساب الطبقات الأكثر فقراً وهشاشة جنوب شرق البلاد.

غدا العقل السياسي الأردوغاني يعتبر أن جميع أشكال التنمية الاقتصادية المتوازنة التي مارستها خلال عشرة سنوات أولى من الحكم، لم تأتِ لها بأصوات الناخبين الكرد، وأن العقوبات الاقتصادية هي ما يستحقه هو الناخبون.

فوق ذلك، فأن أردوغان أوقف كل قنوات التواصل مع الحركة القومية الكردية، سواء منها مع حزب العمال الكردستاني، أو حزب الشعوب الديمقراطية والشخصيات الكردية الاعتبارية في البلاد، تلك التي كانت تجري طوال السنوات العشرة الأولى من حُكم أردوغان، وكانت تبتغي التوصل إلى حلول توافقية للمسألة الكردية، توقف عبرها دوامة العُنف، وتسمح للكرد بنيل بعض من حقوقهم الثقافية والسياسية.

صار أردوغان يعتبر بأنه لا مسألة كردية في البلاد، وأن أية مطالبة قومية كردية هي موازاة موضوعي لمؤازرة الإرهاب، أياً كانت قوالب تلك المطالبات، سياسية كانت أو ثقافية حتى. أقفال أردوغان لشبكات التواصل السياسي والتفاوضي مع الكرد، هو مناسبة للقول الواضح بأنه لم يعد من مسألة كردية في البلاد، وأن تلفزيوناً دعائياً باللغة الكردية TRT6 هي كامل حقوق الكرد في البلاد.

حدثت كل تلك التحولات خلال السنوات الخمسة الأخيرة، بعدما بقيت الأردوغانية لأكثر من عشرة سنوات (٢٠٠٢-٢٠١٥) تعتبر بأن المسألة الكردية في البلاد هي القضية الأكثر حيوية ومساً بالسلام الاجتماعي في البلاد، وأن حلها من أهم ركائز وقضايا البلاد السياسية، التي سيدافع عنها.

لكن خلال ذلك العام -٢٠١٥- جرت جولتان من الانتخابات العامة في البلاد، حصل فيها أردوغان على أقل الأصوات على الاطلاق طوال مشواره السياسي، خسر بموجبها حتى أغلبيته البرلمانية، مقابل حصول حزب الشعوب الديمقراطية على مقاعد برلمانية حولته لاعباً سياسياً في توازنات البلاد.

وقتها بدأ أردوغان رحلته المثير بالتحالف مع حزب الحركة القومية المتطرفة، وزعيمها دولت بهجلي، وفقد كل أمل بالحصول على أصوات المواطنين الكرد، واتخذ قراراً ستراتيجياً بالانتقام من حزب الشعوب الديمقراطية، الذي قرر في ذلك العام رفض الانصياع لخيار أردوغان بتحويل نظام الحكم في البلاد من برلماني إلى رئاسي.

لأجل كل ذلك، قررت الأردوغانية بأن حل المسألة الكردية في البلاد بالنسبة لها هو شيء واحد فسحب: الانتقام من الذين لم يقبلوا بتكريس شمولية أردوغان المطلقة.

د. محمد نورالدين:

حروب تركيا الست.. متى السابعة ؟

صحيفة (الخليج) الاماراتية :

تواصل تركيا محاربة طواحين الهواء. وبذريعة منع «سيفر» جديدة، توزع أنقرة حروبها ومغامراتها العسكرية في كل اتجاه.

واتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠ قسمت تركيا مناطق نفوذ بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى.

ولدى أدنى خلاف مع دولة أخرى تطلق أنقرة اتهامات بأن الخارج، الغربي خصوصاً، يريد بعث سيفر ليقسم تركيا ويضعفها.

وتحت هذه الذريعة الوهمية يخوض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان معركته من أجل إحياء مشروع العثمانية الجديدة حيث أمكن ليده أن تطال.

خلال السنوات الأربع الأخيرة فقط كانت تركيا في عهد أردوغان تخوض أربع حروب وتوتّرين أقرب إلى حربين.

الحرب الأولى والأقدم، وتعود إلى بداية الثمانينات، هي القصف المستمر لشمال العراق وتوغل القوات التركية إلى أعماق لا تقل عن خمسين كيلومتراً وإقامة أكثر من عشرين مركزاً وقاعدة عسكرية على امتداد الشمال العراقي.

وكل هذه المعارك والتدخلات لم تكن تحصل بإذن من الحكومة العراقية المركزية التي كان سلوكها في السنوات الأخيرة يعكس وهناً وضعفاً وتفريطاً بالسيادة العراقية.

الحرب الثانية كانت في سوريا ومستمرة حتى الآن. بدأت في صيف ٢٠١٦ مع بدء ما يسمى«عملية درع الفرات» واحتلال مثلث جرابلس–إعزاز– الباب.

ومن ثم عملية «غصن الزيتون» واحتلال منطقة عفرين ومن بعدها عملية «نبع السلام» واحتلال أجزاء واسعة من شمال شرق الفرات.

وإلى ذلك تستمر تركيا في رعاية إحدى أكبر بؤر الإرهاب في العالم في منطقة إدلب حيث تمول تركيا وتسلح مباشرة عشرات آلاف المسلحين الذين تحولوا إلى«جيش موازٍ» للجيش النظامي التركي وتستخدمهم أنقرة أدوات غب الطلب في أي مكان تحتاج إليه من ليبيا إلى القوقاز وقبرص.

وتعتبر تركيا أن شمال سوريا كما شمال العراق جزء من الحدود التي رسمتها خريطة «الميثاق الملّي» التي أقرها البرلمان العثماني عام ١٩٢٠ والتي سلخت عنها عامي ١٩٢١ و ١٩٢٦.

الحرب الثالثة هي في ليبيا. حيث باشرت تركيا بصورة مفاجئة تدخلاً عسكرياً مباشراً مع مطلع العام ٢٠٢٠ بعد توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية وترسيم الحدود البحرية مع حكومة فايز السراج الآيل إلى الرحيل خلال شهر.

وقد أرسلت تركيا جنوداً وضباطاً وطائرات وصواريخ ودبابات لدعم القوات التابعة للسراج وأحدثت تغييراً في الخريطة الميدانية.

الحرب - التوتر الرابع مع اليونان بسبب الخلاف على ترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة لكلا الطرفين في شرق المتوسط.

وقد صعّدت تركيا بدءاً من مطلع الصيف الحالي بانتهاك المجال البحري اليوناني في أكثر من منطقة وحشد الطرفان لقواتهما وتدخلت أيضاً فرنسا لدعم اليونان.

الحرب - التوتر الخامس هو في التصعيد مع جمهورية قبرص اليونانية بسبب الخلاف أيضاً على حدود المناطق الاقتصادية لكل منهما.

وأرسلت تركيا تعزيزات إلى قبرص التركية وأجرت معها مناورات عسكرية.

أما الحرب السادسة، ولا يبدو أنها ستكون الأخيرة، ففي **منطقة القوقاز** مع اندلاع الحرب، بداية الأسبوع الحالي، بين أذربيجان من جهة وأرمينيا وناجورنو كاراباخ من جهة ثانية.

وإذا كانت الحرب بين باكو ويريفان فإن القرار السياسي لبدء العمليات الأذرية ضد أرمينيا وناجورنو كاراباخ كان واضحاً أنه جاء من أنقرة. فالجاهزية الكاملة للحرب وخطط بدئها والهجوم من جانب باكو للسيطرة على العديد من المناطق الأرمنية، يعكس قراراً سياسياً كبيراً من جانب تركيا في تفجير الوضع، هناك أمل بأكثر من غنيمة.

لقد سبقت الحرب مناورات عسكرية مشتركة بين تركيا وأذربيجان. ومع بدئها كانت أنقرة تعلن الوقوف التام إلى جانب باكو واعتبار «الاعتداء» على أذربيجان اعتداء عليها وفقاً لشعار«شعب واحد في دولتين».

ووفقاً للتقارير فإن الطائرات التركية تشارك في الحرب كما أن آلاف المسلحين من المرتزقة السوريين التابعين لتركيا قد وصلوا إلى أذربيجان ويشاركون في الحرب.

ولعل أردوغان يرمي بورقته الأخيرة لمواجهة تراجعه في ليبيا في الآونة الأخيرة وخسارة رجله الأول السراج وعدم قدرته على كسر الخط الحمر الذي رسمه له الرئيس المصري.

كذلك يحاول التعويض على تراجعه أمام اليونان وسحب سفينة التنقيب «اوروتش رئيس» من المياه اليونانية. أيضاً يريد أردوغان إرباك روسيا في القوقاز التي وقفت محايدة في صراعه مع اليونان وتضغط عليه في سوريا لإلغاء بعض نقاط المراقبة التركية في إدلب.

كذلك يسعى أردوغان عبر استعراض قوته في أذربيجان للتهويل على أوروبا حتى لا تفرض عقوبات عليه.

ولا يضير أردوغان شيئاً من الاستثمار في الدم القوقازي لتعزيز صورته القومية في الداخل التركي. والسؤال الآن هو: أين ستكون الحرب التركية السابعة؟.

← المـــرصـــد الايرانـــي

المعركة الأخيرة حول الاتفاق النووي الإيراني قبل الانتخابات الأمريكية

إنسايد أرابيا :

ستاسا سلاكانين: أعلنت الولايات المتحدة من جانب واحد في ٢٠ سبتمبر/أيلول الماضي إعادة عقوبات الأمم المتحدة التي تستهدف إيران، وبررت واشنطن تحركها بالادعاء أن لديها السلطة للقيام بذلك بصفتها الموقع الأصلي على خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي الاتفاقية النووية التي تم إبرامها عام ٢٠١٥ بين إيران والقوى الكبرى الأخرى.

ومع ذلك، فمن المرجح أن تزيد الخطوة الأمريكية من عزلتها الدولية وتوتراتها مع إيران في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر/تشرين الثاني.

وعلاوة على ذلك" يُنظر إلى قرار الولايات المتحدة على نطاق واسع على أنه هزيمة دبلوماسية أخرى، حيث قلل ١٣ من ١٥ عضوًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أهمية تفسير واشنطن لخطة العمل الشاملة المشتركة وحقها في إعادة فرض العقوبات باسم الأمم المتحدة.

الحجج الأمريكية واهية

بدأت المواجهة الأخيرة في منتصف أغسطس/آب عندما تعرضت الولايات المتحدة لهزيمة مذلة في مجلس الأمن، حيث رفض أعضاء المجلس القرار الأمريكي بشأن تمديد حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران، والذي من المقرر أن ينتهي الشهر الجاري.

وبالرغم من الفشل الواضح، قررت الولايات المتحدة بعد ذلك المضي قدمًا في هذه المسألة، قائلة إنها ستحاول تمديد الحظر باستخدام ما يُعرف باسم بند "سناب باك" (أيّ استعادة العقوبات) في قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١.

في أعقاب هذه المحاولة، هاجمت مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن "كيلي كرافت"، الأعضاء الآخرين في المجلس لرفضهم القرار الأمريكي.

وذكرت "كرافت" أن الشيء الوحيد الذي تأسف عليه هو أن "أعضاء آخرين في المجلس قد ضلوا طريقهم ووجدوا أنفسهم الآن يقفون في صحبة الإرهابيين"، بينما اتهم وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" فرنسا وبريطانيا وألمانيا "بالانحياز إلى آيات الله الإيرانيين".

حفزت الخطوة الأمريكية المثيرة للجدل العديد من ردود الفعل السلبية واتفق معظم القانونيين الدوليين على أن الحجج الأمريكية مشكوك فيها للغاية ولا أساس لها من الناحية القانونية.

فبالنسبة لهم ولأعضاء آخرين في مجلس الأمن، انسحبت الولايات المتحدة من الصفقة في عام ٢٠١٨، ما يعني أنها لم تعد مشاركًا، وبالتالي لا يمكنها استخدام آلية "سناب باك" في النزاع.

وقد اعترف كبار المسؤولين الأمريكيين صراحةً بإنهاء المشاركة الأمريكية، بمن فيهم الرئيس "دونالد ترامب"، الذي أصدر أمرًا تنفيذيًا في مايو/أيار ٢٠١٨ بعنوان "وقف مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة".

ويشير هذا إلى أن الولايات المتحدة ليس لديها أي مسؤوليات أو حقوق أو التزامات تتعلق بالصفقة، وهو الموقف الذي أعادت الأطراف المتبقية في الاتفاقية التأكيد عليه مرارًا وتكرارًا.

ووفقًا لـ"ماثيو بون"، أستاذ الأمن القومي والعلاقات الدولية في كلية هارفارد كينيدي، فإن موقف الولايات المتحدة غير مبرر تمامًا.

تفهم للموقف الإيراني

ويعتقد "بون" أن إيران تجاوزت الحدود المتفق عليها بسبب الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية، حيث كانت في حالة امتثال كامل للاتفاق حتى ذلك الحين.

وأضاف: "بالرغم أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي اتفاق سياسي، وليست معاهدة، فإنه بموجب كل من القانون الدولي العام واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات" عندما ينتهكها أحد الأطراف (كما فعلت الولايات المتحدة)، يكون للأطراف الأخرى الحق في اتخاذ إجراء مضاد متناسب".

ومنذ الانسحاب من الاتفاق، أعادت واشنطن فرض عقوبات مختلفة من جانب واحد كجزء من حملة "أقصى ضغط" ضد إيران.

ومع ذلك، ظلت طهران ملتزمة بالاتفاق لفترة طويلة وقللت تدريجياً من امتثالها لالتزاماتها، وحتى في ذلك الوقت، لم تكن إيران تتصرف بشكل غير متوقع، لأن الفقرة ٣٦ من خطة العمل الشاملة المشتركة تترك لإيران إمكانية تقليص التزاماتها في حالة الانتهاك الجزئي أو الجوهري للاتفاق من قبل الأطراف الأخرى في الاتفاقية.

كما توصلت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرًا إلى اتفاق ينهي نزاعًا دام عامًا ونصف العام حول تحقيق الوكالة في مواد وأنشطة نووية محتملة غير معلنة.

ويُظهر الاتفاق أيضًا بوضوح التزام طهران بالوفاء بضمانات الاتفاقية النووية، مرسلًا إشارة مشجعة إلى بقية العالم.

تأثير الانتخابات الأمريكية

وقال البروفيسور "جودت بهجت" من مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الستراتيجية إنه من الواضح أن إدارة "ترامب" ترغب في القضاء على خطة العمل الشاملة المشتركة قبل نوفمبر/تشرين الثاني" وبهذه الطريقة، إذا فاز "بايدن"، فلن تكون لديه فرصة لإعادة الانضمام إليها.

وأضاف "بهجت": "تود الإدارة من إيران أن تبالغ في رد الفعل إما ببدء عملية عسكرية أو الانسحاب من الاتفاق النووي".

وبينما كان المتشددون الإيرانيون يعبرون في كثير من الأحيان عن استيائهم من الرد الضعيف لإيران على انتهاك الولايات المتحدة للاتفاق النووي، فمن المحتمل أن تتجنب طهران أي تحركات مضادة متطرفة وستحتفظ بصبرها الستراتيجي حتى نوفمبر/تشرين الثاني.

ويرى "دانييل واجنر"، الرئيس التنفيذي لشركة "كانتري ريسك سوليوشن" والباحث في شؤون الشرق الأوسط، أنه لا يبدو أن إيران في عجلة من أمرها لإنهاء خطة العمل الشاملة المشتركة، لا سيما بالنظر إلى قرب الانتخابات الرئاسية الأمريكية المرتقبة. وقال "واجنر": "إذا كانت طهران تميل إلى إنهاء الاتفاقية، لكانت فعلت ذلك.. لن يحدث إجراء في هذا الصدد على الأرجح قبل ٢١ يناير/كانون الثاني".

يوافق البروفيسور "بهجت" أيضًا على أن القادة الإيرانيين سيكونون حذرين للغاية في ردهم حتى يظهر فائز واضح في الانتخابات الأمريكية، على أمل أن يعود "جو بايدن" إلى الاتفاقية النووية.

لكن "بهجت" أشار إلى أنه من غير المرجح قبول الاتفاقية النووية القديمة، ومن المرجح أن تقدم إيران بعض التنازلات مقابل رفع العقوبات. وأضاف: "في غضون ذلك، تعمل إيران على تعزيز العلاقات مع موسكو وبكين، لتوصل رسالة إلى الولايات المتحدة وأوروبا مفادها أن لديها خيارات أخرى".

موقف الدول الأخرى

ويتوقع "بون" أنه مع تولي روسيا رئاسة مجلس الأمن ستفعل ما في وسعها لمنع استعادة سريعة للعقوبات رغم أن هذا قد يكون صعبًا.

ومع ذلك، قد تواجه واشنطن بعض المشاكل الإجرائية الإضافية في المجلس.

فوفقًا لـ"واجنر"، ليس هناك شك في أن الصين وروسيا ستسعيان إلى منع إعادة تشكيل لجان الأمم المتحدة التي ستشرف على تنفيذ العقوبات ضد إيران.

وقال قادة الاتحاد الأوروبي مرارًا وتكرارًا إن الحجج الأمريكية لإعادة فرض العقوبات ليس لها أساس قانوني، مضيفين أن أي محاولة من جانب الولايات المتحدة لفرض عقوبات على الدول بشكل لا يتوافق مع الأمم المتحدة باطلة أيضًا.بالإضافة إلى ذلك، يشير "بهجت" إلى أنه في حين تتوقع بريطانيا وفرنسا وألمانيا أن تقدم طهران تنازلات بشأن برنامجها الصاروخي والسياسة الإقليمية، فإن الاتفاقية كانت ناجحة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي.وبالرغم من معارضة الحكومات الأوروبية للعقوبات الأمريكية أحادية الجانب، فإن الشركات الأوروبية تخشى فقدان الوصول إلى السوق الأمريكية أو عقوبات الولايات المتحدة.

في الواقع" لم تفعل أوروبا الكثير لمواجهة العقوبات الأمريكية أحادية الجانب في الماضي، ومرة أخرى قد تكون بمثابة "كلب ينبح فحسب ولا يعض أبدًا".

يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للشركات الصينية، لأنها قللت بشكل كبير من استثماراتها وأعمالها في إيران.

هذا يعني أن الحكومات الأوروبية ستعارض العقوبات الأمريكية لكنها لن تكون قادرة على إجبار الشركات الأوروبية على التعامل مع إيران، بينما من المرجح أن تتخذ كل من موسكو وبكين نهج "الانتظار والترقب" حتى ٣ نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

البعد الإيراني في احتدام القتال في ناغورنو كاراباغ

منتدى فكرة/ معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى:

فرزين نديمي*: ترتبط إيران بحدود مع أذربيجان وأرمينيا وتجمعها معهما علاقات وطيدة بشكل عام، لذلك لديها مصلحة كبيرة في رؤية البلدين يخففان من حدة التصعيد الأخير في الأعمال العدائية حول منطقة ناغورنو كاراباغ المتنازع عليها ويعودان إلى الوضع الاعتيادي السابق.

لكن في الوقت الحالي، تبدو طهران منشغلة للغاية بقضايا أخرى وعاجزة عن التأثير على الصراع. ولطالما افتقرت وزارة خارجيتها إلى المهارات اللازمة للتوسط في مثل هذه النزاعات . فقد كانت آخر جهود بذلتها لوقف إطلاق النار في عام ١٩٩٢، لكن ذلك الاتفاق اندثر فور توقيعه. وبالمثل، لا يرغب "الحرس الثوري الإسلامي" الإيراني بالانخراط عسكريا، على الأقل في الوقت الحالي. وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هو، كيف سيكون رد إيران إذا استمرت الأعمال العدائية . أو إذا وُفّرت لها فرصا جديدة لتعزيز مصالحها.

على سبيل المثال، تقلق طهران من أنه إذا استعادت أذربيجان مساحات شاسعة من ناغورنو كاراباغ بدعم فعلي من تركيا، فقد يؤدي ذلك إلى إثارة انشقاق كبير في أوساط الأذريين الإيرانيين الذين لديهم إحساس قوي بالهوية العرقية أو الميول الانفصالية.

وشهدت المناطق ذات الأغلبية الأذرية في شمال غرب إيران أساسا احتجاجات ودعوات لإغلاق معبر نوردوز الحدودي مع أرمينيا، الأمر الذي من شأنه وقف شحنات البضائع وعبور الشاحنات العسكرية الروسية.

تدرك إيران جيدا التفاوت الكبير بين المجتمعين الأذري والأرميني، اللذين يشكلان ١٦–٢٤ في المائة و٠,٢ في المائة من سكان البلاد على التوالي

وردا على ذلك، أصدر الممثلون المحليون للمرشد الأعلى علي خامنئي بيانا مشتركا نادرا يدعم سيادة أذربيجان على ناغورنو كاراباغ، في محاولة واضحة لنزع فتيل القلق الأذري في الداخل.

وبالمثل، شدد بيان وزارة الخارجية الإيرانية في ٥ أكتوبر الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، على أهمية "احترام وحدة أراضي أذربيجان"، وحث أرمينيا على الانسحاب من "الأراضي المحتلة لأذربيجان" من دون ذكر ناغورنو كاراباغ على وجه التحديد. (قوات يريفان تسيطر أيضا على أجزاء من أذربيجان تقع بين المنطقة الانفصالية وحدود أرمينيا).وتتماشى مثل هذه البيانات مع حرص إيران المتزايد على تعزيز علاقاتها الستراتيجية مع باكو، لأسباب ليس أقلها أن البلدين يتشاركان في أكثر من ٢٠٠ كيلومتر من الحدود البحرية في بحر قزوين الغني بالموارد الهيدروكربونية والتي من الضروري تحديدها.

وفي فبراير ٢٠١٨، زار وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي أذربيجان لمناقشة توثيق التعاون بين قطاعي الدفاع في البلدين. وبعد عام، تبادل رئيسا القوات المسلحة في البلدين الزيارات لتعزيز هذه الروابط، وعقدت "اللجنة العسكرية المشتركة" في فبراير ٢٠٢٠ اجتماعها الثاني. كما بحث جيشا البلدين توثيق علاقات التدريب وتبادل الطلاب، بالإضافة إلى إجراء مناورات بحرية مشتركة بين الحين والآخر قبالة شواطئ بحر قزوين، حيث تقع كلتا الأكاديميتين البحريتين الإيرانيتين. فضلا عن ذلك، لا تخفي إيران نيتها في أن تصبح مزوّدا رئيسيا للأسلحة إلى باكو . ففي سبتمبر، بدأت بالمشاركة في "معرض أذربيجان الدولي للصناعات الدفاعية" ("أديكس"). يُذكر أن رفع الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة في ١٨ أكتوبر سيفتح فرصا إضافية لتعميق كافة هذه الروابط العسكرية.

غير أنه في الوقت نفسه، شعرت طهران أحيانا بأنها مضطرة للانحراف عن علاقاتها التقليدية الجيدة مع أذربيجان من أجل انتقاد العلاقات العسكرية والأمنية المتزايدة للبلاد مع إسرائيل. بل أنها اتهمت باكو بشكل غير مباشر بالسماح للطائرات الإسرائيلية بدون طيار بالتجسس على منشآت نووية في عمق إيران.

وفي عام ٢٠١٤، ادعى "الحرس الثوري" الإيراني بأنه أسقط إحدى هذه الطائرات بدون طيار قرب محطة نطنز (نانتز) لتخصيب اليورانيوم على بعد ٦٠٠ كيلومتر تقريبا من حدود أذربيجان . على الرغم من أن الصور التي نشرها "الحرس الثوري" أشارت إلى أن الطائرة بدون طيار كانت في الواقع نموذجا إيرانيا.

وبصرف النظر عن مزاعم طهران، تُعَد أذربيجان بلا منازع إحدى أكبر الجهات التي تشتري أسلحة إسرائيلية، بما فيها طائرات استطلاع بدون طيار وطائرات صغيرة بدون طيار محمّلة بالذخائر (مجهزة برؤوس حربية)، وصواريخ مضادة للدبابات وصواريخ مضادة للطائرات، وصواريخ مدفعية، وصواريخ شبه باليستية موجهة بدقة يصل مداها إلى ٤٠٠ كيلومتر. وخلال المعارك العدائية الأخيرة، تمّ استخدام الطائرات الصغيرة بدون طيار المحمّلة بالمتفجرات والصواريخ الباليستية من نوع المدفعية البعيدة المدى (LORA) والواسعة النطاق (EXTRA) والراجمة من نوع "لينكس" على نطاق واسع وفعال.

أما بالنسبة للطرف الرئيسي الآخر في النزاع، فإن الروابط العسكرية الإيرانية مع أرمينيا هي أقل علنية لكن تاريخها طويل. فعلى سبيل المثال، لطالما استخدمت طهران شركات واجهة أرمينية لتجاوز العقوبات الدولية المفروضة على نقل الأسلحة وحركة الطيران.

وفي عام ٢٠٠٨، اتهمت الولايات المتحدة شركة أرمينية واحدة على الأقل تجمعها علاقات وثيقة بالنخبة السياسية في يريفان بشراء أسلحة روسية لصالح إيران. وحصلت عملية الشراء المشتبه بها في عام ٢٠٠٣، وفي نهاية المطاف وصلت الأسلحة إلى يد الميليشيات الشيعية التي تحارب القوات الأمريكية في العراق.

وفي الآونة الأخيرة، قاد وزير الدفاع الأرميني السابق فيغين سركسيان بعثة رفيعة المستوى إلى طهران في فبراير ٢٠١٧ لمناقشة الروابط العسكرية. وفي يوليو ٢٠٢٠، تابع سفير إيران في يريفان هذا الموضوع خلال اجتماع عقده مع وزير الدفاع الحالي ديفيد تونويان.

تدخل عسكري محتمل؟

إذا لم تتدخل روسيا في النزاع، فقد تساهم الفعالية المستمرة للمنظومات التركية والإسرائيلية في قلب التوازن تدريجيا لصالح أذربيجان، وربما تساعد قوات باكو على الاستيلاء على ما يكفي من الأراضي في الجنوب والشمال لفصل ناغورنو كاراباغ عن أرمينيا. وعلى الرغم من مصلحة إيران في منع مثل هذا الخلل، من المستبعد إلى حدّ كبير أن تُقْدِم طهران على تزويد أرمينيا بمنظومات أسلحة مهمة مثل الصواريخ الباليستية. ومع ذلك، فقد تسمح للأسلحة الروسية بالوصول إلى أرمينيا إذا قررت موسكو إرسالها عن طريق الجو على الأرجح. وعلى المدى الطويل، قد تساعد إيران أرمينيا في تطوير قطاعها الخاص لصناعة الصواريخ والطائرات بدون طيار.

وخلال العقد الماضي، تمّ استخدام الطائرات بدون طيار خلال النزاع على منطقة ناغورنو كاراباغ، لكن التبادلات الفتاكة التي شهدتها الجولة الأخيرة تعزز فعالية حرب الطائرات بدون طيار والأسلحة الدقيقة. وتعتمد أذربيجان في الغالب على إسرائيل وتركيا لبناء أسطولها من الطائرات بدون طيار، لكن قطاع الصناعة الصغير لهذه الطائرات في أرمينيا قد يستفيد من خبرة إيران الواسعة في هذا المجال.

تقلق طهران من أنه إذا استعادت أذربيجان مساحات شاسعة من ناغورنو كاراباغ بدعم فعلي من تركيا، فقد يؤدي ذلك إلى إثارة انشقاق كبير في أوساط الأذريين الإيرانيين. ومنذ سنوات، حصلت القوات الخاصة بمنطقة ناغورنو كاراباغ على طائرات بدون طيار إيرانية من طراز "شاهد-١٢٣"، كما شوهد ذلك خلال استعراض عسكري في ستيباناكرت عام ٢٠١١. وهذا النظام هو نفس النوع الذي استخدمه "الحرس الثوري" الإيراني في السنوات الأخيرة لتنفيذ دوريات استطلاعية في أفغانستان وسوريا" كما أن بحرية "الحرس الثوري" أرسلت نسخة مسلحة منها إلى الميدان. ومع ذلك، تدرك إيران جيدا التفاوت الكبير بين المجتمعين الأذري والأرميني، اللذين يشكلان ١٦-٢٤ في المائة و٠,٢ في المائة من سكان البلاد على التوالي. ولهذا السبب، وعلى افتراض استمرار النزاع، فمن المرجح أن يكون أي تعاون عسكري مستقبلي لإيران مع أرمينيا سريا، ربما من خلال قيام مستشاري "فيلق القدس" التابع لـ "الحرس الثوري" بمساعدة تلك البلاد في تنظيم "الميليشيات المساعدة" التي تهدف إيران الاستعانة بها بالاستناد إلى الخبرة التي اكتسبتها في العراق وسوريا.

أخيرا، فإن أداء الطائرات الإسرائيلية الصغيرة بدون طيار المحمّلة بالمتفجرات والصواريخ الباليستية الموجهة في ناغورنو كاراباغ يمنح إيران دليلا قاطعا على قوتها، وهو ما قد يزيد من إمكانية انتشارها في المنطقة بشكل أكبر.

← كاراباغ.. والصراع في القوقاز

حسن منيمنة:

أرتساخ، كاراباغ الجبلية: الهويات القاتلة، أصولها وظلالها

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى:

الغالب على الشعب الأذري، في أذربيجان نفسها كما في إيران (حيث يشكل زهاء ربع مجموع السكان)، الإسلام على مذهب الشيعة الإمامية. هو شعب ناطق بلغة تركية قريبة من تلك السائدة في تركيا نفسها، وإن اختلفت مصادر إثرائها بالمصطلحات المستحدثة. اللغات التركية بعيدة في أصولها عن الهندو ـ أوروبية، العائلة اللغوية الكبيرة والتي تقع اللغة الأرمنية عند أطرافها. دينيا، الشعب الأرمني وثيق الارتباط بالمسيحية، كنيسته مستقلة، سابقة للمجمع الخلقدوني والذي إليه ينتسب الأرثوذكس والكاثوليك. وإيمانها، كما الكنيسة القبطية قائم على الطبيعة الواحدة للسيد المسيح. وقد كان لمملكة أرمينيا السبق في مطلع القرن الرابع أن كانت الدولة الأولى التي تشهر المسيحية دينا رسميا.

يمكن بالتالي، كما يجري في الكثير من المتابعات في المحيط العربي، تأطير الصراع في أبعاده القومية والدينية، المستدعية للاصطفافات. ويقوّي هذا التوجه أن من يدعم الأذريين هو الرئيس التركي نفسه، وهو وفق الخطاب التبجيلي مجدد العزّة العثمانية وناصر قضايا المسلمين في كل مكان ـ على ما يبدو باستثناء الأويغور، والذين لم يشفع لهم دينهم الإسلامي، ولم تنفعهم قوميتهم التركية ولغتهم التركستانية، ليجدوا حظوة لديه يعترض معها لدى الصين عمّا تقترفه بحقّهم من الإذلال والإبادة والتذويب. وأن من يدعم الجانب الأرمني هي روسيا، والتي أعلنت نفسها حامية للمسيحيين في هذا الشرق المتعب. يسهل مع هذا التأطير بالتالي الفصل بين من يستحق الدعم، وبين من تتوجب عليه الإدانة.

ومن ثم، بعد انجلاء ذلك، يمكن استرجاع المعطيات التي تبرّر الموقف وتؤصله، من المعتدي ومن المعتدى عليه، من صاحب الأرض ومن الطارئ عليها، من الضحية ومن الجلاد.

توجه الاصطفاف هذا تعسفي من حيث الموضوع، وربما استشفائي، من حيث الذات. أي أن الغرض منه ليس تقصي الوقائع، بل إدارة العواطف الفائضة في شؤون لا علاقة مباشرة لها بالقوقاز. وإذا كان ثمة خطر للانزلاق والإثارة هنا، فإن في الأمر أيضا فرصة للمراجعة النقدية.

السجال مستمر بشأن من باشر الأعمال العدوانية التي أدّت إلى اندلاع الحرب الجارية. على أن الواضح هو أن الجيش الأذربيجاني أفضل تجهيزا وأكثر استعدادا وأوضح خطة، ثم أن القرار في العاصمة باكو، بشأن ضرورة حسم هذه القضية المفتوحة من أكثر من ربع قرن، والمتمثلة بواقع انفصالي قد استهلك خمس مساحة البلاد، أصبح أكثر إصرارا مع تحسّن الأحوال الاقتصادية لأذربيجان.

وبالإضافة إلى اقتناع أذربيجاني بأن المسألة هي ابتداءً استعادة لحق سيادي، فإن الاعتراض الصادح كان ولا يزال بأن الأسرة الدولية، إذ رضيت بالأمر الواقع الانفصالي، وإن بزعم المؤقت، بحجة ضمان حقوق مئة وخمسين ألف من السكان الأرمن في المقاطعة، إذ هم مصرّون على حقّهم بتقرير المصير، فإن هذه الأسرة الدولية قد تطبّعت مع الواقع الوقح، دون استهجان مناسب، بأن ضمان هذه الحقوق قد صاحبه تهجير أعداد كبيرة من الأذريين وغيرهم من ديارهم، يناهز خمسة أضعاف مجموع عدد السكان الأرمن في المقاطعة المنفصلة.

القراءات الأرمنية لا تقبل بأن يبتدئ النظر بالحقوق، والأعداد، من مطلع تسعينيات القرن الماضي، بل تطالب باعتبار القضية في سياقها الأطول، وإن بالعودة كحد أدنى لعقود قليلة قبل هذه الحوادث. فالتمسك بأراضي أرتساخ، وهي الراسخة تاريخيا في صميم الهوية الذاتية الأرمنية، هو رد فعل مقاوم إزاء فعل اعتداء مثابر، وإن تبدلت أسماء الفاعل، لاجتثاث الوجود الأرمني من أرضه التاريخية.

فمنذ القرن التاسع عشر، وبمزيج متصاعد من الإهمال والاستغلال والقمع والقتل والترحيل، تبدلّت التركيبة السكانية لهذه المنطقة الواقعة حينها وإلى اليوم عند تقاطع نفوذ ثلاثة دول مهيمنة، الدولة العثمانية وتركيا من بعدها، ثم إيران، ثم روسيا.

وإذا كانت روسيا القيصرية قد شكّلت دعما ثابتا للحضور الأرمني، فإنها خلال الحقبة السوفياتية، وبعد أن استقر لها الحكم على المنطقة بأكملها، هي متّهمة بأنها لم تسعَ لإخماد التوتر بل تعمّدت إبقاء النار تحت الرماد، ولم تعمل على حل القضايا القومية، بل بطّنتها في "الجمهوريات" النظرية الوهمية في القوقاز الجنوبي، أرمينيا، أذربيجان، وجورجيا، والتي كانت خاضعة بالكامل لسلطة الحزب الشيوعي في موسكو، وذلك في إعادة توزيع متكرر للأراضي والنواحي والأقضية، وفي إنشاء باقة منوّعة من مناطق الحكم الذاتي على أسس قومية ولغوية مفترضة.

الرد، من جانب من لا يفترض سوء نية في المسلك السوفياتي، هو أن موسكو قد سعت إلى إدارة التجاذب بدلا من الإقدام على خطوات فعلية لتبديده، وذلك لإدراكها تشعّب تعقيداته ولقناعتها بأن تحقيق المجتمع الاشتراكي العتيد من شأنه أن يؤدي إلى تجاوز التجاذب والخلافات تلقائيا.

سواء كان الدافع منطق "فرّق تسُد" أو الإيمان الشيوعي، فإن الحصيلة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كانت استفحال الصراع، لا زواله. وقد تنضوي الاتهامات الموجهة لروسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي بأنها قد ساهمت استخباراتيا وسياسيا بتأجيج الصراع لا بإطفائه على قدر من الجزافية، غير أنه لا يبدو أن موسكو قد وظّفت نفوذها لدى كل من أذربيجان وأرمينيا لحل هذا الصراع.

وإذا كان الدور الروسي هو الأقوى وطأة، فإن اعتبارات الموازنة بين الروابط وإمكانية توظيفها من جهة، والمصالح من جهة أخرى قد حكمت ولا تزال سلوك كل من تركيا وإيران في هذا الملف. أذربيجان تشبه تركيا في لغتها وفي التوجه شبه العلماني أو اللاديني لأجزاء من مجتمعها، والأهم هو أنها تتلاقى معها في مصالح اقتصادية تكرّست مع إنجاز خطوط النفط والغاز الطبيعي. أما بين أرمينيا وتركيا، فجوار منتج وإن متقطع ربما، ولكن تاريخ أليم بالتأكيد، مع استمرار الرفض تركيا الإقرار بحجم المأساة التي ألحقتها السلطات التركية، بثوبها العثماني ثم الطوراني ثم الجمهوري، وصولا إلى إنهاء الحضور الأرمني التاريخي في الأناضول.

إيران أكثر التباسا. هي تشترك مع أذربيجان بالدين والمذهب. الإشكالية من وجهة نظر إيرانية، هي أن أذربيجان، وهي الدولة الثانية عالميا في نسبة المسلمين الشيعة فيها إلى مجموع السكان (أي بعد إيران)، تقدّم نموذجا علمانيا نقيضا للحكم الديني القائم في إيران. وفي حين أن الأذريين في إيران يتعاطفون في السر والعلن مع أذربيجان، فإن إيران الرسمية تلتزم اليوم الحياد إزاء الحرب القائمة وتدعو إلى حلّ سلمي كانت قد سعت إليه دون تحقيق كامل النتيجة قبل عقدين ونيف.

الواقع هو أن القوقاز يشكل حالة أخرى، مشابهة للمشرق، في توالي أنماط سياسية اجتماعية فكرية حاكمة، متعارضة في أصولها ومقتضياتها وعواقبها، دون أن تصل إلى تحقيق المبتغى من الاستقرار والرضا. لا الحكم السلطاني الحاضن للملل والإقطاع كان قابلا للاستمرار، ولا الوعد بالمجتمع الطوباوي الجامع، حيث تزول الفوارق، كان حلا واقعيا. ولا الدولة الوطنية نجحت، ولا الدولة القومية تحققت.

في القوقاز، كما في المشرق، البحث التاريخي الوقائعي، المدعوم بالأدوات التي تطوّرت على مدى القرنين الماضيين، الحفريات، ثم اللسانيات، وأخيرا النسليات (أي تحليل الحمض النووي للأفراد وصولا إلى التوضيح الإحصائي للتحول التاريخي لحركة السكان)، لا يدعم السرديات القومية أو الفئوية إلا من خلال انتقائية أهوائية تتمسك بالضئيل المؤيد لها وتتجاهل أو تطعن بالوفير الذي يعارضها.

فقد تلتقي السرديتان الأذربيجانية والأرمنية على إعلان التمايز القاطع بين الشعبين، المختلفين باللغة والدين، وصولا إلى إضفاء كل منهما برواية حول أصولهما تعود بكل منهما إلى منطقة ما وتجربة ما، تتداخل فيها المقومات المادية بالغيبية. ولكن الدراسات المستجدة والقائمة على الحمض النووي تكشف عن تشابه واسع النطاق بين الشعبين، يرجّح القراءة التي تفيد بأن التمايز حصل مع دخول مقومات فوقية ترشّحت إلى عامة السكان عبر الزمن لتغيّر المعالم الثقافية والهوية الذاتية، وليس من خلال استبدال كامل لشعوب بأخرى.

لا ينفي هذا بالطبع الحالات الموثقّة والباقية في الذاكرة للقتل والترحيل والتهجير، ولكنه يشير إلى صمود وثبات، وإن صامتين، للسكان المحليين، بوسائل عدة، منها التماهي مع الهوية الغالبة.

والشعوب التركية تقدّم نموذجا واضحا بهذا الشأن. هي متجانسة ومتشابهة، بما يقارب التطابق أحيانا، لغويا ودينيا وثقافيا وعلى مستوى الهوية، من أقصى تركستان الشرقية إلى أدنى تراقيا، المقسّمة بين تركيا واليونان. غير أنه لهذه الشعوب، من حيث ملامحهم الظاهرة، واقع مختلف. فالأويغور يشبهون الصينيين، والأذريون يشبهون الأرمن، والأناضوليون يشبهون الكرد، والتراقيون يشبهون اليونان، فيما هم مختلفون بملامحهم عن بعضهم البعض كأتراك. فإما أن الأتراك "لاماركيون" سريعون جدا، يمتثلون لنظرية العالم الفرنسي لامارك، من القرن الثامن عشر، السابق لداروين، والذي افترض أن التطور يتحقق بالتأقلم، ونظريته هذه خاطئة بائدة، أو أن انتشار الهوية التركية من آسيا الوسطى إلى أوروبا مرورا بالشرق الأوسط والقوقاز قائم على غلبة فوقية أكثر منها على نزوح سكاني. وما ينطبق على الهوية التركية ينطبق حكما كذلك على غيرها.

لا تسقط هذه المعطيات والطروحات صلابة التمسك بالهوية، مهما كانت، ولكنها تسمح بإعادة تقديرها خارج إطار المغايرة النافية، بل ربما تفتح المجال أمام تطوير الهوية الوطنية وعدم إقصارها على تحييد المقومات الثقافية والتاريخية، بل مطالبتها باستيعابها خارج إطار الحصرية التي تلتزمها الدولة القومية. أي أنه من شأن أذربيجان أن تكون وطن الأذربيجانيين الأذريين، كما الأذربيجانيين الأرمن، وغيرهم، دون افتراض أصالة لهولاء وإلحاق أو طروء لأولئك، بل مع التأكيد على أصالة الانتماء للجميع. وكذلك حال أرمينيا، مع الأرمينيين الأرمن والأرمينيين الأذريين وغيرهم.

التوجه البحثي يشير إلى أن التمايز بين معظم من هم اليوم الأذريون والأرمن قد ابتدأ بالولاء للمتغلب، ثم باعتناق الدين، ثم بالتزام اللغة، وصولا إلى تشكيل رواية للهوية تفرزها وتحصنها. هو بحاجة إلى استفاضة ونقد وتأكيد وتحصين، ولكنه أساس وربما بديل للاختزالات المجترحة للهويات القاتلة.

وإذ فشلت التهدئة السياسية والدولية بين أذربيجان وأرمينيا، فإن المقاربة اليوم عسكرية واقتصادية، من شأنها أن تؤدي إلى أمر واقع جديد، أو أن تفشل لمعاودة الكرة بعد حين. أزمة أرتساخ / كاراباغ الجبلية لن تحلّها المراجعات الفكرية. ولكن أي حلّ لا يراعي هذه الاعتبارات يبقى آنيا عرضة لتحديات قادمة مع تبدل موازين القوى.ما ينطبق على القوقاز ينطبق على المشرق وعلى عموم المحيط العربي. لا فائدة ترجى للثقافة السياسية في هذا المحيط من الانجرار إلى المواقف العاطفية المبنية على قراءات تعسفية بشأن الحرب الدائرة في أرتساخ / كاراباغ الجبلية. غير أن الواقع القوقازي هو أيضا دعوة لمراجعة ذاتية في الإطار العربي، تبينا وتفنيدا للهويات القاتلة، أصولها وظلالها.

كيف يؤثر عامل الطاقة في الصراع الدائر حول ناغورنو كاراباغ ؟

مصالح متقاطعة

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة/ الامارات:

أثار تجدد الصراع العسكري بين أذربيجان وأرمينيا، في أواخر سبتمبر الفائت، حول إقليم ناغورنو كاراباغ، مخاوف من أن تتضرر مرافق إنتاج النفط والغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب في أذربيجان، وهو احتمال من شأنه أن يفرض تداعيات سلبية واسعة على الاقتصاد الآذري الذي يعتمد بشدة على تصدير الخامين للخارج. كما أن إمدادات النفط والغاز للأسواق المجاورة، وأبرزها جورجيا وتركيا، قد تتأثر، ومما قد يضطرهما للبحث عن مصادر بديلة، لكنها لن تخلو من تكاليف سياسية واقتصادية إضافية. ويأتي ذلك في الوقت الذي زادت فيه أهمية أذربيجان بالنسبة لسوق الغاز الأوروبية، حيث تستعد لتصدير الغاز للأخيرة عبر خط أنابيب "ممر الغاز الجنوبي" مع نهاية العام الجاري أو بداية عام ٢٠٢١.

ولعل ذلك، يكرس حقيقة أن إمدادات النفط والغاز الآذرية ستلعب دوراً حيوياً في تعزيز الجهود السياسية والدبلوماسية لتحجيم الصراع الدائر حول الإقليم، وبما لا يهدد مسارات الطاقة الإقليمية، وهو ما يبدو أنه كان أحد العوامل التي ساهمت في الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في ١٠ أكتوبر الجاري.

تهديدات محلية:

اندلعت الاشتباكات العسكرية بين أذربيجان وأرمينيا في إقليم ناغورنو كاراباغ، على مسافة تبلغ ٤٠ كيلو متر من البنية التحتية لنقل النفط والغاز الطبيعي الآذري، وبما أثار مخاوف من انقطاع إمدادات الخامين للأسواق الدولية. ولا تمثل إمدادات أذربيجان من النفط والغاز الطبيعي حصة كبيرة من المعروض الدولي من الخامين حالياً، غير أنها تلعب دوراً رئيسياً في إمدادات الطاقة بالنسبة للأسواق المجاورة مثل تركيا وجورجيا. وقد بلغ إنتاج أذربيجان من النفط نحو ٧٩٩ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٩ أي ما يساوي ٠,٨٪ من الإمدادات العالمية، ويتم إنتاج معظم النفط من حقل "جيراق- جونشلي".

بينما بلغ إنتاج البلاد من الغاز نحو ٢٤,٣ مليار متر مكعب في العام الماضي أي ما يساوي ٠,٦٪ من الإمدادات العالمية، ويتم إنتاج معظم الغاز من حقل "شاه دنيز ١ و٢" المطل على بحر قزوين. وترتبط أذربيجان بالأسواق المجاورة من خلال خط أنابيب رئيسي للنفط، وهو خط أنابيب "باكو – تبليسي – جيهان"، ويبلغ طوله ١٧٦٨ كيلو متر، وينقل الخام والمكثفات عبر أذربيجان وجورجيا إلى ميناء جيهان التركي.

وبالإضافة إلى ذلك، لدى أذربيجان خط أنابيب رئيسي لتصدير الغاز، وهو خط أنابيب جنوب القوقاز بطول ٦٩٣ كيلومتراً، والذي ينقل الغاز من حقل "شاه دنيز" عبر جورجيا إلى تركيا، فضلاً عن خط أنابيب النفط "باكو – سوبسا" البالغ طاقته ١٥٠ ألف برميل يومياً إلى ساحل البحر الأسود في جورجيا.

ومع تصاعد حدة الاشتباكات العسكرية في الأيام الماضية، زعم المسئولون الآذريون سقوط صواريخ أرمينية على مسافة ١٠ أمتار من خط أنابيب النفط "باكو- تبليسي- جيهان" بمنطقة يفلاخ، مما قد يُعرِّض الإمدادات لخطر انقطاع غير مسبوق. وتتخوف أذربيجان، على ما يبدو، من أن الهجمات العسكرية على خطوط الأنابيب لن تضر فقط صادرات النفط والغاز الطبيعي، التي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع صادراتها الكلية، وإنما كذلك ستُقوِّض سمعتها الدولية كمُورِّد دولي للخامين.

اهتمام متزايد:

من منظور جيوسياسي، حرصت الأطراف الدولية والإقليمية في الفترة الأخيرة على الحد من تصاعد الاشتباكات العسكرية بين أرمينيا وأذربيجان. وبدورها، قادت روسيا وساطة بين البلدين في الأيام الأخيرة لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، وهو الأمر الذي أيده ضمناً الاتحاد الأوروبي. وتخشى موسكو تصاعد الصراع العسكري بين البلدين، وبما قد ينتقل أثره لمناطق أخرى في القوقاز، قريبة من الأراضي الروسية.

وبالإضافة إلى ما سبق، لا تؤيد أى من الأطراف الدولية والإقليمية تصعيد العمليات العسكرية بين الدولتين، باعتبار أن ذلك سيكون له مردود سلبي على مصالحها الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق بمجال الطاقة. وعلى الجانب الأوروبي، يأتي اندلاع الاشتباكات بين الدولتين وسط استعدادات قائمة لبدء تصدير الغاز الآذري إلى أوروبا، بما سيضع أذربيجان على الخريطة كمُورِّد دولي حقيقي للخام.

ومن المقرر أن يتدفق الغاز الآذري لأوروبا بنهاية عام ٢٠٢٠ أو بداية عام ٢٠٢١ عبر "ممر الغاز الجنوبي"، الذي سينقل ٨ مليار متر مكعب إلى إيطاليا، ومليار متر مكعب لكل من اليونان وبلغاريا، إلى جانب ٦ مليار متر مكعب إلى تركيا سنوياً.

وعلى الرغم من أن الإمدادات الآذرية للغاز لن تغطي سوى جانباً ضئيلاً من احتياجات أوروبا، ويمكن تعويضها عبر شحنات الغاز المسال من مُورِّدين آخرين، غير أنها قد تلعب دوراً رمزياً في كسر هيمنة الغاز الروسي بالأسواق الأوروبية. ومن جهة أخرى، تترقب جورجيا الأحداث الأخيرة بقلق شديد، حيث تتلقى نحو ٩٥٪ من احتياجاتها من الغاز والنفط من أذربيجان.

وفي العام الماضي، تلقت جورجيا نحو ٢,٤ مليار متر مكعب من أذربيجان، كما استوردت كمية صغيرة (٠,١٦ مليار متر مكعب) من روسيا. وفي حالة انقطاع الإمدادات الآذرية، سيكون البديل إما زيادة الواردات من روسيا، أو اللجوء لشحنات الغاز المسال، وهو ما يبدو أنها غير مستعدة له بالكامل في ظل نقص البنية التحتية اللازمة للاستيراد، علاوة على جمود علاقاتها مع موسكو في السنوات الماضية.

والأمر نفسه بالنسبة لتركيا، حيث أن الأخيرة تلقت نحو ٩,٢ مليار متر مكعب من الغاز الآذري في عام ٢٠١٩ من خلال خط أنابيب "جنوب القوقاز"، أي ما يمثل نحو ربع وارداتها الإجمالية من الغاز، وهي كميات كبيرة قد يصعب استبدالها كلياً من خلال شحنات الغاز المسال، ولذا قد يبدو مهماً بالنسبة لأنقرة استمرار تدفقات الإمدادات الآذرية دون تأثر، في الوقت أيضاً الذي تبحث فيه تقليل الاعتماد على الغاز الروسي.

وبالنسبة لمراقبي صناعة النفط، فإنه في حال حدوث انقطاع جزئي في إمدادات النفط أو الغاز الآذري، فلن تتأثر أسواق الطاقة سوى بشكل طفيف، حيث لن ينعكس ذلك على أسعار الطاقة نظراً لفائض المعروض العالمي من خامي النفط والخام مع تباطؤ الطالب العالمي عليهما بسبب جائحة كورونا.

ورغم أن الأسواق المجاورة، مثل تركيا وجورجيا، سيكون بمقدورها تعويض إمدادات النفط والغاز الطبيعي من مُورِّدين آخرين، غير أن ذلك قد يكون بكلفة سياسية واقتصادية كبيرة، وقد يصب في صالح روسيا بشكل أكبر، وهو ما لا يرغبه أى من الطرفين، بما يعني في النهاية أن عامل الطاقة سيكون له دور جوهري في تهدئة الصراع العسكري الذي نشب بين أذربيجان وأرمينيا مؤخراً في إقليم ناغورنو كاراباغ.

مـــرصد الـــــرؤى والقضـــايـــا العالمـــــية

د. السيد ولد أباه:

تصدع العالم.. والصراع الجديد

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :

في مقالة بصحيفة لفيغارو الفرنسية (١٣ سبتمبر٢٠٢٠)، يتحدث المؤرخ والباحث السياسي «نيكولاس بافاريز» عن ظاهرة تصدع العالم اليوم إلى جزر متمايزة، معزولة عن بعضها بعضاً، بعد أن ساد انطباع جارف في العقدين الماضيين، بتشكل منظومة معولمة واحدة مندمجة. فإذا كانت ديناميكية العولمة، قد قامت على الدوافع الاقتصادية، فإن انفجارها حالياً يرجع للاعتبارات السياسية وتضارب الثقافات والقيم.

في وصفه للمعادلة الراهنة، يذهب «بافاريز» إلى أن العالم بدأ يعرف نمطاً جديداً من الحرب الباردة، يختلف عن الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الدوليين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

الصراع الراهن يتركز في العالم الرقمي، ويتجلى في صياغات ثقافية وقيمية، ويخترق مختلف منظومات ومجالات الخريطة الدولية المتصدعة.

أبرز مظاهر هذه الحرب الباردة الجديدة، هي الصراع المتفاقم حول النفوذ والتأثير ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، الذي أفضى إلى تصادم عنيف في المجال السيبرناني والأنظمة الاتصالية والرقمية، إلى حد نجاح الصين في بناء منظومة إلكترونية مستقلة منافسة للشبكة الرقمية التي تتحكم فيها أمريكا، بما يعنيه هذا التحول من آثار جيوسياسية واقتصادية نوعية على مسار العلاقات الدولية.

في هذا السياق، ندرك خلفيات القرار الأمريكي الأخير تحريم تطبيقي «تيك تيوك» و«وي شات» الصينيين، والعقوبات المفروضة على الشركة الصينية هواوي السباقة عالمياً في توفير خدمة الجيل الخامس للإنترنت.

في الباب ذاته، نشير إلى جهود الصين إنشاء منظومة تبادل نقدي وتجاري منافسة لمنظومة الدولار، تتمحور حول عملتها «اليوان الرقمي»، مستقطبة محيطها الآسيوي المباشر، ومستثمرة تمددها التجاري السريع في العالم، عبر مشروعها الطموح لإحياء «طريق الحرير» بأدوات وستراتيجيات جديدة.

ومع أن «بافاريز» يركز في مقاربته للصراع الأمريكي– الصيني على الاعتبارات الاقتصادية والتقنية، مع الإشارة إلى التباين في طبيعة النظام السياسي، فإنه يغفل السياق الفكري والنظري لهذا الصدام بين

الديناميكية القومية السيادية، التي يدافع عنها الرئيس الأمريكي ترامب في استناده للقيم الليبرالية الأمريكية، والخطاب الحضاري الجديد للنخب الصينية الجديدة في صياغتها لنمط من «الليبرالية الآسيوية»، التي تختلف في مرجعياتها ومحدداتها السياسية والمجتمعية عن الحداثة الغربية، وإن نافستها في انتزاع قلب المنظومة الاقتصادية العالمية.

بيد أن «بافاريز» يرى أن هذا التصدع الذي يعرفه عالم اليوم، ينعكس بالحدة نفسها في السياقات الإقليمية، مشيراً إلى بروز قطب آسيوي منافس للصين يتمحور حول الهند، التي اقتربت في السنوات الأخيرة من اليابان وكوريا وتايوان وأستراليا ونيوزيلندا، في إطار سعيها لكبح وتطويق النفوذ الصيني المتزايد في العالم.

إنه التصدع نفسه الذي تعرفه أوروبا اقتصادياً ما بين جنوبها وشمالها، وسياسياً ما بين شرقها وغربها، كما تعرفه منطقة الشرق الأوسط في الصراع الدائر بين البلدان العربية والقوتين الإقليميتين التركية والإيرانية.

ما يتعين التنبيه إليه هنا، هو أن أطروحة «بافاريز» تندرج في إطار النقاش الستراتيجي الجديد حول طبيعة النظام العالمي ومحدداته البنيوية وموجهاته المرجعية، بعد بروز إشكالية راهنة أساسية هي تصدع المنظومة الليبرالية العالمية في بعديها الاقتصادي والسياسي، بعد أن كان ينظر إليها كمجال مندمج وموحد.

فإذا كان النقاش الذي تلا نهاية الحرب الباردة دار حول الأبعاد الثقافية والحضارية في العلاقات الدولية، امتداداً للتنازع الأيديولوجي الذي طبع حقبة الباردة، فذلك لأن العامل الثقافي اختزل في طابع الخصوصية والهوية الذاتية، الذي هو في نهاية المطاف بعد أيديولوجي لا يتناسب والمقاربة الكونية المفتوحة للثقافة، كرؤية العالم وكنسق قيمي إنساني. ومن هنا بدت أطروحة «الصراع الحضاري» هزيلة معرفياً، رغم توظيفاتها السياسية التي وصلت حد تبنيها من الجماعات الإرهابية والأصولية الراديكالية.

الإشكالية الراهنة لا تتعلق، إذن، باصطفاف حضاري أو ثقافي، رغم الشعارات السائدة، بل بتصدع داخل منظومة العولمة الليبرالية. فإذا كانت الليبرالية الكلاسيكية راهنت منذ آدم سميث على دور التجارة في توحيد العالم وتنميط شكل الوجود البشري، فإن التحولات الراهنة أثبتت أن اعتبارات الهوية القومية والمصالح السيادية لا يحكمها منطق التكامل والشراكة. ومن وجه آخر، أثبتت التحولات الأخيرة أن وحدة النظام السياسي وآليات التمثيل والحكم لا يتولد عنها ضرورة وحدة الثقافة السياسية، بما ينعكس بجلاء في قلب أوروبا نفسها التي تتصادم فيها أشكال متباينة من نظم الحكم السياسية.

وحاصل الأمر، إن ما يشهده عالم اليوم من تصدع وصراع دولي، ليس ناتجاً عن التباين في الخيارات السياسية والاقتصادية، ولا عن تضارب في الهويات الحضارية، وإنما هو صراع داخل منظومة عالمية واحدة، وفق محدداتها وقواعد التنافس الداخلية فيها، ومن هنا تَعقّده وصعوبة التفاعل معه.

المشهد الجيوسياسي بعد الجائحة

‹ فورين بوليسي ›:

قال الكاتب الصحافي جوزيف اس ناي على موقع فورين بوليسي: «إن الأوبئة ليست دائمًا أحداثًا مفصلية. بينما بعض الاتجاهات المقلقة الموجودة مسبقًا يمكن أن تتسارع، فمن غير الصحيح افتراض أن فيروس كورونا سينهي العولمة، أو يقتل الديمقراطية الليبرالية، أو يعزز القوة الناعمة للصين».

وتساءل: كيف ستعيد جائحة تشكيل النظام العالمي؟ الجواب الصادق هو أن لا أحد يعلم. هناك العديد من السيناريوهات المحتملة. أفضل ما يمكن لواضعي السياسات فعله هو تجنب الخرافات التي تعيق تفكيرهم وفحص البدائل التي تساعدهم على التركيز على الأسئلة الأكثر أهمية. في بعض الأحيان تكون التقديرات خاطئة، ولكن من المفيد هيكلة التفكير في السياسة بطريقة تسمح للقادة بالتعلم من الأخطاء.

عند تقدير آثار الجائحة الحالية يجب على المرء أن يبدأ بما هو غير معروف. إن هذا الفيروس مستجد، ولم يزل العلماء يحاولون فهم بنيته. ولا أحد يعرف كم من الوقت سيستمر. كما أنه ليس من الواضح أي اللقاحات – إن وجدت – ستكون فعالة، أو كيف سيجري توزيعها على مستوى العالم.

إن مدى ومدة الاضطرابات الاقتصادية التي يسببها الوباء غير معروفين – يشير ناي – لكن الآثار على الاقتصاد العالمي قد تطول. من المحتمل أن يكون للكساد العميق آثار سياسية كبيرة، لكن أي تقديرات لتوقيت الانتعاش الاقتصادي معقدة بسبب اعتماد الاقتصادات على فعاليتنا البشرية غير المؤكدة في السيطرة على الفيروس.

يمكن أن يكون التاريخ دليلًا مفيدًا، ولكنه قد يكون أيضًا مضللًا. إن الأوبئة السابقة كانت بمثابة نقاط تحول. يشير المؤرخون إلى أن أثينا ضعفت بشدة بسبب الطاعون لدرجة أنها هزمت أمام سبارتا في الحرب البيلوبونيسية، أو أن جائحة القرن الرابع عشر التي قتلت ما لا يقل عن ثلث سكان أوروبا ساهمت في إنهاء الإقطاع.

ولكن قبل قرن من الزمان – يستدرك ناي – قتلت الإنفلونزا الإسبانية ما يقدر بنحو ٥٠ مليون شخص بينهم ٦٠٠ ألف أمريكي، أي أكثر من ضعف عدد الوفيات التي تسببت فيها الحرب العالمية الأولى. استمرت الطفرات الفيروسية لهذا الوباء حتى يومنا هذا، لكن معظم المؤرخين يعزون تغييرات العقود التي تلت إلى الأهمية الجيوسياسية – مثل صعود الشيوعية والفاشية – للحرب وما بعدها.

من المحتمل أن تكون الإنفلونزا الإسبانية قد ساهمت في تغييرات ثقافية مثل زيادة نسب الإلحاد في عشرينات القرن الماضي، لكن الجنود الذين يقاتلون ويموتون في الخنادق الفرنسية ربما كانوا أكثر أهمية. على الرغم من أن الوباء أودى بحياة المزيد من الناس، إلا أن آثاره تقزمت أمام آثار الحرب، بما في ذلك الرقابة الحكومية في زمن الحرب على الوفيات بسبب الأوبئة. لذلك فمن الضروري تفنيد بعض الأساطير حول الوباء الحالي.

في بعض الأحيان تكون كذلك، وفي أحيان أخرى لا. يميل الناس إلى افتراض أن الحوادث الكبيرة يجب أن يكون لها تأثيرات كبيرة – يضيف ناي – لكن مثال عام ١٩١٨ يوضح أن هذا تبسيطًا مخلًا. يُعد فيروس كورونا حادثة كبرى، لكن هذا لا يكشف عن حجم أو طبيعة آثاره.

وحتى لو كان للوباء تأثيرات كبيرة محليًا في الولايات المتحدة، فلن تؤدي كل هذه الآثار إلى حدوث تغيير جيو–سياسي. كان لفيروس كورونا بالفعل تأثير عميق على طريقة عيشنا وعملنا وتحركنا. من المحتمل أن يكون له تأثيرات دائمة على العمالة، وموقع النشاط الاقتصادي، والتعليم، والأوضاع الاجتماعية. لقد كشف

الفيروس عن تهالك أنظمة الرعاية الصحية وعدم المساواة. وإذا أدت هذه التغييرات الاجتماعية إلى زيادة الاستقطاب السياسي أو الفوضى أو الشلل، فقد تؤثر على السياسة الخارجية، والجغرافيا السياسية للولايات المتحدة، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى إصلاحات سياسية محلية دون تغيير السياسة الخارجية على الإطلاق.

جائحة كورونا لن تقضي على العولمة

الأسطورة الثانية هي أن كوفيد-١٩ سيضع نهاية لحقبة العولمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية – يضيف جونيور. تَنتج العولمة – أو الاعتماد المتبادل عبر القارات – جزئيًا عن التغيرات في تكنولوجيا النقل والاتصالات التي من غير المرجح أن تتوقف. قد تتغير طرق السفر والتواصل، لكنها لن تتوقف. قد ينخفض مستوى السفر عبر الطائرات، لكن العالم لن يصبح افتراضيًا.

ربما تتقلص بعض جوانب العولمة الاقتصادية مثل التجارة، والتدفقات المالية. ومن المهم التمييز بين العولمة الاقتصادية والعولمة البيئية. بينما تتأثر العولمة الاقتصادية بقوانين الحكومات، فإن الجوانب البيئية للعولمة، مثل تغير المناخ، تحددها قوانين الفيزياء أكثر.

لن توقف الجدران والأسلحة والتعريفات الجمركية الآثار البيئية العابرة للحدود الوطنية – يشدد ناي – مع أن الحواجز التي تعترض السفر والركود الاقتصادي المستمر قد يبطئها. كما أن آثار الوباء على العولمة الاجتماعية غير واضحة. ربما تتباطأ الهجرة القانونية في أعقاب الوباء، لكن الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط تعتمد على تغير المناخ في منطقة الساحل أكثر من اعتمادها على جائحة كوفيد-١٩. حتى مع وجود ضوابط صارمة على الحدود، ستزداد الهجرة غير القانونية للأشخاص إذا أصبحت بلدانهم الأصلية غير صالحة للسكن.

ما يبدو مرجحًا في هذه المرحلة هو أن بعض سلاسل التوريد الاقتصادية المتعلقة بالأمن القومي ستصبح إقليمية أكثر، وقد تدفع المخاوف الأمنية الشركات والحكومات إلى التفكير في تخصيص بعض المخزونات لحالات الطوارئ، ولكن من غير المرجح أن تؤدي هذه التعديلات الأمنية إلى تعطيل جميع سلاسل التوريد العالمية أو التجارة الدولية، إلا عند اندلاع حرب، وحتى لو حدث ذلك فلن تنهي الترابط البيئي العالمي، أو توقف موجة اللجوء بسبب المناخ في حالة وقوع كارثة طبيعية.

جائحة كورونا لن تنهي الديمقراطية وتسبب صعود الاستبداد

الأسطورة الثالثة هي أن الجائحة تنذر بنهاية الديمقراطية الليبرالية وصعود نموذج سياسي سلطوي قادر على فرض إجراءات صارمة تتعلق بالاختبار والحجر الصحي. في بعض الأحيان يتعزز ذلك من خلال مثال نجاح الصين في السيطرة على انتشار الفيروس – بعد بداية كارثية – مقارنة بفشل الولايات المتحدة في ذلك. ولكن لا ينبغي التعميم.

كان أداء الديمقراطيات مثل ألمانيا ونيوزيلندا أفضل من الأنظمة الاستبدادية مثل روسيا – يقول ناي. ومن بين الديمقراطيات كان أداء الدول التي لديها قادة براجماتيون مثل ألمانيا في عهد أنجيلا ميركل أفضل من الدول التي يقودها سياسيون ذوو ميول استبدادية مثل البرازيل تحت حكم جاير بولسونارو.

صحيح أن الشعبويين مثل فيكتور أوربان في المجر استخدموا أزمة الصحة العامة لتعزيز سيطرتهم الاستبدادية، لكن حتى لو لم يظهر فيروس كورونا، فمن المحتمل أن يجدوا ذريعة أخرى. وبالمثل بينما خبراء

الخصوصية قلقون من أن تطبيقات التتبع يمكن أن تزيد من زيادة المراقبة، فإن التهديدات للخصوصية كانت موجودة قبل الوباء وستستمر بعده.

من ناحية أخرى قد يؤدي الاضطراب الاقتصادي في بعض الاقتصادات الناشئة إلى انتكاسة للحكم الديمقراطي. استخدمت دول أفريقية، مثل إثيوبيا وبوروندي، بالفعل الجائحة كذريعة لتأخير أو تشويه الانتخابات المقررة.

الجائحة لم تعزز من قوة الصين الناعمة

الخرافة الرابعة هي أن الوباء عزز القوة الناعمة للصين على حساب الولايات المتحدة – يواصل ناي كلامه. يعتقد بعض الناس أن كفاءة الصين في استعادة اقتصادها إلى معدل نمو إيجابي بنسبة ٢,٥٪ خلال ٢٠٢٠، في حين من المرجح أن يكون الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة – ٤٪، وهجوم قوتها الناعمة المتمثل في المساعدات الاقتصادية والصحية إلى دول أخرى قلبت ميزان السمعة للعقد القادم. ومع ذلك فعند تقدير الرصيد في عام ٢٠٣٠، يجب أن يكون المرء حريصًا على عدم تجاهل الاتجاهات قصيرة الأجل.

من المؤكد أن الرد الأمريكي غير الكفء أضر بالقوة الناعمة الأمريكية" إذ أظهرت استطلاعات الرأي تراجعها بالفعل في ظل إدارة ترامب بعد عام ٢٠١٧. وقد أدت سياسات الرئيس غير المتسقة بشأن الوباء، قبل وبعد إصابته بالفيروس، إلى زيادة الانخفاض. لكن هذه الاتجاهات انعكست في الماضي. على سبيل المثال استعادت الولايات المتحدة قوتها الناعمة في العقود التي أعقبت حرب فيتنام. لقد قدمت الصين المساعدة، وتلاعبت بالإحصاءات لأسباب سياسية، وانخرطت في دعاية قوية – كل ذلك في محاولة لإخفاء إخفاقاتها المبكرة وتصوير استجابتها للوباء على أنها مثالية.

ومع ذلك فعندما يتعلق الأمر بالقوة الناعمة، فإن الصين تبدو في موقف ضعيف. لقد خلقت بكين عقباتها الخاصة بتفاقم خلافاتها الإقليمية مع الدول المجاورة، وإصرارها على سيطرة الحزب القمعية" مما يمنع إطلاق العنان لمواهب المجتمع المدني الكاملة مثلما يحدث في الديمقراطيات. لنتذكر الرقابة الصينية على الأطباء في بداية تفشي فيروس كورونا في الداخل والخارج. ليس من المستغرب أن تضع استطلاعات الرأي العام العالمية الصين في مرتبة متدنية من حيث القوة الناعمة. من الصعب الجمع بين «دبلوماسية أقنعة الوجه» الحميدة و«دبلوماسية محارب الذئب» والقمع في شينجيانغ وهونج كونج في نفس الوقت.

إن تفنيد هذه الأساطير لا يثبت وجود احتمال كبير للاستمرارية الجيوسياسية. قد يكون للحروب وانهيار الديمقراطية في بعض البلدان – أو أي جائحة أكثر خطورة – آثارًا ساحقة. والتاريخ مليء بسياسة الحسابات الخاطئة والمفاجآت، كما شهدنا في أغسطس (آب) ١٩١٤، عندما توقعت القوى العظمى انتهاء الحرب العالمية الأولى بحلول عيد الميلاد، لكنها امتدت لأربع سنوات من الرعب وانهيار أربع إمبراطوريات.

إذا تبين أن فرضية الاستمرارية خاطئة، فمن غير المرجح أن تكون ناجمة عن الجائحة أكثر من كوارث الثلاثينات التي سببتها الإنفلونزا الإسبانية. في الجغرافيا السياسية قد لا تُنتج بعض الأسباب الكبيرة – مهما كانت مزعجة – تأثيرات كبيرة دائمًا.

انهيار النخب العربية الحاكمة يتطلب نجاح الثورة في دولة واحدة

جيوبوليتيكال فيوتشرز:

ظهرت الدولة العربية الحديثة في القرن الـ٢٠، بالتزامن تقريبا مع إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، ومنذ ذلك الحين، هيمنت عليها مجموعة صغيرة من النخب الدينية والعسكرية والأرستقراطية التي تتجنب المناقشات حول دور الدين في السياسة والمجتمع. وحتى يومنا هذا، لا يزال هناك توتر بين الجماهير والطبقة الحاكمة حول شرعية الدولة، وكيف ولماذا يجب أن تتصرف نيابة عن الشعب.

وفي معظم الدول العربية، هيمنت الدولة بسرعة على المؤسسات الدينية" حيث تم تعيين رجال الدين التابعين للحكومة، وقمع حركات المعارضة الدينية، واستخدم القادة العرب الدين بشكل منهجي لإضفاء الشرعية على قبضتهم على السلطة.

ومن مصر، حيث فضل "أنور السادات" أن يُدعى بـ"الرئيس المؤمن"، إلى السودان، حيث طبق الرئيس "جعفر النميري" الشريعة، لم يتردد القادة العرب في استخدام الدين علانية.

لكن ما يميز الطبقة الحاكمة عن الشعوب ليس الاختلافات في مستويات تدينهم، ولكن البيئة السياسية التي تعمل فيها النخبة، حيث يجب على القادة التعامل مع الاعتبارات الإقليمية والدولية المعقدة التي تدفعهم للتخلي عن بعض قيمهم الثقافية للاحتفاظ بمواقعهم في السلطة.

وتتمحور الانقسامات بين النخب والشعوب حول وجهات نظرهما المختلفة حول القومية العربية والعدالة والتضامن الإسلامي.

العروبة

ولطالما أبدى القادة العرب حماسا أقل تجاه القضايا العربية من حماس الجمهور العربي نفسه، وفي عام ١٩٤٦، دعا ملك مصر "فاروق" رؤساء الدول العربية إلى قمة في الإسكندرية لمناقشة تدهور الوضع في فلسطين.

وكان لدى الجمهور العربي آمال كبيرة في أن يؤدي الاجتماع إلى تغيير حقيقي لصالح الشعب الفلسطيني والعالم العربي ككل، ولكن بالرغم من التزام القادة العرب بالعمل عن كثب لتحقيق المصالح المشتركة، لكن القمة لم ترقَ إلى مستوى التوقعات، ومع ذلك، فقد أرست نمطا للقمم العربية اللاحقة.

وفي الواقع، كثيرا ما يقدم القادة العرب وعودا جريئة لكنهم يفشلون في الوفاء بها، وفي عام ١٩٦٤، اتفقوا على تحويل روافد نهر الأردن للحد من تدفق المياه إلى إسرائيل.

لكن في النزاعات اللاحقة مع الدول العربية، تمكنت إسرائيل من الاستيلاء على منابع النهر، وفي عام ٢٠١٨، قررت الدول العربية تخصيص ١٠٠ مليون دولار شهريا لتحسين حياة الفلسطينيين الفقراء في الضفة الغربية، لكن الخطة لم تُنفذ أبدا.

وفي وقت سابق من هذا العام، وقعت الإمارات والبحرين اتفاقيات سلام مع إسرائيل قوضت مبادرة السلام العربية، وهي اقتراح لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي تم الإعلان عنه في قمة جامعة الدول العربية في بيروت عام ٢٠٠٢.

ومن اللافت أن الجامعة نفسها رفضت اقتراحا من السلطة الفلسطينية لإدانة الإمارات والبحرين لانتهاكهما اتفاق السلام العربي. وفي قمة الخرطوم في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، أبدت الدول الغنية المنتجة للنفط (السعودية والكويت وليبيا) تضامنا غير عادي من خلال تعهدها بتقديم مساعدات مالية لمصر والأردن، اللذين تكبدا خسائر مالية وإقليمية في الحرب. وأرسلت عدة دول عربية أخرى، مثل العراق والسودان والجزائر والمغرب، وحدات عسكرية، لكن هذه كانت إيماءات رمزية ولم تساهم كثيرا في المجهود الحربي.

وفي الواقع، رحب السعوديون سرا بهزيمة مصر عام ١٩٦٧، وذلك بسبب عدائهم مع "جمال عبد الناصر" لدعمه الانقلاب في اليمن عام ١٩٦٢ والذي أشعل فتيل حرب أهلية بين الملكيين المدعومين من السعودية والجمهوريين المدعومين من مصر. وفي أغسطس/آب ١٩٩٠، بعد أسبوع واحد من غزو الجيش العراقي للكويت، عقد الرئيس المصري "حسني مبارك" قمة طارئة في القاهرة، بدعوى إيجاد حل عربي للأزمة.

لكن في الواقع، مهدت الحكومات العربية الطريق فعليا لتدخل عسكري أمريكي، ولم يتمكنوا من الاتفاق على مشروع قرار يدين غزو القوات العراقية ويطالب بانسحاب فوري وغير مشروط.

وأيد "مبارك" نفسه القرار واعترض على اقتراح يسمح للعراق بخروج يحفظ ماء الوجه من الكويت، لكن الجماهير العربية انحازت إلى العراق.

وفي عدد من الدول العربية بما فيها مصر، اندلعت مظاهرات ضخمة ضد الحشد العسكري بقيادة الولايات المتحدة في السعودية. وعندما بدأت عملية عاصفة الصحراء في يناير/كانون الثاني ١٩٩١، أطلق العراق عشرات صواريخ سكود على إسرائيل، وعند سماع النبأ، سجد وزير الدفاع السوري، الذي كان قد أرسل فرقة مدرعة إلى السعودية للانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

ويعد رده مثالا على التناقض بين السلوك المتوقع من المسؤولين العرب في الدوائر الدبلوماسية والمعتقدات الراسخة لدى الكثيرين في جميع أنحاء العالم العربي.

العدل والإنصاف والتضامن الإسلامي

ويعد العدل والإنصاف والأخوة مكونات أساسية للشريعة الإسلامية، وتؤثر مثل هذه المبادئ الدينية بشكل كبير على الفكر السياسي العربي ومقاربات السياسة الخارجية مثل القضية الفلسطينية.

لذا، بينما يفكر الغربيون في هذه القضية من الناحية العملية، ويحاولون إيجاد حلول واقعية، يرى العرب أنها مسألة صواب وخطأ.

وهكذا، يعرف القادة العرب أن شعوبهم ستنظر إلى توقيع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل من خلال هذه العدسة.

وأفضل ما يمكنهم فعله للالتفاف على المعارضة العامة هو التأكيد على أن مثل هذه الاتفاقيات يمكن أن تمهد الطريق لاتفاق سلام من شأنه أن يفيد الفلسطينيين، ما يعني أنهم يخدعون شعوبهم لتجنب الظهور كأنهم تخلوا عن الفلسطينيين لصالح إسرائيل.

وتمتد هذه المشكلة أيضا إلى قضايا تتعلق بالدول غير العربية، ووصف سفير الإمارات لدى الهند مؤخرا تحرك نيودلهي لتجريد كشمير من وضعها المستقل كخطوة نحو السلام، وهو تعليق لم يرض شعب الإمارات.

وبالرغم من اضطهاد الصين لمسلمي الإيجور، فقد عززت السعودية علاقاتها الاقتصادية مع الصين خلال الفترة الماضية، وهي خطوة لاقت انتقادات في وسائل الإعلام العربية وبين المعارضين العرب.

وانتقدت منظمات حقوقية ووسائل إعلام عربية السعودية بسبب معاملتها القاسية للاجئي الروهينجا المسلمين الفارين من ميانمار، والذين سجنت بعضهم لأعوام في ظروف مروعة.

وبالرغم أن دول الخليج قدمت مساعدات إنسانية للروهينجا، لكنها فعلت ذلك لتجنب الانتقادات لتجاهلها لمحنتهم.

الفجوة تتسع

ولا ترى الشعوب العربية والقادة العرب نفس الدور للدولة، ولطالما تمكنت الحكومات من قمع جماهيرها والمعارضة الإسلامية بفضل أدواتها القهرية.

لكنهم الآن بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد ومتفق عليه بشكل متبادل يمكن أن يحكم العلاقة بين النخبة الحاكمة والشعب. وهزمت الثورات المضادة انتفاضات الربيع العربي، لكن المشاكل المجتمعية الحرجة والأسئلة حول دور الدولة والأيديولوجية ظلت دون حل.

وتمكنت الدول الغنية بالنفط في العالم العربي من شراء ولاء مواطنيها مؤقتا باستخدام ثروتها الهائلة، لكن عدم الاستقرار سيستمر في إصابتها حتى يدرك قادتها أنهم بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق مع الجماهير يحترم قيمهم.

وسوف يتطلب الأمر دولة واحدة فقط لكسر دائرة هيمنة النخبة، وسوف تتبعها الدول الأخرى بعد ذلك، وهذا بالضبط هو السبب في أن المعارضين للثورة يقاتلون بشدة للحفاظ على الوضع الراهن في كل مكان.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

رفيق خوري:

نهاية "النهايات" وعودة "البدايات"

اندبندنت عربية:

في العقد الأخير من القرن العشرين، ارتفعت موجة الحديث عن "النهايات". وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ترتفع موجة العودة إلى "البدايات". فهل فشلت الرهانات على الإمساك بالأحداث وتصورها تتحرك على خط ثابت إلى الأمام؟ وهل تعلمنا من كورونا أنه لا شيء أقوى من "قانون" الطبيعة ومن سواها أننا ندور مثل الأرض في الزمان والمكان؟كان الشاعر الأمريكي روبرت فروست يقول: "أنت تبحث عن شيء غير موجود وهو البدايات والنهايات، فليس هناك سوى الوسط". وبعده قال الروائي وليم فوكنر إن "الحاضر بدأ قبل عشرة آلاف سنة، والماضي بدأ الآن، وهو لا يموت حتى أنه ليس ماضياً". لا بل لاحظ أن الشعوب تتوقف عند لحظات في الماضي، إذ "الجنوبيون في أمريكا واقفون عند أحلام اليقظة، عند لحظة ما قبل معركة غيتسبرغ التي غيّرت الحرب الأهلية لمصلحة الشمال". لكن نهاية الاتحاد السوفياتي والصعود السريع للعولمة وأحلام الألفية الثالثة أحدثت في صفوف المفكرين سباقاً على تصور "النهايات". فرانسيس فوكوياما استعجل "نهاية التاريخ"، والانتصار النهائي للديمقراطية الليبرالية قبل أن يراجع نفسه بعد الضجة التي أثارها. الخبراء الاقتصاديون والستراتيجيون رأوا "نهاية الجغرافيا "على الكرة الأرضية التي صارت "قرية كونية". السياسيون سجلوا "نهاية الأيديولوجيا". الليبراليون بشروا بـ"نهاية الأنظمة التوتاليتارية". المحافظون في أقصى اليمين لعبوا ورقة الشعبوية على الطريق إلى "نهاية الليبرالية". المهووسون بالعولمة تحدثوا عن "نهاية القومية"، وهم يرون التجربة الواعدة في الاتحاد الأوروبي. وإذا كان كارل ماركس كتب في القرن التاسع عشر عن "بؤس الفلسفة" التي تحاول تفسير العالم بدل تغييره، فإن أهل التكنولوجيا كتبوا "نهاية الفلسفة". حتى الفلاسفة الذين عقدوا ندوة في نهاية القرن العشرين للإجابة عن سؤال في شأن ما قدمته الفلسفة لأمريكا خلال القرن الماضي، فإن الخلاصة التي توصلوا إليها هي أن الفلسفة لم تقدم أي "مفهوم مفيد" للناس.

اليوم، تبدو التوقعات معكوسة، بقوة الأشياء والوقائع. ففي كتاب "ديمقراطية وديكتاتورية في أوروبا: من النظام القديم إلى اليوم" تكتب أستاذة العلوم السياسية شيري برمان أن "تنامي لا شعبية الاتحاد الأوروبي في العقد الماضي أعطى وقوداً للقومية والشعبوية اللتين تهددان الديمقراطية الليبرالية في أوروبا اليوم".

بريطانيا خرجت من الاتحاد الأوروبي. أسكتلندة تريد الاستقلال عن المملكة المتحدة. إقليم كتالونيا مُصرّ على إقامة جمهورية والانفصال عن إسبانيا. لا بل إن الظاهرة الواضحة حالياً هي النزول إلى ما دون القومية: إلى القبلية والإتنية. فضلاً عن أن تعاظم اللامساواة في الأجور أعاد الاعتبار إلى الصراعات الطبقية، سواء بالعودة إلى قراءة ماركس و"رأس المال" أو قراءة أفكار توماس بيكيتي في "الرأسمال في القرن الحادي والعشرين" ثم "الرأسمال والأيديولوجيا".

وفضلاً أيضاً عن أن القرن الحادي والعشرين، بكل الأحلام والآمال التي رافقت ولادته الصاخبة، استعاد سياسات القرن التاسع عشر والصراعات الجيوبوليتيكية فيه، كما نرى في ألعاب القوى الكبرى والمتوسطة.واذا كان ألدوس هكسلي اعتبر أن "التكنولوجيا مجرد وسيلة أسرع لصنع أمور جاهلة"، فإن روس دوثان في كتاب "المجتمع المتدهور" يرى "موت التكنولوجيا العالية". لماذا؟ لأن حقبتنا بكل ما فيها من ديجيتال عجيب فقدت دهشة أو رهبة التقدم التكنولوجي التي كانت في مرحلة ما قبل الأجيال الجديدة من التكنولوجيا". أما والتر راسل ميد، فإنه رأى في كتاب "نهاية نهاية التاريخ" أن روسيا والصين وإيران وجدت طريقة لمواجهة أمريكا المتراجعة: رعاية "محور السوس" حيث إفراغ النفوذ الأمريكي من الداخل لا توجيه ضربة قاضية.والعالم يدور. لا شيء يوحي على الرغم من بعض التقدم والجهود أننا سنرى "نهاية" الفقر في العالم الذي وصل سكانه إلى سبعة مليارات إنسان يعيش مليارات منهم على دولار في اليوم، ولا مجال حتى للحلم بالوصول إلى "نهاية" العنف والإرهاب والحروب والتمييز العنصري والتمييز ضد المرأة. ولا أحد، وسط كل ما في العالم من علماء ومختبرات وخبراء، يستطيع أن يحدد متى نصل إلى "نهاية" جائحة كورونا.

الإنصات المركزي

يومية توثيقية يصدرها مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

الانصات المركزي انجاز صحفي ممتاز وهي بحق بنك للمعلومات و سجل للوثائق و المواقف .
انني اذ أتابع قراءتها يوميا أزداد اعجابا بها و تقديراً لجهودكم الخيرة . لذلك ابارك لكم و أشد على أيديكم
و أتعهد لكم بأن أكون لكم نصيراً و مسانداً و مساعداً

أخوكم المخلص
مام جلال طالباني

www.pukmedia.com/ensat
Facebook: ensatpuk
ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 0770 156 4347